



دور الأوقاف

في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030

جدول المحتويات

مقدمة

لطالما كانت الأوقاف الإسلامية شكلاً أساسيًا من أشكال التمويل الاجتماعي المستدام في العالم الإسلامي لعدة قرون. وفي المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان، أُستخدمَت الأوقاف بشكل مستمر في تمويل المؤسسات والمشاريع الهادفة إلى القضاء على الفقر ودعم التعليم والرعاية الصحية والعديد من الأهداف الاجتماعية الأخرى.

تدعو رؤية المملكة لعام 2030 إلى تحول جريء في الاقتصاد الوطني، مع التزام المملكة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ولا شك أن الأزمة العالمية الحالية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد قد أثرت على جميع المجتمعات، وأثرت بشكل مفرط على المجتمعات الضعيفة، وقد استجابت حكومة المملكة للأزمة باتخاذ مجموعة كبيرة من التدابير التخفيفية. ومع ذلك، فقد أبرزت الأزمة أهمية التمويل المبتكر كالذي توفره الأوقاف في تحقيق التقدم والحفاظ عليه وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ينبغي أيضًا ملاحظة أن التأثير الكبير لجائحة فيروس كورونا المستجد يشبه التأثير غير المتناسب لظاهرة تغير المناخ على المجتمعات الضعيفة.

أكد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في كلمته في الجلسة الختامية للقمة الرابعة عشر لمجموعة العشرين المنعقدة في أوساكا باليابان، أن توفير التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعد من أهم التحديات التي تواجه العالم، وبأنه بات واضحًا اليوم في كل بلد أن تمويل التقدم المستدام لا يمكن أن يأتي بالكامل من الحكومات، بل يجب على الحكومات وشركائها الاستراتيجيين استكشاف سبل التمويل المبتكر والشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

يرى مكتب الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الأوقاف مصدرًا مهمًا للتمويل المستدام للنهوض برؤية المملكة 2030 وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. في ضوء ذلك، أجرى مكتب الأمم المتحدة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هذه الدراسة الاستراتيجية حول إمكانات الأوقاف في المملكة العربية السعودية بهدف تقديم توصيات ذات توجه عملي لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. ونحن نأمل أن تكون هذه الوثيقة نقطة انطلاق لمزيد من الحوار والشراكات والعمل بما يسهم في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة لعام 2030.

الهدف



تقدير المساهمة التي يمكن للأوقاف في المملكة تقديمها لتمويل برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة.



توفير إطار مفاهيمي يمكن للأوقاف في المملكة العربية السعودية من خلاله التوافق مع برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة.



مناقشة التحديات التي يجب التغلب عليها في تحقيق التوافق بين برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة.



تقديم توصيات قابلة للتنفيذ يتبعها أصحاب المصلحة في الأوقاف للمضي قدما في مواءمة القطاع مع برنامج التحول الوطني وأهداف التنمية المستدامة للدراسة.

ناتالي فوستير

المنسقة المقيمة للأمم المتحدة
بالمملكة العربية السعودية

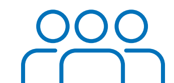
أيمن أمين سجيني

الرئيس التنفيذي
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

اللجنة ا لتنفيذية واللجنة الاستشارية

حوكمة المشروع

تتكون الهيئة التي تشرف على تنفيذ الدراسة من:



اللجنة التنفيذية ستشرف اللجنة التنفيذية على الدراسة، وتضمن التوجيه المناسب للجنة الاستشارية والاستشاريين، وتضمن الوصول إلى الموارد، كما توفر الموافقة على





المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
د.محمد اليامي
إدارة فعالية التنمية



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
د. عامر رحمن
مستشار أول



الأمم المتحدة
معالي السيدة ناتالي فوستيه
المنسقة المقيمة



اللجنة الاستشارية ستقدم اللجنة الاستشارية، التي تم الاتفاق عليها وتشكيلها وتشترك في رئاستها من قبل اللجنة التنفيذية، رؤى وتعليقات حول القضايا الموضوعية ذات الصلة بالبحث، وستوفر تعليقات حول المسودة والتقارير النهائية.



د.محمد اليامي
مدير أدارة فعالية التنمية بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



معالي السيدة ناتالي فوستيه
المنسقة المقيمة للأمم المتحدة



سمو الأميرة نوف آل سعود
الرئيسة التنفيذية لمؤسسة الملك خالد





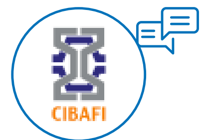
سمو الأميرة هيفاء المقرن
عضو مجموعة عمل التنمية التابعة لمجموعة العشرين



الأستاذ عبد الرحمن العقيل
نائب محافظ الهيئة العامة للأوقاف



د. سامي السويلم
المدير العام بالإنابة للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

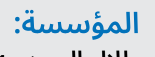


د. عبد الإله بلعتيق
الأمين العام لمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية "سيبافي"

د. عبد اللّه تركستاني
عميد معهد الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز



السيد ماجد العصفور
مدير عام الإستراتيجية والمواءمة وزارة الاقتصاد والتخطيط



المؤسسة:
طلال العبيد - tkarim@isdb.org

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة:
ديفيد جوي - Mr. David Joy - joyd@un.org

فريق أبحاث
الأوقاف التابع للأمم المتحدة/المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

ضم فريق الأبحاث الخاص بالدراسة باحثةً رئيسةً مقيمة بالمملكة العربية السعودية، وباحثًا دوليًا يعمل تحت توجيه السيد عامر رحمان، كبير مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة التنفيذية لمشروع أبحاث الأوقاف التابع للأمم المتحدة / المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

أجرت الباحثة الرئيسة، الدكتورة أفنان كوشك، بحثًا ثانويًا من خلال البحث في المطبوعات والدراسات السابقة وتحليل البيانات المتاحة للجمهور، وأجرت كذلك بحثا أوليا من خلال إجراء مقابلات مع واضعي السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية في الأوقاف في المملكة العربية السعودية. أضاف الباحث الدولي، الأستاذ الدكتور حبيب أحمد، منظورًا عالميًا حول أهداف التنمية المستدامة والممارسات ذات الصلة بالأوقاف في البلدان الأخرى.



عامر رحمان، كبير مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يشغل الدكتور عامر رحمان منصب كبير مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التمويل الإسلامي. يتضمن عمله في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي لمواءمة أنشطتهم مع أهداف التنمية المستدامة. يدعم الدكتور رحمان الجهود المشتركة للوكالات في منظومة الأمم المتحدة للمشاركة بشكل استراتيجي مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي.

عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي فيما يتعلق بالصكوك الخضراء والتمويل متناهي الصغر والزكاة والأوقاف من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تشمل الشراكات مع الأطراف المعنية بالتمويل الإسلامي أنشطة في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. بالإضافة إلى ذلك، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقالات وساهم في العديد من المقالات الأخرى حول أهمية التمويل الإسلامي في تمويل التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى عمله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الدكتور عامر هو زميل أول وأستاذ مشارك في كلية كولومبيا للأعمال. وكان عمله في كلية كولومبيا مع مركز ريتشمان للأعمال والقانون والسياسة العامة ومع برنامج الأسهم الخاصة.

يحمل الدكتور عامر درجة البكالوريوس والماجستير وماجستير إدارة الأعمال من جامعة هارفارد ودرجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا.



أفنان كوشك - الباحثة الرئيسة

الدكتورة أفنان كوشك هي مُؤسّس والرئيس التنفيذي للشركة الاستشارية «أثرُنا» لاستراتيجيات تعظيم الأثر. لدى أفنان +10 سنوات من الخبرة في قيادة وتطوير العمل المجتمعي التنموي في المملكة العربية السعودية بهدف خلق تأثيرات إيجابية مستدامة في مجالات تنموية متنوعة كالصحة الوقائية وحماية البيئة ومحاربة الفقر وتمكين المرأة والفئات الهشة. من خلال منصبها الاستشاري الحالي، عملت أفنان مع المؤسسات المانحة والجمعيات الأهلية والجهات الحكومية في أنحاء المملكة لتقييم احتياجات المجتمع وتطوير نظريات تغيير مؤثرة وتصميم التدخلات وإجراء تقييمات البرامج المجتمعية. حصلت أفنان على درجة الدكتوراة في دراسات القيادة من جامعة سان دييغو، وتحمل درجة الماجستير في السياسة العامة من جامعة جنوب كاليفورنيا، بالإضافة الى شهادة دراسات عليا في استراتيجيات التأثير المجتمعي من جامعة بنسلفانيا.



حبيب أحمد - باحث دولي

حبيب أحمد أستاذ كرسي الشارقة في الشريعة الإسلامية والتمويل، جامعة درم (بريطانيا)، بالمملكة المتحدة. قبل انضمامه إلى جامعة درم في عام 2008، عمل في البنك الأهلي التجاري ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (معهد البنك الإسلامي للتنمية) في المملكة العربية السعودية. كذلك عمل السيد حبيب بالتدريس في جامعة كونيتيكت وجامعة سنغافورة الوطنية وجامعة البحرين، وعمل أيضًا أستاذًا زائرًا في جامعة حمد بن خليفة في قطر، وتشمل أعماله تأليف وتحرير أكثر من 100 منشور ما بين الكتب والمقالات في مجلات مرجعية دولية، وغيرها من الدراسات والأبحاث الأكاديمية. عمل السيد حبيب أيضًا مستشارًا للعديد من المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

الملخص **التنفيذي**

اعتمدت الأمم المتحدة في عام 2015 جدول أعمال التنمية المستدامة 2030، ويُعد هذا الجدول برنامج عملٍ للأشخاص والكوكب ككل ويهدف إلى تحقيق الازدهار والسلام والشراكة. وعلى صعيدٍ آخر، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030 في العام ذاته بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتنويع الاقتصاد وتعزيزه ومن ثم تحسين الرفاهية للعامة. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والشاملة وكذلك بلوغ أهداف رؤية 2030 وضع نهج شاملٍ وإيجاد حلول مبتكرة تساعد على دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا فضلًا عن تحقيق التوازن بين هذه المجالات. ويتصف قطاع الأعمال الخيرية والمجتمع المدني بأنهما من العوامل المهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يُتوقع أن تزيد رؤية 2030 من حجم القطاع غير الربحي بما لا يتجاوز 1 إلى 5% من إجمالي الناتج المحلي وكذلك زيادة نسبة مشروعات هذا القطاع مما يؤثر على إجمالي الناتج المحلي بنسبةٍ تتراوح من 7% إلى 33% بحلول عام 2030.

هذا وأدت المؤسسات غير الربحية دورًا مهمًا في المجتمعات الإسلامية خلال السنوات الماضية يتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية والمساهمة في التنمية من خلال ما يُطلق عليه «الوقف أو الوقف الإسلامي». ويمكن تصنيف الأوقاف المعاصرة إلى عدة أنواع من أبرزها وقف قائم على أصول ووقف استثماري ووقف مؤسسي أو مشروع اجتماعي. وقد أضحى قطاع الأوقاف في العديد من البلدان الإسلامية في سباتٍ عميق فضلًا عن قلة إسهامات الوقف الاجتماعي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وثمة عدة محاولات أجريت في بعض الدول بغرض إحياء مشروعات الأوقاف وتعزيزها من خلال توفير بيئة ملائمة لتنمية هذا القطاع وتعزيز دور قطاع الأوقاف وتوسيع نطاق أعماله وكذلك تعزيز الكفاءة والفعالية والقدرة الإنتاجية. ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في تقديم رؤية استراتيجية واضحة بشأن كيفية استخدام الوقف بوصفه مصدرًا للتمويل المستدام اللازم لتحقيق رؤية 2030 وتحقيق أهدف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

تُعد المملكة العربية السعودية دولةً غنيةً بالأوقاف نظرًا لمكانتها المرموقة بين الدول الإسلامية. وقد شهد هذا القطاع على مر السنين العديد من التغييرات التي أسفرت عن إنشاء الهيئة العامة للأوقاف في عام 2015 بهدف تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها داخل المملكة العربية السعودية، كما تُظهر الأوقاف الحالية مرونةً كبيرةً في تحديد الأنشطة الخيرية ومكانها والأشخاص القائمين عليها وطريقة تنفيذ هذه الأنشطة في ظل القدرات الهائلة المسخّرة لتحقيق رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وقد توصّلنا إلى أن المملكة قد أصبحت في عام 2020 موطنًا لأكثر من 113.000 مؤسسة وقفية تبلغ قيمة أصول الأوقاف بها 235 مليار ريال سعودي بينما بلغ حجم الإنفاق السنوي في المجالات المواءمة لرؤية 2030 7.4 مليار ريال سعودي ووصل هذا الإنفاق إلى 6.1 مليار في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وذلك استنادًا إلى تحليل البيانات الأولية والثانوية الصادرة من الهيئات الحكومية والمطروحة في الدراسات القائمة على العينات.

تُمثل أطر العمل الدولية والمعايير والمبادئ التوجيهية المعمول بها لضمان مواءمة أهداف التنمية الوطنية والدولية موارد هائلة لقطاع الأوقاف بهدف تعزيز مساهماته في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبما يتماشى مع رؤية 2030. ويمكن تعزيز مساهمات قطاع الأوقاف في سبيل تحقيق هذه الأهداف من خلال تحسين القدرة الإنتاجية وزيادة مواءمة القطاع ذاته مع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية على ثلاث محاور مختلفة؛ أولها، لا بد أن تتماشى أهداف مؤسسات الأوقاف مع مبادئ

التنمية الاجتماعية الأوسع والمضمنة حاليًا في مع أهداف التنمية المستدامة وكذلك الأهداف المختلفة لرؤية المملكة 2030. وثانيها، يمكن تطبيق المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المعمول بها على مشروعات الأوقاف بغية زيادة قدرتها وتعزيز دورها للمساهمة في تحقق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. وأخيرًا، ينبغي أن تُستغل الاستثمارات بحد ذاتها بطريقةٍ مستدامةٍ مع الامتثال للمبادئ التوجيهية الدولية المطبقة على الاستثمارات المسؤولة بينما تُستغل عوائد الوقف الاستثماري للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030.

أوضحت المقابلات المستفيضة التي أجريت مع أكثر من 25 مشاركًا من الجهات العاملة في قطاع الأوقاف وجود ثلاث مستويات من التحديات: 1) تحديات في مواءمة الأهداف، بما في ذلك عدم وضوح دور القطاع غير الربحي والخيري مقارنة بالقطاعات الأخرى والصعوبات القانونية التي تواجهها في تعديل أهداف الأوقاف الحالية وضعف الحوكمة ومشاركة مجالس الإدارة في اعداد الاستراتيجيات وعدم توافر معلومات بشأن ترتيب الأولويات بالنسبة للمناطق المحلية، 2) تحديات في مواءمة المشروعات، بما في ذلك عدم توافر معلومات بشأن «التجارب الناجحة» للمجتمعات المحلية والعوائق التي تعترض تغيير الإجراءات التنظيمية وثقافة المؤسسات فضلًا عن ندرة الموارد البشرية المتخصصة والوصول إلى الأدوات اللازمة لإدارة التأثير، 3) تحديات في مواءمة الاستثمارات، بما في ذلك تفضيل الاستثمارات قليلة المخاطر والصعوبات القانونية التي تقف عائقًا أمام تغيير استثمارات الأوقاف الحالية والوصول إلى أدوات وخبراء الاستثمار المؤثر وتوفر فرص للاستثمار المؤثر.

تقدم الدراسة توصياتٍ لتعزيز دور الأوقاف وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 استنادًا إلى النتائج التي أفضت بها الدراسة بشأن وضع الأوقاف الحالي في المملكة العربية السعودية والمبادئ التوجيهية والمعايير التي وضعتها عدة منظمات دولية والهيئات المعنية بوضع المعايير. وتُصنف التوصيات والجهات المعنية الرئيسة التي يمكنها تنفيذ هذه التوصيات إلى مستويين مختلفين.

التوصيات على المستوى الكلي

التنسيق والترابط في السياسة العامة: تطوُّر مفهوم الدولة الحديثة كمسؤول عن تقديم الخدمات العامة جعل دور الأوقاف غير واضح أو مقتصر على الأعمال الدينية والخدمات الرعوية المحدودة. المرونة العالية التي تتمتع بها المؤسسات الوقفية، كونها مستقلة عن طلبات المتبرعين والرغبات الشعبية، تُمكنها من دعم والاستثمار في تجارب عالية المخاطرة وبعيدة المدى للتعامل مع القضايا المجتمعية الأكثر تعقيداً والمتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. ولتفعيل هذا الدور للأوقاف في المملكة، يمكن لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن يبادر في وضع إطار عمل مشترك للسياسة العامة استرشاداً بدليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة** للتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة التي تتعامل مع الأوقاف وتحديد دور الأوقاف في التنمية.

التمكين النظامي/التشريعي: تتطلب مواءمة غايات وجهود الأوقاف مع مبادئ التنمية الاجتماعية الأوسع مثل جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 وجود أنظمة فعّالة ومرنة تراعي التطورات والواقع المعاصر وتسهل تطوير الأوقاف وتزيد من قدرتها على التأثير. بينما أحرزت المملكة تقدماً مشهوداً في لوائح القطاع الخاص لخلق اقتصاد مزدهر وأكثر تنوعاً، فإن أنظمة الأوقاف لا تواكب هذا التطور. يمكن للهيئة العامة للأوقاف التعاون مع وزارة العدل لتبني عناصر الإطار التنظيمي المحددة في "المبادئ الأساسية للتشغيل والإشراف الفعال للأوقاف"الصادرة عن البنك الإسلامي للتنمية وهيئة الأوقاف الأندونيسية لبناء تشريعات أكثر مرونة وكفاءة مبنية على آراء شرعية معاصرة ومتطلبات الحوكمة والإدارة الرشيدة والتشجيع على التحلي بالشفافية عند تنفيذ الأعمال.

تشكيل لجنة لتعظيم أثر الأوقاف: بالإضافة الى اتساق السياسات، ثمة حاجة ملحة إلى وضع خارطة طريق تنفيذية لتعظيم أثر الأوقاف ويتطلع منسوبي القطاع الوقفي من الهيئة العامة للأوقاف أن تمارس دوراً قيادياً وتنسيقياً فيما يغص تعظيم الأثر المجتمعي للأوقاف وزيادة تأثيرها الإيجابي على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030. نقترح على الهيئة انشاء لجنة رفيعة المستوى داخل مجلس الإدارة مكونة من علماء الشريعة والتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى تمثيل أصحاب المصلحة في الجهات الوقفية. تعنى اللجنة برصد التأثير

> لتفعيل هذا الدور للأوقاف في المملكة، يمكن لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن يبادر في وضع إطار عملٍ مشترك للسياسة العامة استرشاداً بدليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة للتنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة التي تتعامل مع الأوقاف وتحديد دور الأوقاف في التنمية

المجتمعي للأوقاف وتقديم التوجيه بشأن القضايا التي يمكن ان تعزز من الدور المجتمعي للأوقاف، خلق حوافز مبنية على الأثر بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة كالهيئة العامة للزكاة والدخل.

تطوير بيانات وإحصائيات الأثر: انتقل موضوع تطوير القطاع غير الربحي إلى صدارة الأجندة الوطنية للمملكة العربية السعودية. لكن ينصب تركيز الحوارات والتوصيات على بناء القدرات التنظيمية والإدارية للمنظمات غير الربحية. في حين أن هذه الأبعاد مهمة إلا أنها تفترض توفر وسلامة المعلومات حول فرص التنمية المجتمعية. يأمل أصحاب المصلحة المشاركون في الدراسة من الهيئة العامة للإحصاء إلى تطوير لوحة عدادات بشأن **مساهمة الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030** تشمل مجالات التنمية ومؤشراتها وتحتوي على بيانات العرض والطلب وفرص التأثير لكل مجال تنموي، من خلال انشاء أنظمة جمع بيانات فعّالة. سيؤدي هذا إلى تجنب ازدواجية الجهود ومساعدة قطاع الأوقاف على التركيز على توفير برامج أكثر تأثيرًا.

تطوير المعرفة حول استراتيجيات التأثير وأفضل الممارسات: عبر قادة الجهات الوقفية عن صعوبة الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن قضايا التنمية. وتتمثل صعوبة الوصول في عدم توفر المعرفة حول التجارب المحلية والعالمية السابقة التي أثبتت نجاحها في تحقيق مستهدفات التنمية بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في هذه الحالات. يمكن لمراكز الأبحاث الجامعية وبيوت الخبرة في المملكة تطوير مسار بحثي يتمحور حول التدخلات المؤثرة وعوامل النجاح في قضايا التنمية.

التوصيات على المستوى التنظيمي

إدراج قضايا التنمية المعاصرة ضمن أهداف الأوقاف: تتمتع الأوقاف الجديدة بمرونةٍ في دمج احتياجات التنمية المعاصرة ضمن أهدفها المزمع تحقيقها، إلا أنه يمثل تحديًا لتنفيذ ذلك في الأوقاف الحالية بسبب إعطاء الأولوية لأهداف الجهات المانحة المتمثلة في سدّ احتياجات الأوقاف. وقد تتّخذ لجنة تعظيم أثر الأوقاف قرارًا بشأن طريقة استغلال عائدات الأوقاف ذات الأغراض غير الواضحة أو التي أصبحت غير ذات صلة بالأوقات المعاصرة التي يُمكن إعادة توجيهها لتعزيز الأهداف الاجتماعية والإنمائية. وعلاوةً على ذلك، يمكن للهيئة العامة للأوقاف تحديد مجالات معينة يمكن أن تساهم الأوقاف فيها بهدف تعزيز دور القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 مع تجنب ازدواجية الخدمات التي تُقدمها الحكومة.

تحسين الحوكمة وإدارة الأثر في الأوقاف: هناك العديد من التحديات المرتبطة بحوكمة وإدارة الأوقاف والتي كان يقوم بها شخص واحد "الناظر" تقليدياً. وجود استراتيجية تأثير سليمة ومتوائمة مع أهداف التنمية يتطلب حوكمة قوية من حيث التخطيط والتقييم وتحديد المسؤوليات ويتطلب تكوين مجالس إدارة تمثل أصحاب المصلحة في مجالات التنمية. يمكن للهيئة العامة للأوقاف وبالتعاون مع مراكز التدريب والجامعات وشركات الاستشارات أن تأخذ زمام المبادرة في تطوير مبادئ توجيهية لحوكمة وإدارة الأوقاف استرشاداً بأدبيات حوكمة المنظمات غير الربحية معايير حوكمة الأوقاف الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("أيوفي").

بناء القدرات من أجل التأثير: لا تعني المواءمة مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة مواءمة الأهداف فحسب، ولكن يُقصد بها أيضًا مواءمة الهياكل التنظيمية والعمليات والثقافات المتعلقة بتنفيذ المشروعات. كما يلزم أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة ومديرو الأوقاف بالمعارف والمهارات اللازمة بشأن الكفاءات التي تساعد على إدارة التأثير مثل النظم التي تتولى المشكلات الاجتماعية والتخطيط الاستراتيجي الموجه نحو التأثير، وصنع القرار القائم على الأدلة والقيادة القائمة على المشاركة والتصميم والإدارة اللذين يتمحوران حول الإنسان وقياس النتائج والتحسين المستمر القائم على الأدلة. ويمكن تنفيذ هذه الغايات من خلال دمج دورات إدارة التأثير في برامج التطوير المهني غير الربحية والتوعية بالأوقاف في جميع جامعات المملكة العربية السعودية.

إدراج أنظمة وتقنيات إدارة وقياس الأثر: العمل المجتمعي المؤثر يتطلب الوصول إلى أدوات إدارة وقياس الأثر لتساعد عملياً مديري مشاريع الأوقاف على مواءمة مشاريعهم مع أهداف التنمية. يتوفر عدد قليل جداً من أدوات إدارة الأثر باللغة العربية ومتوائمة مع السياق المحلي. الجهات الوسيطة الإقليمية مثل شبكة القيمة الاجتماعية في العالم العربي (Social Value Arabia) والجهات الوسيطة المحلية مثل مركز قياس الأثر قد تعمل على تكييف نظام قياس إدارة الأثر +IRIS المطور من شبكة الاستثمار العالمية وبرنامج سحابة الأثر التابع لشركة سوباكت (Sopact) مع متطلبات الواقع المحلي.

> "وجود استراتيجية تأثير سليمة ومتوائمة مع أهداف التنمية يتطلب حوكمة قوية من حيث التخطيط والتقييم وتحديد المسؤوليات ويتطلب تكوين مجالس إدارة تمثل أصحاب المصلحة في مجالات التنمية

مواءمة الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030: يُمثل انخفاض عائدات جهات الاستثمار أحد أهم التحديات التي تواجها هيئات الأوقاف مقارنةً بالأصول المماثلة في قطاعاتٍ أخرى. وتتمتع العديد من أصول الأوقاف بإمكانيات نمو هائلة لأنها تقع في مناطق جغرافية متميزة. وقد تجذب فرص الاستثمار المسؤول والاستثمار المتوائم مع أهداف التنمية المستدامة والاستثمار المؤثر وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مديري الاستثمار العاملين في الجهات الوقفية لتعظيم أثر الاستثمارات. وسيُعزز توفير الكيانات المالية والرأس مالية والاستثمارية المحلية لهذه الصناديق، والتي تشمل الخبير المالية والإنماء للاستثمار والبلاد المالية والترويج لها، من العائدات الاجتماعية والمالية للأوقاف.

إقامة علاقات تفاعل بين قطاع الأوقاف والقطاعات المالية: بالإضافة الى توفير فرص الاستثمار المعظمة للأثر التنموي، يمكن للقطاع المالي توفير التمويل لتطوير الأوقاف الحالية والمساعدة في إنشاء أوقاف جديدة. ويمكن للمصارف الإسلامية اتّخاذ مبادراتٍ للاستثمار في تطوير عقارات الوقف ويستطيع قطاع الأوقاف أيضًا جمع الأموال من خلال الاستفادة من أسواق رأس المال الإسلامية. وتتمثل إحدى الأساليب التي قد تساهم بها الأوقاف في التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص عمل في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر التي لا يُموّلها القطاع المالي.

استخدام التقنية والابتكار: ثمة حاجةٍ ملحةٍ إلى دمج التقنية الحديثة في نماذج الأعمال والمنتجات بهدف توسيع نطاق الأوقاف وتعزيز تأثيرها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. ولا يقتصر الغرض من استخدام التقنيات الحديثة والعمل بنماذج مبتكرة جديدة على تعزيز كفاءة وفعالية مؤسسات الأوقاف، وإنما يمتد الأمر لتمكين الجهات المانحة من الأفراد من المساهمة في توسيع نطاق الأوقاف الجديدة. وهذا سيتطلب بنية تحتية رقمية وسياسات ملائمة على المستوى الوطني، ويمكن للمبادرات الجديدة القائمة على التقنية على المستوى التنظيمي للأوقاف المساعدة في تحويل القطاع بغية تحقيق تأثير اجتماعي أعلى. ويُمثل دعم الابتكارات في الاقتصاد الرقمي أحد المجالات التي يُركز عليها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، وبالتالي يمكنه تولي زمام المبادرة لإيجاد حلول رقمية لقطاع الأوقاف.







الفصل
01

السياق والمقدمة

1-1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام من الدراسة في تقديم رؤية استراتيجية حول كيفية الاستعانة بالأوقاف باعتبارها مصدر مهم من مصادر التمويل المُستدام فيما يتعلق ببرنامج التحول الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وسترمي الدراسة المتوخاة إلى تحقيق الأهداف المحددة الآتية:

1- تقدير الإسهامات المُحتملة التي يمكن أن تقدمها الأوقاف في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030؛

2- توفير إطار تصوري يُمكّن الأوقاف في المملكة العربية السعودية من الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030.

3- مناقشة التحديات التي يجب مجابهتها عند تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتساق مع رؤية 2030؛

4- تقديم توصياتٍ قابلة للتنفيذ للجهات المعنية بالأوقاف من أجل المُضي قُدمًا في موائمة القطاع مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030.

2-1 جدول أعمال الأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة: المعلومات الأساسية والحاجة المُلِحة والأهمية

أطلق المجتمع العالمي، مع بزوغ فجر الألفية الجديدة، مبادرة تهدف إلى الحد من مسألة الفقر بمختلف جوانبه في البلدان النامية من خلال إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال العالم يواجه العديد من التحديات رُغم إحراز تقدمٍ هائل في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال لا يزال يعيش 836 مليون شخص في دائرة الفقر [1]، على الرغم من انخفاض مستوى وطأة الفقر في البلدان النامية من 47% من السكان (أو 1.926 مليون شخص) في عام 1990 إلى 14% من السكان في عام 2015. وبالمثل، لم تُحّل المسائل الأخرى المتعلقة بالاستدامة، في حين تحسنت بعض مؤشرات الاستدامة البيئية. ومن الأمثلة على ذلك، استمرار الاستغلال المفرط للمصادر لبحرية في الارتفاع مما هدد النظم البيئية وسبل العيش وكان من المتوقع أن تزداد ندرة المياه التي تؤثر بالفعل على 40% من سكان العالم [2].

هذا واتّخذ المجتمع العالمي خطواتٍ حاسمة في عام 2015، لغرض التعامل مع المسائل التي تواجه البشرية والكوكب، من خلال بدء إعداد جدول أعمال عام 2030 وإبرام اتفاقية باريس. وأطلقت الأمم المتحدة، بناءً على الأهداف الإنمائية للألفية، جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 بوصفه خطة عمل لإنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار والسلام والشراكة [3] لجميع الأشخاص. وإذ تُسلِّم بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وحماية البيئة يُمثّل أكبر التحديات العالمية، يدعو جدول أعمال عام 2030 إلى تحقيق التنمية المستدامة "لتحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والعوز وتضميد كوكبنا وتأمينه" [4]. ويكمن الهدف من جدول الأعمال الذي يتسم بالطموح في تحرير العالم من الفقر "نحو عالمٍ بلا فقرٍ ومرضٍ وجوعٍ وعوز، حيث يمكن للحياة أن تزدهر" من خلال إدراج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التوازن بينها في مبادرات التنمية[5].

> وإذ تُسلِّم بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده وحماية البيئة يُمثّل أكبر التحديات العالمية، يدعو جدول أعمال عام 2030 إلى تحقيق التنمية المستدامة "لتحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والعوز وتضميد كوكبنا وتأمينه"

سيتطلب نقل العالم إلى مسارٍ مستدام من شأنه الصمود واتخاذ خطواتٍ واضحة وتحويلية متوخاة في 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية ذات صلة. وتتصور أهداف التنمية المستدامة أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتقني يجب أن يحدث بتناغمٍ مع الطبيعة وأن يتمتع الجميع بحياة مرضية ومزدهرة. ويُقر جدول أعمال عام 2030 بعدم إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون تحقيق السلام والأمن ويدعو إلى إقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة توفر المساواة في تحقيق إلى العدالة وتحترم حقوق الإنسان (بما في ذلك الحق في التنمية). [6] تحدد الأمم المتحدة الموضوعات الشاملة التي يمكن أن تحقق توافق وتُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المختلفة على النحو الموضح في الجدول (1-1) [7].

الجدول(1-1): أهداف التنمية المستدامة والموضوعات الشاملة

الموضوعات الشاملة لأهداف التنمية المستدامة	العناصر
1) توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية	من شأن إبرام اتفاقية اجتماعية جديدة توفير الحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع أن يضمن الحد من الفقر.
2) القضاء على الجوع وسوء التغذية	تعزيز التنمية الريفية وتنشيط القطاع الزراعي وضمان تحقيق الأمن الغذائي بصفةٍ مستدامة لغرض المساعدة في تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة.
3) سد الفجوات الحاصلة في البنية الأساسية	البحث عن الموارد وتقديم مبادرات جديدة ذات صلة بالبنية الأساسية لسد فجوة البنية الأساسية السنوية الضخمة البالغة ١-١,٥ تريليون دولار أمريكي.
4) تعزيز التصنيع الشامل والمستدام	التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والتنويع الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية والنظر في النهج المبتكرة مثل كفاءة الطاقة وتغير المناخ وتبادل المعارف والاندماج الاجتماعي.
5) توفر العمالة المؤهلة والمنتجة للجميع وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة	زيادة العمالة المنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع. ودعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الموارد المناسبة مثل التمويل.
6) حماية النظم البيئية	حماية الكوكب والموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والمناخ والحفاظ عليه. وتغيير عمليات الاستهلاك والإنتاج باستخدام التقنيات المناسبة من أجل تجنب إلحاق الضرر بالنظم البيئية.
7) تعزيز المجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع	إنشاء مؤسسات شاملة وفعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات وضمان الإدارة الرشيدة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على أنظمة العدالة العادلة.

المصدر: الأمم المتحدة (2015ب و2016)

1-2-1 تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يُقِر جدول أعمال عام2030، نظرًا لضخامة وشمولية أهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجه تحقيقها، بالحاجة إلى تبنى نهج تحويلية طموحة وشاملة وذات مصداقية لتحقيق هذه الأهداف. ويعرض جدول أعمال عام 2030 وسائل التنفيذ من خلال تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة[8]. هذا وقد نُصّت وسائل التنفيذ على وسائل التنفيذ في الهدف 17 (**تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة**) والأهداف الأخرى ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة[9]. ويتعلق 62 هدفًا بوسائل التنفيذ، من بين 169 هدفًا، ويتضح 43 هدفًا منها في إطار الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من خلال 16 هدفًا وثمة 19 هدفًا من أهداف وسائل التنفيذ في إطار الهدف 17[10]. وتتعلق أهداف وسائل التنفيذ ذات الصلة بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بالتقنية ودعم القدرات والخدمات التجارية والمسائل النظامية والتمويل.

سيتطلب تحقيق الأهداف الطموحة والشاملة ذات الصلة بجدول أعمال 2030 نُهجًا وحلولاً مبتكرة يمكنها دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بينها. وجرى إطلاق [11] آلية من آليات تيسير التقنيات التي تضم مختلف الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني لتسهيل ذلك الأمر. ومن المقرر عقد منتدى سنوي للجهات المعنية المتعددة بشأن العلم والتقنية والابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لغرض نشر الممارسات الجيدة وتبادل المعارف وتحديد الاحتياجات التقنية وتقليل الفجوات. وتوضح وسائل التنفيذ أيضًا الحاجة إلى تعزيز عملية بناء القدرات على جميع المستويات لتقليل الفجوات التقنية ولتعزيز المعارف والمهارات الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مثل المفاوضات التعاقدية وزيادة الإيرادات الضريبية والقدرات المالية والمهارات المتعلقة بالتجارة والسعي وراء فرص كسب العيش المستدامة ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمالية العامة والموازنة وما إلى ذلك[12]. وتُعدُّ الزيادة في مجال التجارة أيضًا من أهم وسائل التنفيذ التي ترمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الازدهار، ويقر الهدف 17-10 من أهداف التنمية المستدامة بالحاجة إلى تعزيز "نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية"[13].

> سيتطلب تحقيق الأهداف الطموحة والشاملة ذات الصلة بجدول أعمال 2030 نُهجًا وحلولًا مبتكرة يمكنها دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بينها

يُقر الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بثلاث فئات كبيره من المسائل النظامية باعتبارها وسائل تنفيذ مهمة لتهيئة بيئة ملائمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فأولًا توصي عملية اتساق السياسات والمؤسسات بوضع سياسات متّسقة من خلال التنسيق لغرض تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وثانيًا، تدعو الشراكات القائمة بين الجهات المعنية المتعددة إلى التعاون بين مختلف الجهات المعنية من أجل تبادل المعارف والخبرات والتقنيات والموارد المالية. ويلزم الإسهام والشراكة بين مختلف الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والعمل الخيري والمؤسسات والمجتمع العلمي والأوساط الأكاديمية والسلطات المحلية وما إلى ذلك أيضًا إذ يمكنها المساعدة في حشد وتبادل المعارف والخبرات والتقنيات والموارد المالية [14] في حين أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الشاملة والطموحة ستقود الحكومات. وأخيرًا، تتطلب البيانات والرصد والمساءلة جمع بيانات صحيحة عالية الجودة حول أهداف التنمية المستدامة إذ تتيح اتخاذ قراراتٍ ذكية وشفافة وتعزز القدرات والشفافية والمساءلة [15]. ويمكن للجهات المعنية الأخرى مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية الإسهام في هذه الجهود المبذولة، في حين تضطلع الأنظمة الإحصائية الوطنية بمسؤولية جمع البيانات ونشرها.

1-2-2 تمويل أهداف التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة وحماية البيئة استثمارات وموارد ضخمة. وقدّر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، نظرًا لاتجاهات الاستثمار، أن البلدان النامية ستواجه فجوة تمويلية سنوية قدرها 2-5 تريليون دولار أمريكي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة [16]. وأكد رؤساء الدول والحكومات، إدراكًا للكم الهائل من الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، على التزاماتهم لمواجهة التحدي المتمثل في تمويل أهداف التنمية المستدامة في **المؤتمر الدولي الثالث للتنمية** الذي عُقِد في أديس أبابا في يوليو 2015 قبل طرح جدول الأعمال عام 2030 رسميًا. وتُسلط وثيقة جدول أعمال أديس أبابا الضوء على الدور الرئيس الذي يؤديه التمويل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتصنف المصادر على نطاق كبير على أنها دولية ومحلية من ناحية وعامة وخاصة من ناحيةٍ أخرى. وتُقيد الإيرادات الضريبية المحدودة ومستويات الدين العام المرتفعة دور الحكومة في توفير جميع الأموال المطلوبة، في حين يتولى التمويل العام المحلي دورًا مهمًا في الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالتالي تُقر أيضًا بأن القطاع المالي الخاص والقطاعات الخيرية غير الربحية مصادر إضافية للتمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويُنصّ على القطاع الخيري والمجتمع المدني بوصفهما جهات معنية مهمة في تعزيز جدول أعمال عام 2030. إذ تقر وثيقة جدول أعمال عام 2030 بأهمية المجتمعات المدنية والمنظمات الخيرية في إطار وسائل التنفيذ [17]، وتحدد وثيقة جدول أعمال أديس أبابا الدور الذي يمكن أن يؤديه مبدأ العطاء الخيري في تقديم كلٍ من المساهمات المالية وغير المالية من خلال مواءمة التبرعات مع الأولويات الوطنية ومراعاة الظروف المحلية [18]. وتقترح وثيقة استراتيجية الأمم المتحدة للتمويل لعام 2018 تعزيز روابط التمويل الخيري مع خطط البلدان ذات الصلة بالبلدان النامية والبلدان المتأثرة بالصراعات [19].

1-2-3 التطورات الأخيرة

ثمة إدراك بأن سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة ومقدارها لا تزال تتخلف عن الركب، رُغم إحراز بعض التقدم خلال السنوات الخمس التي أعقبت طرح جدول أعمال عام 2030. وأطلقت الأمم المتحدة عقد العمل في سبتمبر 2019 لغرض تسريع الحلول المستدامة من أجل مواجهة أكبر التحديات المتمثلة في الفقر وتغير المناخ وعدم المساواة وسد الفجوات الحاصلة في التمويل، لتيسير سبل التقدم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة [20]. ويدعو عقد العمل إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع على المستويات العالمية والمحلية والشعبية. وتتطلب مبادرات العمل المحلية تقديم موازنات تمكينية وسياسات وأطر قانونية وتنظيمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين يتوقع العمل العالمي الخروج بمزيد من الموارد والحلول الأكثر ذكاءً. ويشمل عمل الأفراد جميع الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية للتحرك صوب التحولات اللازمة.

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة استراتيجية تمويل جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030 في عام 2018 من أجل دعم وتسريع تمويل أهداف التنمية المستدامة، وذلك اعترافًا بأهمية التمويل والمشكلات التي تواجهها البلدان النامية من أجل تمويل التنمية المستدامة. وتنص الوثيقة على وجود خارطة طريق مدتها



ثلاث سنوات تهدف إلى مواءمة النظم والاستراتيجيات المالية العالمية والإقليمية والوطنية لدعم جدول أعمال عام 2030 من خلال تجاوز العقبات وزيادة حجم الاستثمارات. وتُقدر الدور الذي يمكن أن تؤديه التقنيات الجديدة والرقمنة والابتكارات المالية من أجل إتاحة تمويل جميع شرائح السكان بصفةٍ عامة.

تسببت هجمة جائحة فيروس كورونا المُستجد في عام 2020 في تحقيق أزمة تهدد الأرواح وسبل العيش وتجعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة [21]. وستكون البلدان النامية الأكثر تضررًا، في حين سيؤثر الوباء تأثيرًا سلبيًا بالغًا على معظم أهداف التنمية المستدامة في العديد من البلدان [22]. وسيكون تأثير فيروس كورونا المُستجد داخل الأنظمة الاقتصادية، غير متساو حيث سيؤثر سلبًا على شريحة معينة من السكان مثل طبقة الفقراء نسبيًا. وسيلزم التفكير في كيفية إدارة حالات الوباء والطوارئ والتركيز على طرق جديدة للتعامل مع المآزق الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة عنها. ويُبرز الوباء أيضًا أهمية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس [23]. وثمة دعوات إلى "اغتنام الفرصة" لإعادة البناء على نحوٍ أفضل "من خلال إنشاء مجتمعات أكثر استدامة ومرونة وشمولية" [24].

1-3 أهمية رؤية 2030 وخطة التحول الوطنيّ

أطلقت المملكة (المملكة العربية السعودية) رؤية 2030 في عام 2015 بهدف تقليل اعتمادها على النفط وتنويع اقتصادها والحفاظ عليه وتعزيز سبل الرفاهية العامة. وتشتمل رؤية 2030 على ثلاث ركائز: مجتمع حيوي بالحياة واقتصاد مزدهر ووطن طموح [25]. وتضمن الركيزة الأولى أساس الازدهار الاقتصادي الذي يستند إلى المبادئ الإسلامية المتعلقة بالوسطية والهوية الوطنية والتراث الثقافي. ومن شأن المجتمع النابض بالحياة أن يكفل تحقيق حياة جيّدة في بيئة جميلة "تنعم بحماية الأسر الراعية" و "مدعومة بنظام رعاية اجتماعية وصحية تمكيني"[26]. وتتمثل الركيزة الثانية في الاقتصاد المزدهر، وتهدف إلى تطوير أدوات الاستثمار من أجل إنشاء قطاعات اقتصادية واعدة وتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص عمل وسيُجرى ذلك من خلال، من بين بضعة أمور، "إنشاء نظام تعليمي يتماشى مع احتياجات السوق وإيجاد فرص اقتصادية لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة وكذلك الشركات الكبيرة" [27]. وتتمثل الركيزة الثالثة في المجتمع الطموح الذي يحاول تطبيق الكفاءة والمسؤولية على جميع المستويات. وتتوقع هذه الركيزة وجود حكومة خاضعة للمساءلة وتمكينية وفعالة وتتسم بالشفافية وعالية الأداء لغرض تهيئة بيئة يمكن فيها للقطاع الخاص والقطاع غير الربحي اتّخاذ مبادراتٍ من أجل اغتنام الفرص ومواجهة التحديات. وتُعرَّض تفاصيل ركائز رؤية 2030 وموضوعاتها وعناصرها وأهدافها في الجدول (أ 1) الوارد في الملحق.

توفر رؤية 2030 إطارًا لتنفيذ الركائز من خلال تقديم ثلاثة مستويات من الأهداف الاستراتيجية. وتشمل 6 أهداف في المستوى الأول "الأهداف الشاملة" التي تُمثّل الأهداف العامة للرؤية، و27 هدفًا في المستوى الثاني "الأهداف الفرعية" التي تُمثّل أهدافًا فرعية ملموسة و96 هدفًا في المستوى الثالث "الأهداف الاستراتيجية" التي تصف الأهداف التفصيلية التي يمكن تطويرها وتحويلها إلى خطط عمل [28]. ويوضح الجدول (1-2) عناصر أهداف المستويين الأول والثاني في إطار الركائز الثلاث لرؤية 2030.

وضِعَت برامج تحقيق الرؤية لغرض تحويل الجوانب المختلفة للأهداف إلى خطط تنفيذ قابلة للقياس، من أجل تنفيذ 96 هدفًا استراتيجيًا لرؤية 2030. ويحدد البرنامج المبادرات التي يلزم إطلاقها من أجل تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية وطرح مؤشرات التطور التي تبلغ 5 سنوات في صورة مؤشرات الأداء

الجدول 1-2: ركائز رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وأهداف المستويين الأول والثاني.

الركائز	المستوى الأول: الأهداف الشاملة	المستوى الثاني: الأهداف الفرعية
مجتمع حيوي	1- تعزيز الهوية الإسلامية والوطنية	1-1 تعزيز القيم الإسلامية 2-1 تقديم خدمات أفضل للزوار 3-1 تعزيز الهوية الوطنيةw
	2- توفير حياة مرضية وصحية	1-2 تحسين خدمات الرعاية الصحية 2-2 تعزيز أسلوب حياة صحي 3-2 تحسين المعيشة في المدن السعودية 4-2 ضمان الاستدامة البيئية 5-2 تعزيز الثقافة والترفيه 6-2 تهيئة بيئة تمكينية للسعوديين
اقتصاد مزدهر	3- تنمية الاقتصاد وتنويعه	1-3 زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد 2-3 تعظيم القيمة التي يُجرى الحصول عليها من قطاع الطاقة 3-3 تعميم إمكانيات القطاعات غير النفطية 4-3 تنمية أصول صندوق الاستثمارات العامة ودوره بوصفه محرك للنمو 5-3 وضع المملكة العربية السعودية في مركز لوجستي عالمي 6-3 زيادة تكامل الاقتصاد السعودي إقليميًا وعالميًا 7-3 زيادة الصادرات غير النفطية
	4- زيادة فرص العمل	1-4 تنمية رأس المال البشري بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل 2-4 ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل 3-4 تمكين إيجاد فرص العمل من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر 4-4 استقطاب المواهب الأجنبية ذات الصلة بالاقتصاد
وطن طموح	5- تعزيز فعالية الحكومة	1-5 موازنة الموازنة العامة 2-5 تحسين أداء الجهاز الحكومي 3-5 التواصل الفعال مع المواطنين 4-5 حماية الموارد الحيوية للدولة
	6- تمكين المسؤولية الاجتماعية	1-6 تمكين مسؤولية المواطن 2-6 تمكين المساهمة الاجتماعية للشركات 3-6 تمكين التأثير البالغ للقطاع غير الربحي

المصدر: حكومة المملكة العربية السعودية (2015 ب)

الرئيسية التي ينبغي تحقيقها[29]. وأعد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية 13 برامجًا لتحقيق الرؤية الواردين أدناه من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

1- برنامج جودة الحياة
2- برنامج تطوير القطاع المالي
3- برنامج الإسكان
4- برنامج التوازن المالي
5- برنامج التحول الوطني
6- برنامج صندوق الاستثمارات العامة
7- برنامج التخصيص
8- برنامج دعم الشركات الوطنية
9- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
10-برنامج الشراكة الاستراتيجية
11-برنامج خدمة ضيوف الرحمن
12- برنامج تنمية القدرات البشرية
13-برنامج إثراء الشخصية الوطنية

يرد الهيكل والعلاقات القائمة بين ركائز رؤية 2030 وأهدافها وبرنامج تحقيق الرؤية في الشكل (1-1)

الشكل(1-1): ركائز رؤية 2030 وأهدافها وبرامج تحقيق الرؤية -الهيكل والعلاقات



المصدر: مُقتبس من حكومة المملكة العربية السعودية (2015 ب)

1-3-1 رؤية 2030 والقطاعات غير الهادفة للربح

تُقدم وثيقة رؤية 2030 المعلومات الأساسية وتوضح الدور الذي يمكن أن يضطلع به القطاع غير الهادف للربح في تحقيق أهداف الرؤية (طالع مربع النص "1"). ولا يُعتبر حجم القطاع غير الهادف للربح والإسهام الذي يؤديه ضئيلًا فحسب، بل لا تُحدث سوى 7% فقط من مشروعاته أثرًا اجتماعيًا بعيد المدى. ويتمثل أحد أهداف رؤية 2030 في زيادة إسهامات القطاع غير الهادف للربح في الناتج المحلي الإجمالي ومن المستهدف أن تزداد مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي من 1% الى 5%[30]. وتتطلع رؤية 2030 أيضًا إلى زيادة نسبة المشروعات التي تُحدث أثرًا اجتماعيًا إلى 33%. ويمكن إجراء ذلك من خلال تهيئة بيئة داعمة وتعاونية وتحسين معايير الحوكمة وذلك فيما يتعلق بالمنظمات غير الهادفة للربح.

مربع النص "1": رؤية 2030 -القطاعات غير الهادفة للربح ذات الأثر الكبير

« لدينا حاليًا أقل من 1000 مؤسسة وجمعية غير هادفة للربح وخيرية، إذ لا تسهم إلا بنسبة 0.3% من إجمالي الناتج المحلي، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يبلغ 6%. ولا تصب سوى 7% من المشروعات تركيزها على إحداث أثرٍ اجتماعي أو تتلاءم مع الأولويات الوطنية بعيدة المدى. وتهدف رؤية المملكة 2030 بحلول 2020 أن تحقق أكثر من ثلث المشاريع التي تديرها منظمات سعودية غير ربحية أثرا اجتماعيا قابلا للقياس يرتبط بأولياتنا الوطنية.

تساعد اللوائح التي تُنشَر مؤخرًا بشأن المنظمات غير الهادفة للربح والهيئة العامة للأوقاف القطاع غير الهادف للربح على أن يصطبغ بالطابع المؤسسي بقدرٍ أكبر ويُضفى عليه الطابع الرسميّ ويُصبح أكثر كفاءة. وسنعمل على تسريع هذا التحول بصورةٍ أكبر من خلال دعم المشروعات والبرامج ذات الأثر الاجتماعي الكبير وتسهيل إنشاء الأشخاص الذين يتمتعون بقدرٍ كبير من الثراء للمنظمات غير الهادفة للربح، مما سيعزز بدوره النمو السريع للقطاع غير الهادف للربح. وسندعم هذا النمو من خلال تهيئة بيئة داعمة ومتعاونة بحيث يمكن لمؤسسات القطاع والهيئات الحكومية أن تتعاون فيها.

وسنشجع في الوقت ذاته القطاع غير الهادف للربح على تطبيق معايير الحوكمة الملائمة وتسهيل توفير التدريبات عالية الجودة للموظفين وتعزيز ثقافة التطوع والوظائف بدوامٍ كامل في هذا القطاع.[31]

وتُقر الأهداف أيضًا، وفقًا للدور الرئيس الذي يضطلع به القطاع غير الهادف للربح المنصوص عليه في رؤية 2030، بإسهامات القطاع في تحقيق أهداف الرؤية. ويوضح الجدول (2-2) تعريف القطاع غير الهادف للربح باعتباره من الأهداف الفرعية المُدرجة في المستوى الثاني (**6-3 تمكين الأثر الأكبر للقطاع غير الهادف للربح**) في إطار الهدف الشامل السادس (**تمكين المسؤولية الاجتماعية**) من الركيزة الثالثة للأمة الطموحة. وتحدد رؤية 2030 هدفين استراتيجيين من المستوى الثالث للقطاع غير الهادف للربح وهما "**6-3-1 دعم نمو القطاع غير الهادف للربح**" و "**6-3-2 تمكين المنظمات غير الهادفة للربح لإحداث أثرٍ بالغ**"[32].

يُعَّد برنامج تحقيق الرؤية المتعلق بالقطاع غير الهادف للربح برنامجًا للتحول الوطني مما يركز على دعم القدرات والإمكانات في ثلاثة مجالات كبيرة: تحقيق التميز التشغيلي الحكومي وتحسين العوامل الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة. ويحتوي برنامج التحول الوطني على إجمالي 37 هدفًا استراتيجيًا في إطار موضوعاته الثمانية[33]. وتتمثل أحد محاور برنامج التحول الوطني في التمكين الاجتماعي وتطوير القطاع غير الهادف للربح الذي يغطي ستة أهداف استراتيجية لرؤية 2030، ويرتبط اثنان منها بالقطاع غير الهادف للربح المحدد أعلاه (أي الهدفَين الاستراتيجيَين 6-3-1 و6-3-2).

تشير الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه في إطار برنامج التحول الوطني إلى طريقتين رئيستين يمكن للقطاع غير الهادف للربح من خلالهما الإسهام في تحقيق رؤية 2030. أولاً، زيادة النمو وتوسيع حجم القطاع غير الهادف للربح. وثانيًا، تعزيز الأثر الاجتماعي للقطاع الذي يمكن إحداثه من خلال مواءمة الأغراض وتحسين القدرات وزيادتها.

4-1 التزام المملكة العربية السعودية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

شاركت المملكة في جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 منذ بدايته من خلال المشاركة الفعالة في المشاورات والمصادقة والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند الإعلان عنها في عام 2015. وواصلت المملكة عملها الدؤوب في مختلف المنتديات والمؤتمرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بجدول أعمال عام 2030 لتأكيد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكد ولي العهد محمد بن سلمان في الآونة الأخيرة في كلمة ألقاها في الجلسة الختامية للقمة الرابعة عشرة لمجموعة العشرين المنعقدة في أوساكا باليابان عام2019، على التزام المملكة العربية السعودية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشدّد على اعتبار توفير ما يلزم من التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه العالم.

ويُقر جدول أعمال عام2030 أن تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، رُغم أنها ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، لابد أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الوطنية ومستويات التطورات والقدرات واحترام الأولويات والسياسات الوطنية[34]. وتواجه كل دولة تحدياتها الخاصة، وستقرر الحكومة كيفية إدراج

أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها الوطنية والإجراءات التخطيطية والسياسات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا وكلّف المرسوم الملكي وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف من خلال مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي. ويُشارك وزير الاقتصاد والتخطيط بفعالية لتسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال "تقديم الدعم للوكالات الحكومية فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ، وكذلك في توفير البيانات والإحصاءات والدراسات للجهات المعنية، إلى جانب تنسيق الخطط القطاعية والإقليمية بين الهيئات ذات الصلة" [35]. ويعمل وزير الاقتصاد والتخطيط، علاوةً على ذلك، على إعداد أساليب وخطط من شأنها تحسين إنتاجية وكفاءة القطاعات العامة والخاصة وغير الهادفة للربح لغرض تعزيز إسهاماتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1-4-1 مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع رؤية 2030

أجرى وزير الاقتصاد والتخطيط استعراضًا لتقييم توافق رؤية 2030 والاستراتيجيات والبرامج الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة باستخدام أداة التقييم المتكامل السريع ذات الصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم بدأ اتخاذ إجراءات لمواءمة استراتيجيات القطاعات المختلفة مع أهداف التنمية المستدامة [36]. ومن الأمثلة على ذلك تتوافق استراتيجية المياه والاستراتيجية البيئية الصادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة مع أهداف التنمية المستدامة لأنها تُدرج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن المثير للاهتمام إصدار مرسوم ملكي لإدراج أهداف التنمية المستدامة في المناهج التعليمية وتعمل وزارة التربية والتعليم على المشروع بالشراكة مع الجهات المعنية الأخرى من القطاعين العام والخاص [37].

يُعَّد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة مكملًا لرؤية 2030 التي أُطلِقَت في العام ذاته. وثمة تداخلات كبيرة بين جوانب رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى منظور التنمية المستدامة لرؤية 2030. ويتضح هذا في الجدول (1-3) الذي يوضح توافق الموضوعات الشاملة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة مع الأهداف الفرعية لرؤية 2030 والجدول (1-4) الذي يوضح ارتباط الموضوعات الاجتماعية ذات الصلة بخطة التحول الوطني ومحاور أهداف التنمية المستدامة.

الجدول (1-3): مواءمة المحاور الشاملة لأهداف التنمية المستدامة مع الأهداف الفرعية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030

المحاور الشاملة لأهداف التنمية المستدامة	الأهداف الفرعية لرؤية المملكة العربية السعودية 2030
1- توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية	2-1 تحسين خدمات الرعاية الصحية 5-2 تحسين أداء الجهاز الحكومي 6-3 تمكين الأثر الأكبر للقطاع غير الهادف للربح
2- القضاء على الجوع وسوء التغذية	2-2 تعزيز أسلوب حياة صحي 4-2 ضمان إتاحة فرص العمل على قدم المساواة
3- سد الفجوات الحاصلة في البنية الأساسية	2-3 تحسين المعيشة في المدن السعودية 3-4 تنمية أصول صندوق الاستثمارات العامة ودوره باعتباره محرك للنمو 3-5 وضع المملكة العربية السعودية بوصفها محور لوجستي عالمي 3-6 زيادة تكامل الاقتصاد السعودي إقليميًا وعالميًا
4- تعزيز التصنيع الشامل والمستدام	3-1 تنمية إسهامات القطاع الخاص في الاقتصاد 3-2 تعظيم القيمة التي يُحرى الحصول عليها من قطاع الطاقة 3-3 إطلاق العنان لإمكانيات القطاعات غير النفطية 3-7 تنمية الصادرات غير النفطية 6-2 تمكين المساهمة الاجتماعية للشركات
5- توفر العمالة المؤهلة والمنتجة للجميع وتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة	4-1 تنمية رأس المال البشري بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل 4-3 تمكين إيجاد فرص العمل من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت متناهية الصغر
6- حماية النظم البيئية	2-4 ضمان الاستدامة البيئية
7- تعزيز المجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع	1-3 تقوية الهوية الوطنية 2-5 تعزيز الثقافة والترفيه 2-6 تهيئة بيئة تمكينية للسعوديين 5-3 التواصل الفعال مع المواطنين 6-1 تمكين مسؤولية المواطنين

المصدر: مُقتبس من الأمم المتحدة (2015أ و2015ب) وحكومة المملكة العربية السعودية (2015ب).

الجدول (1-4): ارتباط المحاور الشاملة لأهداف التنمية المستدامة بموضوعات برنامج التحول الوطني في المملكة العربية السعودية

موضوعات برنامج التحول الوطني	تحويل الرعاية الصحية	تحسين مستويات المعيشة والسلامة	ضمان الاستدامة	التمكين الاجتماعي وتنمية القطاع غير الهادف للربح	سهولة الوصول إلى سوق العمل والتنافسية السوقية	الإسهام في تمكين القطاع الخاص	تنمية قطاعي السياحة والتراث الوطني
محاور أهداف التنمية المستدامة							
1- توفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية	X	X		X			
2- القضاء على الجوع وسوء التغذية		X		X	X	X	
3- سد الفجوات الحاصلة في البنية الأساسية	X		X				
4- تشجيع التصنيع الشامل والمستدام		X	X		X	X	
5- توفير العمالة المؤهلة والمنتجة للجميع وتعزيز إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة		X		X	X	X	X
6- حماية النظم البيئية		X	X				X
7- تعزيز المجتمعات المسالمة والحاضنة للجميع	x	X	x	X	x		X

المصدر: مُقتبس من الأمم المتحدة (2015أ و2015ب) وحكومة المملكة العربية السعودية (2018أ).

1-4-2 أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: الوضع والتحديات

يعرض الجدول (1-5) حالة أهداف التنمية المستدامة في المملكة على النحو الوارد في تقرير التنمية المستدامة 2020[38]. ويوضح الجدول أن المملكة تواجه تحدياتٍ رئيسة في أربعة من أهداف

> يُعَّد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المملكة مكملًا لرؤية 2030 التي أُطلِقَت في العام ذاته. وثمة تداخلات كبيرة بين جوانب رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى منظور التنمية المستدامة لرؤية 2030

التنمية المستدامة (الهدف الثاني والخامس والسادس والثالث عشر) ، وتحديات لا يُستهان بها في ثمانية من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثالث والثامن والتاسع والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر) ولا يزال ثمة تحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الثلاثة (الهدف الرابع والسابع والسابع عشر) وتُشير اتجاهات أهداف التنمية المستدامة في الدولة إلى أنه لا تزال أربعة من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع والخامس والخامس عشر والسادس عشر) تتحسن على نحوٍ معتدل، في حين أن تسعة من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والتاسع والحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر) تظل على حالها. وتُشير هذه النتائج إلى أن أداء أهداف التنمية المستدامة في الدولة بحاجة إلى التطوير.

أجرت المملكة أول تقرير مراجعة وطنية طوعية لأهداف التنمية المستدامة في عام 2018 وقدّمت النتائج في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة [39]. ويوضّح تقرير المراجعة الوطنية الطوعية بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها المملكة في النهوض بأهداف التنمية المستدامة [40]، ويتمثل فيما يلي: أولاً، ثمة حاجة لتعزيز أهداف التنمية المستدامة على المستوى

الجدول (1-5): حالة أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية: التقييمات والاتجاهات الحالية

أهداف التنمية المستدامة	التقييم الحالي	اتجاهات أهداف التنمية المستدامة
الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة القضاء على فقر	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة
الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الجوع	تحدي رئيس	يتحسن باعتدال
الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة الصحة والرفاه	تحدي لا يُستهان به	يتحسن باعتدال
الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التعليم الجيد	لا يزال قائم	لا يزال قائم
الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المساواة بين الجنسين	تحدي رئيس	لا يزال قائم
الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي	تحدي رئيس	يتحسن باعتدال
الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة الطاقة النظيفة بأسعار معقولة	لا يزال قائم	يتحسن باعتدال
الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة العمل الكريم ونمو الاقتصاد	تحدي لا يُستهان به	يتحسن باعتدال
الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	تحدي لا يُستهان به	يتحسن باعتدال
الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة الحد من أوجه انعدام المساواة	المعلومات غير متوفرة	المعلومات غير متوفرة
الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة المدن والمجتمعات المحلية المستدامة	تحدي لا يُستهان به	يتحسن باعتدال
الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة الإنتاج والاستهلاك المستدام	تحدي لا يُستهان به	المعلومات غير متوفرة
الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة العمل المناخي	تحدي رئيس	يتحسن باعتدال
الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة الحياة تحت الماء	تحدي لا يُستهان به	يتحسن باعتدال
الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة الحياة على الأرض	تحدي لا يُستهان به	لا يزال قائم
الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة السلام والعدل والمؤسسات القوية	تحدي لا يُستهان به	لا يزال قائم
الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	لا يزال قائم	المعلومات غير متوفرة

المصدر: ساش وآخرون (2020)

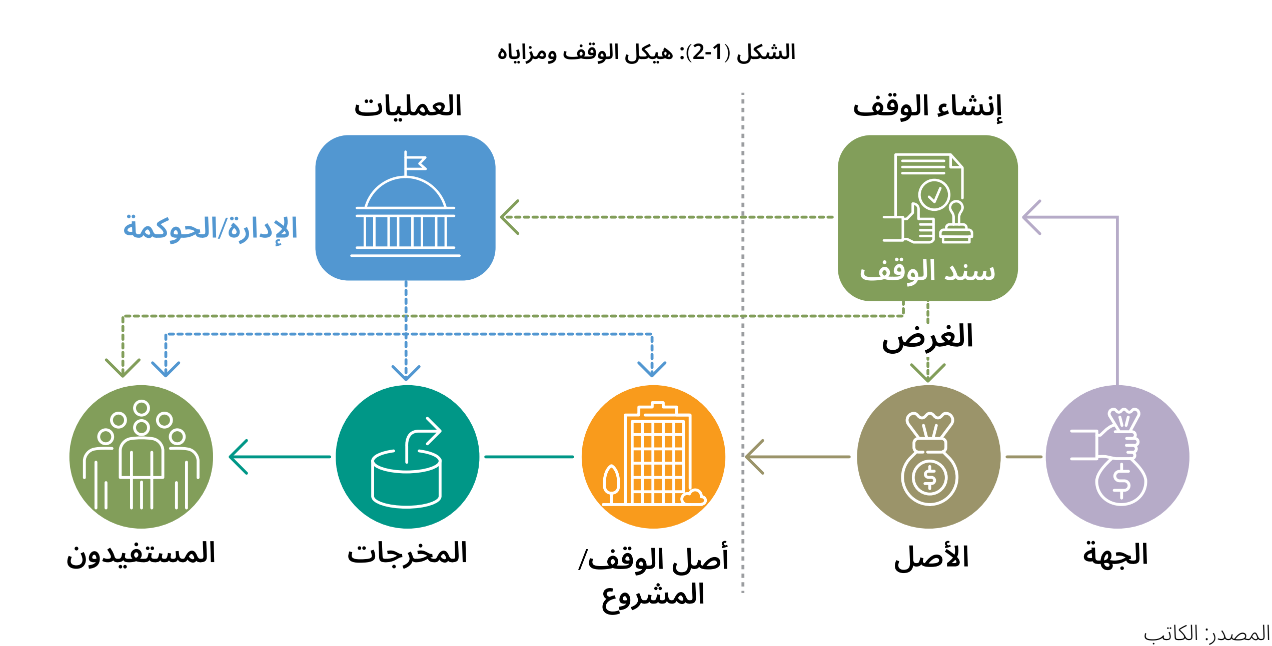
دون الوطني من خلال إدراج الأهداف والمؤشرات في الظروف المحلية والسياسات العامة. ويمكن إجراء ذلك عن طريق دعم قدرات الحكومة المحلية، وتحسين التخطيط وربط الأداء بالأدلة والنتائج. ثانيًا، يؤدي الافتقار إلى البيانات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة إلى صعوبة رصد واتخاذ الإجراءات العلاجية اللازمة لتحقيق الأهداف. وثمة حاجة إلى تعزيز أنظمة جمع البيانات وزيادة قدرة الهيئات الإحصائية على جمع وتحليل البيانات الصحيحة حول أهداف التنمية المستدامة والأهداف والمؤشرات. ثالثًا، ثمة حاجة للاستفادة من الأطر المؤسسية القائمة والحصول على مفهومٍ جيد بشأن أهداف التنمية المستدامة من خلال مختلف المسؤولين والهيئات الحكومية بغية تجنب تكرار جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يمكن للبنية الأساسية ذات الصلة برؤية 2030، على وجه الخصوص، إدراج أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط والتمويل فيما يتعلق بالعديد من الإدارات الحكومية. وأخيرًا، تتطلب شمولية أهداف التنمية المستدامة إسهام القطاع الخاص وغير الهادف للربح في جهود الحكومة وإرساء سبل التآزر في تعزيز أهداف التنمية المستدامة. ويُعتبر تنسيق جهود الجهات المعنية والقطاعات المتعددة، مع ذلك، ليس بالأمر السهل وقد يتطلب مواردًا وجهودًا لتعزيز فهم أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.

من شأن الاضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المُستجد والظروف الاقتصادية الحالية أن تضيف إلى التحديات فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتفاقمت المشكلة، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، بسبب انخفاض أسعار النفط الذي يؤثر بدوره على الناتج المحلي الإجمالي ويُحدث أثرًا سلبيًا على الميزانية الحكومية. وازداد نمو اقتصاد المملكة بنسبة 0,3%، وبلغ عجز الميزانية 2,4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019[41]. إذ تسلط جائحة فيروس كورونا المُستجد الضوء على الحاجة إلى التركيز على قطاعاتٍ معينة مثل الصحة وتوفير شبكة علاقات آمنه للفئات الضعيفة من السكان. وعلاوةً على ذلك، يؤكد انخفاض أسعار النفط وعجز الميزانية على الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل مرنة طويلة الأجل. ويمكن للقطاع غير الهادف للربح في هذا الشأن أن يتولى دورًا مهمًا في التعامل مع حالات الطوارئ وكذلك الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُعَّد قطاع الأوقاف من بين المؤسسات الرئيسية غير الهادفة للربح في المجتمعات الإسلامية الذي تولى دورًا تاريخيًا مهمًا في تقديم الخدمات الاجتماعية والمساهمة في التنمية.

5-1 مزايا الأوقاف والتطورات التاريخية والتحديات: نظرة عامة

الوقف هو مصطلح إسلامي، لغويا يعني الحبس أو المنع، واصطلاحاً هو "حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدق بالمنفعة على مصرف مباح وهو من الأعمال الخيرية التي تتميز ببعض الخصائص الفريدة [42]. وتُعتبر الأوقاف أوقافًا مستدامة توفر فوائد للمستفيدين بمرور الوقت. وتتمتع بأهمية دينية شديدة إذ ترتبط بأحاديث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) التي تُحث على مواصلة الأعمال الخيرية (الصدقة الجارية)[43]. أقام النبي بذاته وقفًا وحث الآخرين على إجراء ذلك. ويُنشئ المتبرع المؤسس (الوقف) من خلال سند وقف يُجرى بموجبه التبرع بالأصل لغرض (أغراض) محددة. وينص سند الوقف على الأصل الذي يصبح قانون الوقف، ومن هم المستفيدون وكيفية إدارته. ويرد هيكل الوقف ومزاياه في الشكل (1-2) أدناه.

الشكل (1-2): هيكل الوقف ومزاياه



المصدر: الكاتب

ويُنشئ المتبرع المؤسس (الوقف) من خلال صك وقف يُجرى بموجبه التبرع بالأصل لغرض (أغراض) محددة. وينص سند الوقف على الأصل الذي يصبح قانون الوقف، ومن هم المستفيدون وكيفية إدارته

فيما يلي مناقشة الجوانب المختلفة للعناصر الأساسية ذات الصلة بالوقف[44]:

المتبرع (الواقف): جرى العرف بأن يُنشئ الأفراد (الأشخاص الطبيعيون) الذين يخصصون بعض الأصول للوقف معظم الأوقاف. وتُجيز هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020: 14) للشخص الاعتباري أو مجموعة من الأشخاص (الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين) إنشاء الوقف[45]. وأنشأت بعض الدول أيضًا مؤسسات من نوع الوقف تسمى إرشاد، رُغم أن معظم الأوقاف ينشئها الأفراد، بحيث تخصص الحكومة بموجبها الأصول لتلبية احتياجات اجتماعية محددة[46].

الصك (الإقرار): يُمثّل صك الوقف الوثيقة التأسيسية التي تحكم جوانب مختلفة منه. وينقل الكفيل أو الجهة المانحة ملكية الأصل إلى الوقف ويتنازل عن الحقوق والمزايا المرتبطة به بموجب الصك. ويُصبح جميع ما جرى الإقرار به في الصك ملزمًا، عندما تتنازل الجهة المانحة عن ممتلكاتها الخاصة. ولا تتسم الشروط المنصوص عليها في الصك بالمرونة سوى من المنظور الشرعي وتتمثل في أن يصبح الغرض أو الغاية من الوقف لصالح الخير (البر) وألا يخالف مبادئ الشريعة[47]. ويحدد الصك الغرض والمستفيدين والإدارة/الحوكمة وأي مسائل أخرى تتعلق بالوقف. وتُعتبر معظم الأوقاف دائمة على سبيل المثال، ويمكن تضمين ذلك في الصك. ومع ذلك، تُبيح أحد القرارات المعاصرة الصادرة عن مجمع الفقه الإسلامي أيضًا الوقف المؤقت[48]. وينص الصك في مثل هذه الحالات على المدة التي يُستخدم الأصل فيها باعتباره وقفًا.

الغرض: يمكن تصنيف الغرض من الوقف بصفةٍ عامة إلى فئتين؛ الفئة الأولى حيث يمكن النظر إلى الوقف من حيث المستفيد (الموقوف عليه) والذي قد يكون عام (عام) أو خاص (خاص)، ويستفيد أفراد الأسرة وأحفاد مؤسس الوقف من الوقف الخاص[49]، في حين يُعتبر المجتمع بوجهٍ عام هو المستفيد من الوقف العام. والفئة الثانية حيث يمكن أن يحقق الوقف أغراضًا دينية أو خيرية. ويتكون الوقف الديني من المساجد والمعاهد الدينية والمقابر، ويحقق الوقف الخيري العديد من الأغراض الاجتماعية غير الدينية مثل توفير المنافع للأشخاص وإتاحة التعليم وتقديم الخدمات الصحية ورعاية الحيوانات، وما إلى ذلك. ويُلاحظ أن الوقف المشترك (الوقف المشترك) يمكن أن يتمتع بأهدافٍ خاصة وعامة لصالح الأسرة/الأحفاد من جانبٍ ولصالح العامة من جانبٍ آخر. وترد أنواع الوقف وفقًا للغرض والمستفيدين في الجدول (1-6).

الجدول (1-6): الغرض من الوقف والمستفيدون منه

المستفيدون الغرض	الوقف الخاص	الوقف العام
ديني	(المقابر الخاصة)	المساجد/المدارس/ المقابر
خيري	الوقف الأهلي	الوقف الاجتماعي

المصدر: الكاتب

الأصول (الموقوف): يمكن أن توجد الأصول التي تشكل مجموعة الوقف بأشكالٍ مختلفة وتُصنَّف بصفةٍ عامة على أنها منقولة وغير منقولة. ويُشكل النوع الأول الأراضي والعقارات ويمكن أن يُشكل الأخير عناصر مختلفة مثل النقود والكتب والخيول وما إلى ذلك. ويُجيز مجمع الفقه الإسلامي فئةً جديدةً من الأصول المعاصرة مثل الأسهم والصكوك والمرافق، وما إلى ذلك لكي تُمثل محتوى الوقف[50].

النماذج والمخرجات التشغيلية: يمكن أن تُمثّل مخرجات الوقف عوائد نقدية أو حقوق انتفاع أو سلع وخدمات. وترتبط ارتباطًا وثيقًا بنوع الأصول وتُعَّد المخرجات النماذج التشغيلية للأوقاف. وجرت العادة أن يتكون الوقف من أصول تُشكل بموجبها الأصول الثابتة أو المنقولة محتوى الوقف. وتُعتبر العقارات من الأمثلة على ذلك، إذ تُدِر دخلًا ينتفع به المستفيدون أو تُسهل التمتع بحقوق الانتفاع على سبيل المثال المساجد أو دور الضيافة والاستراحات. ومن الأمثلة على الأصول المنقولة الكتب والبذور. ويُعَّد الوقف الاستثماري أحد أشكال الوقف المعاصر إذ تُحوَّل فيه المبالغ النقدية إلى حوافظ الأصول المالية وغير المالية. ويكون هذا الأمر مماثلًا للأوقاف الموجودة في المجتمع

الغربي. ويُعتبر الوقف المؤسسي من أشكال الوقف الأخرى إذ يأخذ شكل مشروع اجتماعي يعمل على إنتاج بعض السلع أو الخدمات الاجتماعية وتوزيع أي فائض ناتج لصالح بعض الأعمال الخيرية. وتُعتبر شركة حمدارد مثالاً على المشروع الاجتماعي القائم على الوقف إذ تأسست في الهند في عام 1906 وتزاول أعمالها حاليًا أيضًا في باكستان وبنغلاديش من أجل إنتاج الأدوية الطبيعية والعشبية. وتوسعت الشركة بحيث تشمل منتجات وخدمات أخرى رُغم أنها بدأت أنشطتها بالإنتاج. وتدير الشركة في بنغلاديش، على سبيل المثال، بخلاف إنتاج الأدوية، ثلاث كليات طبية وجامعة[51]. وترد أنواع النماذج والمخرجات التشغيلية للوقف في الجدول(1-7).

الجدول (1-7): النماذج والنواتج التشغيلية للوقف

النماذج والنواتج التشغيلية	العوائد النقدية	حقوق الانتفاع	السلع والخدمات
الوقف القائم على الأصول	x	x	
الوقف الاستثماري	x		
الوقف المؤسسي/ وقف المؤسسات الاجتماعية	x	x	x

المصدر: الكاتب

إدارة/حوكمة الوقف: يُحدد مؤسس الوقف، على النحو الموضح، كيفية إدارة الوقف وحوكمته وكذلك تفاصيل العمليات والخلافة. ويُشار إلى مديري الأوقاف في العادة بأسماءٍ مختلفة مثل المتولي والناظر والولي والقيم والوصي وهم يُمثلون أفراد وعادةً ما يكونوا من أفراد الأسرة [52]. وتولت الدولة على مرّ السنين إدارة بعض الأوقاف وخصوصًا في الحالات التي لم تكن فيها خلافة الناظر واضحة أو في حالة فقدان سند الوقف أو إذا أساء المديرون استخدام الأصول. ويمكن أيضًا أن يُدير الأوقاف المعاصرة مجالس الأمناء/المتولون الذين يضمون أعضاء مستقلين ومؤهلين وذوي سمعة طيبة في المجتمع أو قد يُديرها شخص اعتباري يقدم خدمات متخصصة[53].

النماذج التنظيمية القانونية: تحكم القوانين التنظيمية في الدول المعاصرة حالة المنظمات بما في ذلك الوقف. ويعتمد النموذج التنظيمي القانوني الذي يُجرى من خلاله إنشاء الوقف على القوانين التنظيمية الموجودة في دوائر الاختصاص المختلفة. ومن المرجح إنشاء الوقف وتسجيله على أنه وقف في الدول التي تُسن قوانين ذات صلة بالأوقاف. وتقع معظم الدول الإسلامية في هذه الفئة. ومع ذلك، لا تتمتع العديد من الدول بالقوانين ذات الصلة بالأوقاف مما يعني إنشاء الوقف من خلال نموذج تنظيمي آخر. ولا يوجد في غامبيا، على سبيل المثال، قانون يتعلق بأنواع محددة من الوقف ويُجرى إنشاء شركات من النوع الوقفي باعتبارها شركة غير هادفة للربح، ويتضمن النظام الأساسي للشركة مزايا الوقف [54]. وتُسجَّل مؤسسة الأوقاف الوطنية بجنوب إفريقيا بوصفها صندوق استئماني بموجب قانون الرقابة على الممتلكات رقم 57 لعام 1988. وبالمثل يُعتبر الصندوق الاستئماني الوقفي الواحد في المملكة المتحدة وقف على غرار نموذج الوقف الذي يتكون من هيكل قانوني ذوو مستويين. وتُدير شركة منفصلة غير هادفة للربح مسجلة لدى هيئة السلوك المالي الأموال [55]، في حين يُسجَّل الصندوق الاستئماني الوقفي باعتباره مؤسسة خيرية بموجب لجنة البر في إنجلترا وويلز.

1-5-1نبذة تاريخية عن الوقف: النَشُؤ والتدهور والنهضة

تعزى أصول الأوقاف إلى ظهور الإسلام مع إنشاء أول وقف في عهد النبي بخلاف المساجد التي أقيمت في عهدة، وقد أنشأ الصحابة الوقف الاجتماعي بمشورة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، ومن بين ذلك الوقف الذي أوقفه عمر بن الخطاب وهو نصيبه في أرض خيبر وبئر رماح لعثمان بن عفان[56]. وأنشأت الأجيال المتتالية من المسلمين أنواعًا مختلفةً من الأوقاف منذ ذلك الحين، وأصبح هذا القطاع جزءًا لا يتجزأ من المجتمعات الإسلامية المزدهرة بوصفه أداة مستدامة من أدوات الرعاية الاجتماعية والتنمية لأكثر من حقبةٍ تاريخية.

إن طبيعة الوقف الدائمة والإضافات المُستجدة عليه التي يُجريها الأجيال جعلت الأوقاف قطاعًا مهمًا في العديد من المجتمعات الإسلامية حيث يشمل الوقف جزءًا كبيرًا من الأراضي والممتلكات القابلة للزراعة في العديد من الدول [57]. وتذكر المصادر أن الأوقاف تُمثّل "75% من الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة تركيا في هذه الآونة، وخمس في مصر وسابعة في إيران ونصف في الجزائر وثلث في تونس وثلث في اليونان" [58]. وتشير السجلات من بداية القرن العشرين إلى أن فلسطين كان لديها 233 سند وقف بالإضافة إلى 890 عقارًا مقابل 92 سند ملكية خاصة تحتوي على 108 عقار[59]. وبلغ حجم الوقف في تونس عام 1944 482.292 هكتارًا من الأراضي التي يمكن تطويرها تجاريًا، و57505 هكتارًا من الأراضي الزراعية والمزارع الأخرى [60].

وتنوعت النماذج التشغيلية الأساسية، في حين شكّلت الأراضي والعقارات النماذج الرئيسية للوقف. ومن الأمثلة على ذلك في ظل الإمبراطورية العثمانية جرى بناء المجمعات الوقفية بوصفها مجموعة من المباني التي تضمنت المساجد والكليات ودور العجزة والمستشفيات ومطابخ الطعام العامة ونوازل المسافرين [61]. وشملت الأوقاف في تونس أيضًا، بخلاف المدارس والمستشفيات والمرافق الدينية، المساكن السكنية والمتاجر والمقاهي والفنادق والموتيلات والمنتجعات الصحية والمخابز [62]. وبالمثل اتّخذت الأوقاف في البوسنة والهرسك أشكالاً مثل





المتاجر والمخازن والمنازل وشقق الإيجار والحدائق والبساتين والحقول والأراضي خضراء والمراعي والغابات.[63]

تولى القطاع على مر التاريخ أدوارًا اجتماعية وتنموية مهمة في المجتمعات الإسلامية، نظرًا لحجم الأوقاف الضخم، حيث قدم خدمات متنوعة ومنها العديد من الخدمات العامة التي تقدمها الدول المعاصرة. وشملت الخدمات التي تقدمها مؤسسات الأوقاف، بخلاف تقديم الدعم إلى الفقراء، التعليم والصحة والمرافق العامة ودعم البحوث وتوفير المياه ورعاية الحيوانات وما إلى ذلك[64]. وتضمنت الأغراض التي ترمي الأوقاف التي جرى إنشاؤها في البوسنة والهرسك إلى تحقيقها على سبيل المثال التعليم والتنمية ومساعدة الفقراء والأيتام والطلاب والمسافرين والمدينين والسجناء والمرضى ورعاية الحيوانات الضالة والمريضة؛ والمرافق والخدمات العامة مثل توفير المياه والطرق والجسور وأبراج الساعات والنافورات والآبار والمراحيض العامة والمكتبات والإمداد بالمياه والنوافير والجسور والكرفانات والمطابخ العامة وما إلى ذلك[65].

1-1-5-1 التدهور

بدأ قطاع الأوقاف في التدهور في العديد من أنحاء العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر في البداية ويعزى ذلك إلى الاستعمار ومن ثم التطورات السياسية. وصادرت القوى الاستعمارية أراضي الأوقاف وقوضت نظام الوقف [66]. وأدى بيان " دي بورمن" في الجزائر، على سبيل المثال، الصادر في عام 1830 في ظل الحكم الاستعماري الفرنسي إلى مصادرة جميع أصول الوقف من جانب الدولة التي استولت على الحق وتمتعت بصلاحية إدارة العائدات وبيعها وتوزيعها على المستفيدين [67]. وتوقفت بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية المتعلقة بالمجتمعات المسلمة في الإمبراطورية الروسية، التي تولى قطاع الأوقاف دورًا مهمًا في توفيرها، بعد ثورة 1917 حيث جرى تأميم جميع ممتلكات الطوائف الدينية. وبالمثل حظيت البوسنة والهرسك بتاريخ حافل من الوقف قبل أن تصبح جزءًا من دولة يوغوسلافيا الاشتراكية عندما اغتصبت الدولة عددًا كبيرًا من الأوقاف. وجرى الاستيلاء على ما يُقدّر بـ 11324 وقفًا و30.342 مليون متر مربع من الأراضي نتيجة لذلك. ولحقت بالعديد من الأوقاف، علاوةً على ذلك، أضرار مادية أدت إلى خسارة قيمتها 372 مليون يورو[69]. وفقدت مقدونيا التي كانت أيضًا جزءًا من يوغوسلافيا 7.006 مليون متر مربع من أراضي الوقف في ظل الحكم الاشتراكي.

بدأ وضع الوقف في التدهور في أنحاءٍ أخرى من العالم الإسلامي حيث بدأت الحكومات في التدخل في هذا القطاع. وأنشأت الدولة العثمانية وزارة المؤسسات (الأوقاف) في القرن التاسع عشر لتحصيل الدخل وحماية الأوقاف. وبدأ دور الوزارة، مع ذلك، في التوسع مع مرور الوقت بامتلاكها للعقارات والإيرادات المتأتية من الأوقاف[73]. وحذت العديد من الدول، بعد إنهاء الاستعمار في القرن العشرين، مثل الجزائر ومصر وسوريا حذوها واستولت على ممتلكات الأوقاف وجرى إنشاء وزارات الأوقاف للإشراف على القطاع. وأُلغي نظام الوقف في تونس عام 1956 بعد استقلالها وربط الأوقاف بالدولة[75]. ولم تتمكن الأجهزة الحكومية من إدارة الوقف وأدى الإهمال إلى فقدانه. وشهدت الأوقاف ركودًا باعتبارها جزءًا من القطاع العام في معظم الدول بسبب الافتقار إلى المساءلة والدوافع الرامية إلى تحسين الكفاءة والأداء والتدخل السياسي والفساد[76].

وتُعَّد المعلومات المتعلقة بالوضع الحالي لقطاع الوقف في مختلف المقاطعات متناثرة أو جزئية أو غير متوافرة. وفي حين تُبلغ بعض الدول عن عدد الأوقاف المسجلة لدى هيئة الأوقاف ذات الصلة، تقدم دول أخرى معلوماتٍ عن الأرض والأصول الأخرى. ويوضح الجدول (1-8) معلوماتٍ عن قطاع الوقف فيما يتعلق بعيّنةٍ من الدول. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المتعلقة بالوقف ليست كاملة لأن الأرقام قد توضح فقط تلك الأوقاف المسجّلة لدى هيئة الوقف العامة.

1-2-5-1 *النهضة*

لقد بُذلت محاولاتٍ لغرض النهوض بقطاع الأوقاف في العديد من الدول خلال الأزمنة المعاصرة. ويمكن مناقشة التطورات في إطار فئتين رئيستين: الفئة الأولى، سن القوانين الرسمية والأحكام والمعايير الشرعية من أجل تهيئة بيئة مواتية ومعايير لغرض تطوير الأوقاف، والفئة الثانية، الخطوات المتّخذة لزيادة تأثير قطاع الأوقاف من خلال توسيع حجمه وتعزيز كفاءة الأوقاف وفعاليتها وقدرتها. وتُجرى مناقشة المسائل في إطار هاتين الفئتين أدناه.

الإطار القانوني والتنظيمي والشرعي

لقد استجدت تطورات فيما يتعلق بالمسائل القانونية والتنظيمية والشرعية التي توفر نهجًا أفضل للنهوض بقطاع الوقف. وأدخلت بعض الدول، على المستوى الوطني، تغييراتٍ على القوانين المتعلقة بالوقف لهيئة بيئة مواتية فيما يتعلق بقطاع الأوقاف. وأصدرت المغرب، على سبيل المثال، مدونة الأوقاف في عام2010 (التي جرى تعديلها عام 2019) لتحديث القطاع وتعزيزه وزيادة مهامه الاقتصادية والاجتماعية[77]. وتدعوا المدونة وزارة الأوقاف إلى تطوير استراتيجية الأوقاف بما يتماشى مع الرؤية المغربية لعام 2030 لتعزيز الاحتفاظ به وحوكمته واحترام شروطه وتحقيق أهدافه وتحسين ثقافته[78]. وتحاول المدونة التعامل مع بعض المسائل التي يمكن أن تزيد من القدرة الإنتاجية وتأثيرها. ومن الأمثلة على ذلك، تنص المادة 80 من المدونة على ألا تقل قيمة تأجير عقارات الأوقاف عن القيمة السوقية[79].

الجدول (1-8): حجم الوقف في بعض الدول

الدولة (السنة)	عدد الأوقاف	الأراضي/القيمة	الأصول الأخرى	تقديرات الإيرادات
بنغلاديش (غير محدد) [أ]	150,593			
البوسنة والهرسك (غير محدد) [ب]	13,056			
الهند (غير محدد) [أ]	490,000	600000 فدان/ 24 مليار دولار		
إندونيسيا [أ]		- / 60 مليار دولار		
ليبيا (غير محدد) [ج]	11,000			
المغرب (2017) [ج]		85000 هكتار	57.028 وحدة عقارية حضرية	8.8 دولار + 36.4 مليون دولار

المصادر: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وتومسون رويترز (2014)؛ ب-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (2017). ج-المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (2020).

قدمت بعض الهيئات الفقهية والهيئات المعيارية، على المستوى الدوليّ، أطرًا مفيدةً من شأنها تحسين قطاع الأوقاف. وأصدر مجمع الفقه الإسلامي أحكامًا بشأن الوقف بحيث تراعي الواقع المعاصر وأدخلت بعض أوجه المرونة التي تجعل إنشاء الوقف أيسر. وأجاز مجمع الفقه الإسلامي، على النحو المذكور أعلاه في القرار الصادر عام 2009، الوقف المؤقت وشمل فئة جديدة من الأصول المعاصرة مثل الأسهم والصكوك والمرافق وما إلى ذلك والتي يمكن أن تكون مجموعة من الوقف [80]. وأصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي هيئة تضع معايير التمويل الإسلامي، معايير الشريعة بشأن الوقف وحوكمته وكذلك التقارير المالية. ونشر المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومجلس الوقف الإندونيسي وبنك إندونيسيا، علاوةً على ذلك، المبادئ الأساسية ذات الصلة بإدارة الوقف بفعالية والإشراف عليه في عام 2018 من أجل تقديم إرشاداتٍ حول إدارة الوقف والإطار التنظيمي لإدارته والأسس المؤسسية والمؤهلات التي يتمتع به المدير والبنية الأساسية الداعمة [81].

زيادة نمو وأثر الوقف

جرت محاولات عدة للنهوض بالأوقاف على مختلف الأصعدة؛ أولها إعادة تنظيم وتعزيز حوكمة وإدارة الوقف على مستوى الدولة في بعض البلدان. وإقرارًا بأن الوزارات الحكومية قد لا تمتلك المهارات التي تؤهلها لإدارة الوقف بكفاءة وفعالية، اتّخذت بعض الدول مبادراتٍ لتحسين حوكمة وإدارة الأوقاف من خلال إنشاء هيئات مستقلة يمكنها تقديم لمحة مهنية عن القطاع. وأنشأت السودان، على سبيل المثال، مؤسسة الأوقاف في عام 1986 باعتبارها هيئة مستقلة ذات سلطة تنفيذية لإنشاء وقف جديد وإدارة أصوله والإشراف عليه بموجب معاينتها. وبالمثل، أنشأت الكويت الأمانة العامة المستقلة للأوقاف في عام 1993 لتطوير الوقف الحالي من خلال الاستثمارات وإنشاء صناديق استثمارية جديدة قائمة على الوقف [82].

ثانيًا، بُذلت محاولاتٍ لزيادة القدرات الإنتاجية للأوقاف الحالية من خلال الاستثمار فيها باستخدام أدوات التمويل الإسلامي المختلفة. وتولى البنك الإسلامي للتنمية دورًا رائدًا في تسهيل تطوير عقارات الوقف من خلال إنشاء صندوق استثمار عقارات الأوقاف في عام 2001. ويستثمر صندوق استثمار عقارات الأوقاف في عقارات الوقف المتخلفة تجاريًا لتحويلها إلى أصول مدرة للدخل. وبالمثل أصدر مجلس أوغاما إسلام سنغافورة (مويس) صكوكًا لجمع الأموال من أجل تطوير ممتلكات الوقف. وأطلقت ستة بنوك إسلامية في ماليزيا في الآونة الأخيرة منصة التمويل الجماعي (myWakaf) لجمع الأموال من الأشخاص لغرض إعادة تأهيل أصول الوقف الحالية وإنشاء أصول جديدة[84]. وفي الختام، اتّخذت كلٌ من الحكومة والقطاع الخاص مبادراتٍ جديدة لإنشاء نماذج جديدة من الوقف، ويُعتبر الوقف النقدي من الأمثلة على المبادرات الجديدة على مستوى الدولة الذي أنشأه مجلس الدولة للزكاة والأوقاف في ولاية زامفارا في نيجيريا. وحظيت الاستجابة للمبادرة بالإيجابية وجمع الوقف الأموال من مصادر مختلفة بما في ذلك الأفراد والقطاع الخاص والمنظمات الأخرى. وزادت المجموعات من 2.1 مليون نيرة نيجيرية في 2003 إلى 400 مليون نيرة نيجيرية في 2013 وتشمل أصول الوقف 46 قطعة أرض و40 متجرًا و304 أرض زراعية و16 مدرسة. وجرى إنفاق ريع الوقف على الأيتام وإجراء التحويلات النقدية للفقراء وتوفير الغذاء والمساعدات الطبية والتعليم والتدريب والمساعدة في البناء والزراعة [85].

ومن الأمثلة على ذلك في القطاع الخاص مؤسسة الأوقاف الوطنية بجنوب إفريقيا التي جرى إنشاؤها في عام 2000 بوصفها وقف مجتمعي في جنوب إفريقيا. ويمكن للجهات المساهمة في الوقف فيما يتعلق بأمورٍ محددة على سبيل المثال التعليم والصحة والشباب والمساجد والمدارس الدينية وطباعة القرآن وتوزيع المصاحف ومهارات التمويل الأصغر/الاستثمار التجاري والإعلام والمنشورات والثقافة الفنية والتراث وشجرة الغذاء والمياه وما إلى ذلك. وارتفع التحصيل التراكمي للأوقاف من 1.596 مليون راند جنوب إفريقي في عام 2006 إلى 19.029 مليون راند جنوب إفريقي في عام 2015 مع زيادة الإيرادات من 37300 راند جنوب إفريقي إلى 1.14 مليون راند جنوب إفريقي خلال السنوات المماثلة.

> أولها إعادة تنظيم وتعزيز حوكمة وإدارة الوقف على مستوى الدولة في بعض البلدان. وإقرارًا بأن الوزارات الحكومية قد لا تمتلك المهارات التي تؤهلها لإدارة الوقف بكفاءة وفعالية، اتّخذت بعض الدول مبادراتٍ لتحسين حوكمة وإدارة الأوقاف من خلال إنشاء هيئات مستقلة يمكنها تقديم لمحة مهنية عن القطاع

1-5-2 التحديات التي تواجه الوقف

نناقش أدناه التحديات التي تواجه قطاع الأوقاف:

1-5-2-1 الإطار القانوني والتنظيمي

تفتقر العديد من المقاطعات إلى إطارٍ تنظيمي قانوني من شأنه دعم تطوير الوقف. وتتسم قوانين الوقف في دولٍ أخرى بعدم الفعالية، في حين لا يوجد قانون للوقف في بعض الولايات القضائية ولا تُحدّث تلك القوانين لاستيعاب التطورات والوقائع المعاصرة. وتُنشئ مؤسسات من نوع الوقف، في البلدان التي لا يوجد فيها قوانين للوقف، من خلال النماذج التنظيمية القانونية الحالية مثل الشركات غير الهادفة للربح أو الائتمانية. وقد يكون من الصعب في بعض الحالات دمج بعض مزايا الوقف في حين أنه يُعتبر من الأمور المقبولة. وتُعتبر مزايا الوقف، على سبيل المثال، من المزايا الأبدية وقد لا تستوعب قوانين المنظمات غير الهادفة لربح في بعض البلدان هذه المزايا. ويتضح هذا الأمر في قانون الوقف الذي اعتمده مجلس الدولة لجمهورية تتارستان في عام 1999 والذي رفضه المدعي العام للاتحاد الروسي في عام 2008 لمخالفته القوانين الفيدرالية التي لا تُجيز الأوقاف الدائمة [87]. وبالتالي، ثمة حاجة لإضفاء الشرعية على الوقف في النظم القانونية من خلال تحديد مزاياه لغرض الحفاظ عليه وتطويره [88].

قد تكون القوانين في بعض البلدان التي يوجد فيها قانون للوقف قد عفا عليها الزمن أو غير فعالة. وقد تخلف القوانين ذات الصلة بالوقف عن النماذج التنظيمية الأخرى مثل قوانين الصناديق الاستئمانية وقوانين المنظمات غير الهادفة للربح، فقد تحتوي القوانين الأولى على بعض البنود الصارمة التي تضع قيودًا على إدارة الوقف وتطويره[89]. ويلزم تحديث قوانين الوقف من خلال دمج بعض معايير الإدارة والحوكمة المعاصرة وإضافة وجهات نظر شرعية أوسع تتسم بالمرونة. وقد تُقر معظم قوانين الوقف ضمنيًا، على سبيل المثال، بالأصول غير المنقولة باعتبارها مجموعة من الأوقاف. ومع ذلك تُجيز وجهات نظر شرعية جديدة مثل قرارات مجمع الفقه الإسلامي إدراج أنواعٍ جديدة من الأصول المعاصرة مثل الأسهم والصكوك وغيرها، وكذلك الوقف المؤقت في القوانين. وتُعّد قوانين الوقف غير فعّالة في بعض البلدان لأنها تضفي عبئًا إضافيًا من حيث التكاليف المالية وغير المالية مقارنةً بالنماذج القانونية الأخرى. ويلتزم الوقف في بنغلاديش، على سبيل المثال، بدفع 5% من دخله السنوي لمجلس الوقف الوطني، ويتمتع المجلس بالحق في التدخل في إدارة الوقف، ولا يحدث ذلك فيما يتعلق بالصناديق الاستثمارية التي لا تدفع أي شيء لمجلس الوقف ويديروها أمناء الصندوق دون أي تدخل [90].

1-5-2-2 أصول الوقف غير المطورة والعائدات المنخفضة

تظل الأوقاف غير مطورة في معظم الدول جراء إهمالها لفتراتٍ طويلةٍ وقلة الاستثمارات المتعلقة بها، مما يؤدي إلى انخفاض العائدات الناتجة عن أصول الوقف الحالية مقارنةً بالإمكانيات التي تتمتع بها. ومن الأمثلة الدالة على ذلك وجود 4621 وقفًا عقاريًا في الجزائر بحاجةٍ إلى التطوير العاجل، كما تحقق أصول الوقف في ليبيا مستويات منخفضة من العائدات بقيمةٍ أقل من معدلات السوق السائدة. [91] وبالمثل، تُحقق عقارات الوقف في دلهي في الهند عائدًا يُقدر بحوالي 2.7% فقط، بينما قد يبلغ العائد السنوي المحتمل لهذه الأصول 10% على الأقل بالنظر إلى المواقع المميزة التي توجد بها هذه الأصول. [92]

1-5-2-3 الإدارة والحوكمة

تمثل سوء الإدارة أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ركود أعمال الوقف نظرًا لنقص المعرفة والمهارات الإدارية لدى المتولين التابعين للقطاع الخاص أو الهيئات الحكومية. ويقع الاختيار على المتولين من أفراد الأسرة الذين لا يتمتعون بمهارات إدارية، وبالتالي تنعدم الثقة في إدارة الوقف عمومًا في العديد من البلدان كما هو الحال في موريتانيا. [93] وعلى سبيل المثال، تتولى الهيئة العامة للأوقاف والشؤون الإسلامية في ليبيا مسؤولية الإشراف على جميع أصول الوقف وإدارتها. ومع ذلك، يعاني موظفو الهيئة من نقص الخبرات والتجارب المهنية فيما يتعلق بإدارة أصول الوقف. [94] وأدّى سوء الإدارة إلى فقدان بعض عقارات الوقف وتدهور الأصول الأخرى مما جعل قطاع الوقف بأكمله قطاعًا غير منتجًا على الإطلاق. ولذا، ثمة حاجة ماسةٍ إلى إدخال تقنيات إدارية حديثة كي تُعزز كفاءة الأوقاف وفعاليتها، مما قد يتطلب تقديم برامج ودورات معينة لتنمية القدرات بشأن إدارة الأوقات وحوكمتها.

1-5-2-4 الوعي والمعرفة بالوقف

تُعد قلة الوعي بالوقف من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع وقد تُمثل عائقًا أمام إنشاء وقفٍ جديدٍ. وتبين للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب أن قلة الوعي بمفهوم الوقف في ليبيا والمغرب وتونس يُعدُّ عاملًا يُقيد تطوير أعمال الوقف وهذا ما أوضحته بعض الدراسات التي أجريت بشأن الوقف في هذه الدول. [95] ولا يعي معظم الناس المغزى الديني وراء الوقف ويعتقدون أن الوقف يُخصص فقط لأغراض دينية مثل المساجد والمقابر. وقد يُعزى ذلك جزئيًا إلى تقلص الدور الاجتماعي للوقف وأيضًا تولى الدول إدارة الوقف وليس الأفراد. ويتطلب توسيع أعمال الوقف في وقتنا المعاصر زيادة الوعي بمفهوم الوقف عمومًا وبالدور الذي يؤديه لتحقيق أغراض اجتماعية تحديدًا فضلًا عن إيجاد سبل مبتكرة تُشجع الأفراد على المساهمة في أعمال الوقف.

6-1 إسهامات الدراسة الفريدة من نوعها

تتمثل أهم الإسهامات التي تُقدمها هذه الدراسة في إحياء دور الوقف باعتباره مصدرًا مستدامًا للتمويل ويساهم إيجابًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية قاطبةً وبما يتماشى مع رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية تحديدًا. وتُنفذ هذه الإسهامات من خلال تحوّل قطاع الوقف من حالة سبات عميق إلى هيئة مزدهرة يمكنها المساهمة في التنمية المجتمعية والاقتصادية مثلما اعتادت في السنوات السابقة. وفيما يلي بعض الإسهامات التي قدّمتها هذه الدراسة:

1- إعادة النظر في الدور الذي يؤديه الوقف باعتباره مصدرًا من مصادر التمويل المستدام طويل الأجل في العصر الحديث من خلال إعادة مواءمة أغراض الوقف مع أهداف التنمية المستدامة.
2- وضع إطار عملٍ لتحقيق هدف رؤية 2030 المتمثل في زيادة إسهامات القطاع غير الربحي وزيادة نسبته في إجمالي الناتج المحلي ليتراوح بين 1% على الأقل إلى 5% وذلك بتوسيع نطاق الدور الذي يضطلع به قطاع الأوقاف.
3- تقديم بيانات أو معلومات بشأن الأوقاف في المملكة العربية السعودية بهدف تقييم إسهامات القطاع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، مما سيساعد في التغلب على نقاط الضعف المحددة في مراجعة أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية عام 2018 فيما يتعلق بتوافر البيانات والقدرة الإحصائية.
4- اقتراح توصيات بغية تعزيز قطاع الوقف ودعمه وزيادة تأثيره في المجتمع. وستُصنف التوصيات ضمن الفئات التالية:

أ) وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم لتنمية قطاع الوقف.
ب) تسليط الضوء على أفضل الممارسات فيما يتعلق بحوكمة الوقف وإدارته بما يتماشى مع المعايير الدولية بهدف تعزيز الكفاءة والفعالية التنظيمية.
ج) تحديد سبلٍ معينة لزيادة تأثير قطاع الوقف لكي تتلاءم مشروعات الوقف مع المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات.
د) اقتراح سبلٍ لتطوير الأوقاف الحالية وتنمية قدراتها الإنتاجية من خلال تنفيذ استثمارات القطاع المالي الإسلامي.
هـ) وضع نماذج مبتكرة للوقف الجديد بالاستعانة بالتقنيات الحديثة بهدف زيادة إسهامات الصناديق وتعزيز التواصل مع الجهات المستفيدة.
و) اقتراح سبلٍ لزيادة المعرفة والمهارات للمهنيين العاملين في القطاع.

5- استخلاص الدروس المستفادة من الدراسة التي أجريت في المملكة العربية السعودية بشأن تطوير قطاع الأوقاف بغرض تطبيقها على الدول الأخرى مثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

7-1 التزام الجهات الراعية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ترد التزامات الأمم المتحدة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المتمثلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الاستراتيجيات والأنشطة المنفذة لتعزيز التنمية المستدامة على النحو المبين أدناه.

1-7-1 الأمم المتحدة

اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 وتولت زمام القيادة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة في 2030 منذ انطلاقها واتخذت خطواتٍ عديدة في سبيل تنفيذ هذه الخطة بنجاحٍ تام. ونظّمت الأمم المتحدة المؤتمر الثالث للتنمية الذي عُقد في أديس أبابا في يوليو 2015 لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة. ويُسلط جدول الأعمال 2030 الضوء على المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة المنعقد برعاية الجمعية العمومية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يُمثل دورًا رئيسًا في الإشراف على متابعة أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها على الصعيد العالمي.[96] وينعقد المنتدى الذي يستمر لثمانية أيام سنويًا برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ويتضمن مناقشات وزارية لمدة ثلاثة أيام، كما يتضمن المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يُعقد كل أربع سنوات جلسةً لمدة يومين على مستوى رؤساء الدول والحكومات برعاية الجمعية العمومية.[97] ويُسهل المنتدى السياسي رفيع المستوى للأهداف المستدامة "تبادل الخبرات" ويُقدِّم قيادة سياسية رشيدة وتوجيهات وتوصيات للمتابعة وكذلك تعزيز الترابط والتنسيق على مستوى النظام فيما يتعلق بسياسات التنمية المستدامة.[98]

وقد أطلقت الأمم المتحدة عدة مبادراتٍ بغية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنسيقها تنسيقًا أفضل. وأصدر الأمين العام للأمم المتحدة في 2018 استراتيجيةً لتمويل جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 على النحو المشار إليه آنفًا، إذ تتضمن هذه الاستراتيجية خارطة طريق مدتها ثلاث سنوات لدعم جدول أعمال 2030 مع تذليل العقبات وزيادة حجم الاستثمارات ومواءمة النظم والاستراتيجيات المالية والعالمية والإقليمية والوطنية. وبالمثل، أطلقت الأمم المتحدة عقد العمل في سبتمبر 2019 لتسهيل التقدم وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إيجاد حلول مستدامة.

وعلاوةً على ذلك، قررت الجمعية العمومية في 2018 تحويل نظام الأمم المتحدة الإنمائي إلى نظامٍ أكثر تكاملًا وكفاءةً وفعاليةً لتقديم دعم واستجابة أفضل لجدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة.

ونُفذ هذا القرار من خلال اعتماد نظام مستقل ومتخصص[99] للمنسقين المقيمين في يناير 2019، إذ يُشكل هذا النظام مكتب تنسيق إنمائي مستقل إلى جانب خمسة مكاتب إقليمية و162 منسقًا مقيمًا على مستوى الدولة أو الإقليم يساهمون في الجهود المبذولة على المستوى الوطني في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة 2020 ب). ويتمثل الهدف من النظام الجديد في دعم أنشطة التنمية في الدول من خلال "زيادة الاستثمارات في منصات المعرفة الجماعية؛ وتحسين مراقبة الجودة لخدمات التحليل والتخطيط وإعداد التقارير المشتركة بين الوكالات وإجراء اتصالات مشتركة والتوعية بفعاليةٍ أكثر فضلاً عن زيادة شفافية أنشطة التنمية." [100]

2-7-1 المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص / البنك الإسلامي للتنمية

يقر البنك الإسلامي للتنمية ومؤسساته التابعة بما في ذلك المؤسسة بأن تطلعات أهداف التنمية المستدامة لكرامة الإنسان و"عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب" تتوافق مع مبادئ التنمية وأهدافها من منظورٍ إسلامي (مقاصد الشريعة). وعلى هذا النحو، تلتزم مجموعة البنك تمامًا بأهداف التنمية المستدامة وتدعم جدول الأعمال التحويلي في البلدان الأعضاء وفقًا لاحتياجاتها وأولوياتها. [101] ويتجلى التزام البنك بأهداف التنمية المستدامة في عدة مبادراتٍ اُتخذّت لمساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمد البنك استراتيجية مدتها 10 سنوات حددت أهدافًا وغايات استراتيجية رفيعة المستوى تتماشى مع تحقيق 13 هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. [102] وأُطلق بعدئذٍ البرنامج الخماسي للرئيس في عام 2017 بهدف تسريع تنفيذ الاستراتيجية التي تبلغ مدتها عشر سنوات ودعم البلدان الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. [103]

يتخذ البنك نهجًا تعاونيًا من أجل تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك تماشيًا مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، سلّط البنك الضوء على التعاون الثلاثي الذي يدمج الجهود والإجراءات المتنوعة للجهات المعنية المختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. [104] ويتمثل أحد الأمثلة على النهج التعاوني الجديد في صندوق العيش والمعيشة الذي دُشّن في عام 2016 والذي شارك فيه البنك مع المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، هذا ويعتزم الصندوق إنشاء صندوق تُقدّر قيمته بـ 2.5 مليار دولار أمريكي وذلك لتقديم تمويل مُيسّر للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض في البنك للمشروعات الأساسية في قطاعات الصحة والزراعة والبنية التحتية. [105] ومن المتوقع أن يساهم الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و5 و6 و8 و9 و11 و13 و17. [106]

شرع البنك في وضع نموذجٍ جديد للأعمال في عام 2019 يحدد إطارًا ديناميكيًا وتحويليًا لتحقيق الأهداف الصعبة للتنمية المستدامة في البلدان الأعضاء من أجل استيفاء متطلبات التمويل الضخمة وذلك لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تتجاوز قدرة أي مؤسسة أو دولة بمفردها، [107] كما أنشئ "مجتمع الممارسات" المخصص وذلك "لزيادة الوعي وتنمية الخبرات الأساسية وتوليد المعرفة وتوفير بيئة فكرية لمناقشة الحلول المبتكرة للبدان الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". [108] وينشر البنك، من بين منشوراتٍ أخرى، نشرة إخبارية ربع سنوية لمخلص أهداف التنمية المستدامة لاطلاع أعضاء مجموعة البنك على الجهود المبذولة والتطورات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

تتقاسم المؤسسة، التي تُعد مؤسسة تمويل إنمائي تابعة لبنك التنمية الإسلامي للقطاع الخاص، التزاماتٍ مماثلةٍ تجاه أهداف التنمية المستدامة، وتتماشى أنشطة المؤسسة مع أهداف اتفاقية باريس وخطة عام 2030 مع تركيزها المتزايد على الاستدامة على مر السنين. [109] وتتكرر التزامات المؤسسة تجاه أهداف التنمية المستدامة في "تنفيذ وإدماج الاستراتيجيات والعمليات طويلة الأجل التي تُمكّن القطاع الخاص في البلدان الأعضاء من إحداث أثر واسع النطاق وتحفيز عملية الرخاء". [110] هذا وتهدف المؤسسة إلى تعزيز فعالية التنمية بالتركيز على أهداف التنمية المستدامة العشرة باستخدام نظريتها في التغيير "الاستثمار والمشاركة والتأثير"، وتستهدف المؤسسة استهدافًا مباشرًا وغير مباشرٍ أهداف التنمية المستدامة 7 و8 و9 بالاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتحديدًا، في إطار "الاستثمار"، وفي إطار "المشاركة"، تعمل المؤسسة على تحسين البيئة التمكينية وتيسر التفاعل بين الجهات المعنية الرئيسية مما يؤثر على هدفيّ التنمية المستدامة رقم 13 و17 وفي إطار "التأثير" تتأثر أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و3 و4 و5 تأثرًا غير مباشرًا باستثمارات المؤسسة ومشاركتها. [111]

هذا واستحدثت المؤسسة نظامًا لتسجيل النتائج من أجل ترتيب المشروعات وفقًا لمساهمتها في أهداف التنمية المستدامة في عام 2018 لضمان تأثير تمويلها على أهداف التنمية المستدامة، ووضعت المؤسسة مقياسًا داخليًا لقياس أثر التنمية على أهداف التنمية المستدامة يُمكّنها من تتبع التقدم المحرز السنوي للنتائج الفعلية المتعلقة بالأهداف المتفق عليها أثناء الموافقة على المشروع بخلاف تحديد مواءمة نتائج المشروعات في مرحلة الموافقة. [112] علاوةً على ذلك، أُطلق برنامجٌ جديدٌ للمساعدة الفنية وذلك لمساعدة العملاء على تبني الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. [113] واُستخدمت المساعدة الفنية لدعم المؤسسات المالية في البلدان الأعضاء لتنفيذ نظمها الخاصة لرصد أثر التنمية. [114]

الملحق (1أ): رؤية 2030: الركائز والموضوعات والعناصر وأهداف العينات

الركائز	الموضوعات	العناصر	نماذج الأهداف
مجتمعٌ نابضٌ بالحياة	... التمتع بروابطٍ متينة	العيش وفق القيم الإسلامية. تركيز جهودنا لخدمة المعتمرين. الفخر بهويتنا الوطنية.	زيادة قدرتنا على استقبال المعتمرين من 8 مليون إلى 30 مليون معتمر كل عام. مضاعفة عدد المواقع التراثية السعودية المسجلة لدى اليونسكو.
	... عيش حياة كريمة	تعزيز الثقافة والترفيه. العيش بصحةٍ جيدة. تطوير مدننا. تحقيق الاستدامة البيئية.	تصنيف ثلاث مدن سعودية ضمن أفضل 100 مدينة في العالم. زيادة الإنفاق الأسري على الأنشطة الثقافيةِ والترفيهية داخل المملكة من المستوى الحالي 2.9% وصولاً إلى 6%. زيادة نسبة الأفراد الذين يمارسون الرياضة مرةً واحدة في الأسبوع على الأقل من 13% إلى 40%.
	... التمتع بأسسٍ متينة	رعاية عائلاتنا. تطوير شخصية أطفالنا. تمكين مجتمعنا. العناية بصحتنا.	رفع مركزنا من المركز 26 إلى المركز 10 في مؤشر رأس المال الاجتماعي. زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 سنة إلى 80 سنة.
اقتصاد مزدهر	.. استغلال الفرص المفيدة والمجزية	التعلم من أجل العمل. تعزيز أعمالنا الصغيرة والعائلات المنتجة. توفير فرص متكافئة. استقطاب المواهب التي نحتاجها.	خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%. زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 20% إلى نسبة 35%. زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة من 22% إلى 30%.
	.. الاستثمار على المدى الطويل	تعظيم قدراتنا الاستثمارية. إطلاق قطاعاتنا الواعدة. خصخصة خدماتنا الحكومية.	الارتقاء من مكانتنا الحالية في المرتبة 19 كأكبر اقتصاد في العالم إلى أفضل 15 اقتصاد. زيادة توطين قطاعي النفط والغاز من 40% إلى 75%. زيادة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال سعودي إلى أكثر من 7 تريليون ريال سعودي.
	.. الاستعداد للعمل	تحسين بيئة الأعمال. إصلاح المدن الاقتصادية. إنشاء مناطق خاصة. زيادة القدرة التنافسية لقطاع الطاقة لدينا.	الارتقاء من مرتبتنا الحالية 25 إلى أفضل 10 دول في مؤشر التنافسية العالمية. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من 3.8% إلى المستوى الدولي البالغ 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي. زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 65%
	.. الاستفادة من موقعها الفريد	إنشاء مركز لوجستي إقليمي فريد. التكامل الإقليمي والدولي. دعم شركاتنا الوطنية.	رفع ترتيبنا العالمي في مؤشر الأداء اللوجستي من المرتبة 49 إلى 25 وضمان ريادة المملكة في المنطقة. زيادة حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 16% إلى 50%.
أمة طموحة	.. اعتماد ضوابط فعالة	تبني الشفافية. حماية مواردنا الحيوية. إشراك الجميع. الالتزام بكفاءة الإنفاق والتمويل المتوازن. تنظيم أنفسنا باعتماد إجراءاتٍ تتسم بالمرونة	زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال سعودي إلى 1 تريليون ريال سعودي رفع ترتيبنا في مؤشر فاعلية الحكومة من 80 إلى 20. رفع ترتيبنا في مؤشر مسح الحكومة الإلكترونية من مرتبتنا الحالية 36 لنُصبح من بين الدول الخمسين الأولى.
	.. تمكين المسؤولية	أن نكون مسؤولين عن حياتنا. أن نكون مسؤولين في العمل. أن نكون مسؤولين تجاه المجتمع.	زيادة مدخرات الأسرة من 6% من إجمالي دخل الأسرة إلى 10%. رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1% إلى 5%. حشد مليون متطوع سنويًا (مقارنةً بـ 11.000 متطوع حاليًا)

الحواشي

[1] UN (2015c), *The Millennium Development Goals Report 2015*, United Nations, https://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf, p.4.

[2] Ibid, pp. 54-55.

[3] UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[4] Ibid, Preamble.

[5] Ibid, paragraph 7.

[6] Ibid, paragraph 35.

[7] See UN (2015b), *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf, paragraph 11 and UN (2016), *Addis Ababa Action Agenda Monitoring commitments and action*, Inaugural Report 2016, United Nations, New York https://developmentfinance.un.org/sites/developmentfinance.un.org/files/Report_IATF-2016-full.pdf

[8] Ibid (UN 2015b) paragraph 8 and UN (2016), p. 6.

[9] While SDG targets and indicators are identified with numerical numbers such as 1.1, 1.1.1, 1.1.2, etc., the Means of Implementations are identified as 2.a, 2.a.1, 2.a.2, etc. See unstats.un.org/sdgs/indicators/Global%20Indicator%20Framework%20after%202020%20review_Eng.pdf

[10] UNDP (2017), *Rapid Integrated Assessment (RIA), To facilitate mainstreaming of SDGs into national and local plans*, https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/rapid-integrated-assessment---mainstreaming-sdgs-into-national-a.html

[11] UN (2015b), *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf, paragraph 123.

[12] Ibid.

[13] UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[14] UN (2015b), *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf, paragraph 10.

[15] Ibid and UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

[16] UNCTAD (2014), World Investment Report 2014: Investing in the SDGs: An Action Plan. Geneva: United Nations Publication.

[17] UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld, paragraphs 39,41, 60.

[18] UN (2015b), *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2051AAAA_Outcome.pdf, paragraph 42.

[19] UN (2019), United Nations Secretary-General's Roadmap for Financing the 2030 Agenda for Sustainable Development, 2019-2021, https://www.un.org/sustainabledevelopment/wp-content/uploads/2019/07/UN-SG-Roadmap-Financing-the-SDGs-July-2019.pdf, p.49.

[20] https://www.un.org/sustainabledevelopment/decade-of-action/

[21] UN (United Nations) (2020a), *The Sustainable Development Goals Report 2020*, United Nations, https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2020.pdf

[22] Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. (2020), *Sustainable Development Report 2020: The Sustainable Development Goals and COVID-19*, Cambridge: Cambridge University Press.

[23] UN (United Nations) (2020a), *The Sustainable Development Goals Report 2020*, United Nations, https://unstats.un.org/sdgs/report/2020/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2020.pdf

[24] https://www.undrr.org/event/ensuring-resilience-accelerating-progress-examining-impact-covid-19-sustainable-development

[25] GSA (2015b), *KSA Vision 2030: Strategic Objectives and Vision Realization Programs*, Government of Saudi Arabia, https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/report/Vision%20Realization%20Programs%20Overview.pdf

[26] GSA (2015a), *Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia*, Government of Saudi Arabia, https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/8b0a1ee7-3926-42c0-9c7f-8d5ec3424ddb/Saudi_Vision2030_EN.pdf?MOD=AJPERES&CVID=mOKTlUu, p.13.

[27] Ibid p. 13.

[28] GSA (2015b), *KSA Vision 2030: Strategic Objectives and Vision Realization Programs*, Government of Saudi Arabia, https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/report/Vision%20Realization%20Programs%20Overview.pdf, pp. 9-10.

[29] https://vision2030.gov.sa/en/programs

[30] GSA (2015a), *Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia*, Government of Saudi Arabia, https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/8b0a1ee7-3926-42c0-9c7f-8d5ec3424ddb/Saudi_Vision2030_EN.pdf?MOD=AJPERES&CVID=mOKTlUu, p.75.

[31] Ibid, p. 77.

[32] GSA (2015b), *KSA Vision 2030: Strategic Objectives and Vision Realization Programs*, Government of Saudi Arabia, https://vision2030.gov.sa/sites/default/files/report/Vision%20Realization%20Programs%20Overview.pdf, p. 37.

[33] GSA (2018a), *National Transformation Program, Delivery Plan 2018-2020*, Government of Saudi Arabia, https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/3e022328-84fb-488c-9928-aaeb6ea394fc/NTP+English+Public+Document_2810.pdf?MOD=AJPERES&CVID=mOKTtYL, p. 9.

[34] UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld, paragraph 55.

[35] GSA (2018b), *Towards Saudi Arabia's Sustainable Tomorrow, First Voluntary National Review 2018 – 1439*, Government of Saudi Arabia, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20230SDGs_English_Report972018_FINAL.pdf, p.24.

[36] Ibid.

[37] Ibid.

[38] See Sachs, J., Schmidt-Traub, G., Kroll, C., Lafortune, G., Fuller, G., Woelm, F. (2020), *Sustainable Development Report 2020: The Sustainable Development Goals and COVID-19*, Cambridge: Cambridge University Press.

[39] GSA (2018b), *Towards Saudi Arabia's Sustainable Tomorrow, First Voluntary National Review 2018 – 1439*, Government of Saudi Arabia, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20230SDGs_English_Report972018_FINAL.pdf

[40] Ibid, p. 28

[41] WB (2020), "Saudi Arabia's Economic Update, April 2020", World Bank, http://pubdocs.worldbank.org/en/223911554825481995/mpo-sau.pdf

[42] The North African states following the Maliki school of jurisprudence use the word '*habs*' for waqf.

[43] Abu Hurairah narrated that: "The Messenger of God, PBUH, said: Whence a child of Adam dies, his/her deed comes to an end except for three things: a continuous sadaqah, knowledge that benefits (others) and a righteous child who prays for him/her" as reported in Muslim, Book 13, Hadith 8 (https://sunnah.com/riyadussaliheen/13/8).

[44] Most of the Shariah perspectives presented in this section are based on Ahmed (2004) and Kahf (2004) unless specified otherwise. Discussions of the contemporary aspects such as operational and legal organizational formats represent the practices observed in different countries.

[45] AAOIFI (2020), *Waqf Standards*, Exposure Draft No. G3/2018 (ver. 8.4) of the Governance Standard for Islamic Financial Institutions No.__, https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2019/03/Waqf-Governance-Exposure-Draft-v-8.4-Final-for-Publishing-.pdf, p. 14.

[46] IRTI & TR (2014), *Islamic Social Finance Report 2014*, Islamic Research & Training Institute and Thompson Reuters, Jeddah, p. 74.

[47] Kahf, Monzer (2004), «Shari›ah and Historical Aspects of Zakat and Awqaf», background paper prepared for Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.

[48] As an organ of Organization of Islamic Conference (OIC), Islamic Fiqh Academy is the most authoritative global jurisprudential body to furnish legal opinions. See Resolution number 181 (19/7) concluded at the Meeting in Sharjah, UAE, 2009 relating to rules related to *waqf*.

[49] Public *waqf* is also known as philanthropic (*khayri*) and private waqf as family (*ahli*).

[50] See Resolution number 181 (19/7) of the Meeting in Sharjah, UAE, 2009.

[51] https://hamdard.com.bd/hamdard-foundation/

[52] Kahf, Monzer (2004), «Shari›ah and Historical Aspects of Zakat and Awqaf», background paper prepared for Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.

[53] AAOIFI (2020), *Waqf Standards*, Exposure Draft No. G3/2018 (ver. 8.4) of the Governance Standard for Islamic Financial Institutions No.__, https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2019/03/Waqf-Governance-Exposure-Draft-v-8.4-Final-for-Publishing-.pdf, p. 16.

[54] Ahmed, Habib (2019), "Legal Constraints to the Development of *Waqf*", in Khalifa Mohaled Ali, M. Kabir Hassan, and Abd elrahman Elzahi Saaid Ali (Editors), *Revitalization of Waqf as Socio-Economic Development*, Volume II, Palgrave Macmillan, Cham

[55] The information on One Endowment Trust is provided by Azim Kidwai, Chief Philanthropy Officer of the endowment.

[56] Kahf, Monzer (2004), «Shari›ah and Historical Aspects of Zakat and Awqaf», background paper prepared for Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.

[57] Schoenblum, Jeffrey A. (1999), "The Role of Legal Doctrine in the Decline of the Islamic Waqf: A Comparison with the Trust", *Vanderbilt Journal of Transnational Law*, 32, 1191-1227.

[58] Singer, Amy (2008), *Charity in Islamic Societies*, New York: Cambridge University Press, p. 186.

[59] Kahf, Monzer (undated), "Waqf and its Socio-political Aspects", mimeo, http://monzer.kahf.com/papers/english/WAQF_and_its_Sociopolitical_Aspects.pdf and Kahf, Monzer (2003), "The Role of Waqf in Improving the Ummah Welfare", paper presented at the International Seminar on *Waqf as a Private Legal Body* organized by the Islamic University of North Sumatra, Medan, Indonesia, Jan 6-7, 2003.

[60] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, pp. 117-18.

[61] Singer, Amy (2005), "Serving Up Charity: The Ottoman Public Kitchen", *Journal of Interdisciplinary History*, 25 (3), pp. 481-500.

[62] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p.118.

[63] IRTI (2017), *IRTI Islamic Social Finance Report 2017 (1438H)*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p. 58.

[64] Ahmed, Habib (2004), *Role of Zakat and Awqaf in Poverty Alleviation*, Occasional Paper No. 8, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah.

[65] IRTI (2017), *IRTI Islamic Social Finance Report 2017 (1438H)*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p. 58.

[66] Abdur-Rashid, Khalil (2019), "Financing Kindness as a Society: The Rise & Fall of Islamic Philanthropic Institutions (Waqfs)", Yaqeen Institute for Islamic Research, https://scholar.harvard.edu/files/khalilabdur-rashid/files/final_-financing-kindness-as-a-society_-the-rise-fall-of-islamic-philanthropic-institutions-waqfs.pdf

[67] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p.79.

[68] IRTI (2017), *IRTI Islamic Social Finance Report 2017 (1438H)*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, pp. 40,43.

[69] Ibid, p. 58.

[70] Ibid, p. 61.

[71] Cizakca, Murat (2009), "Waqf and its Role in the Islamic Economic System", in Monzer Kahf, Abdelhamid Brahimi and Khurshid Ahmad (eds), *Encyclopaedia of Islamic Economics, Volume II*, Yildiz A.S., Istanbul

[72] Akgunduz, Ahmed (2011), "The Ottoman Waqf Administration in the 19th and Early-20th Centuries: Continuities and Discontinuities", *Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae*, 64 (1), 71-87

[73] Abdur-Rashid, Khalil (2019), "Financing Kindness as a Society: The Rise & Fall of Islamic Philanthropic Institutions (Waqfs)", Yaqeen Institute for Islamic Research, https://scholar.harvard.edu/files/khalilabdur-rashid/files/final_-financing-kindness-as-a-society_-the-rise-fall-of-islamic-philanthropic-institutions-waqfs.pdf

[74] Joseph, Sabrina (2014) "Waqf in Historical Perspective: Online fatāwā and Contemporary Discourses by Muslim Scholars", *Journal of Muslim Minority Affairs*, 34 (4), 425-437.

[75] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p.121.

[76] Joseph, Sabrina (2014) "Waqf in Historical Perspective: Online fatāwā and Contemporary Discourses by Muslim Scholars", *Journal of Muslim Minority Affairs*, 34 (4), 425-437.

[77] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p.104.

[78] Ibid, p. 105.

[79] Ibid, p. 110.

[80] See Resolution number 181 (19/7) of the Meeting in Sharjah, UAE, 2009.

[81] https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf

[82] Ahmed, Habib (2004), *Role of Zakat and Awqaf in Poverty Alleviation*, Occasional Paper No. 8, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, Jeddah and Kahf, Monzer (2004), «Shari›ah and Historical Aspects of Zakat and Awqaf», background paper prepared for Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank.

[83] Abdul-Karim, Shamsiah (2010), *Contemporary Shari›ah Structuring for the Development and Management of Waqf Assets in Singapore*, Durham Theses, Durham University. Available At Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/778/.

[84] Ahmed, Habib (2020), "Islamic Social Sector (Zakat and Waqf) and Development: Principles, Status and Prospects", in Ejaz Ahmed Khan and Affan Cheema (eds), *Islam and International Development: Insights for working with Muslim communities*, Practical Action.

[85] RTI (2015), *Islamic Social Finance Report 1436H(2015)*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p. 105.

[86] Ibid, p. 120.

[87] IRTI (2017), *IRTI Islamic Social Finance Report 2017 (1438H)*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p. 40.

[88] Ibid, p. 172.

[89] IRTI & TR (2014), *Islamic Social Finance Report 2014*, Islamic Research & Training Institute and Thompson Reuters, Jeddah, p. 93.

[90] Ahmed, Habib (2019), "Legal Constraints to the Development of *Waqf*", in Khalifa Mohamed Ali, M. Kabir Hassan, and Abd elrahman Elzahi Saaid Ali (Editors), *Revitalization of Waqf as Socio-Economic Development*, Volume II, Palgrave Macmillan, Cham.

[91] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, pp. 85, 92.

[92] IRTI & TR (2014), *Islamic Social Finance Report 2014*, Islamic Research & Training Institute and Thompson Reuters, Jeddah, p. 75.

[93] IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p.100.

[94] Ibid, pp. 86, 93.

[95] Ibid, pp. 94, 100, 115, 122.

[96] UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld, paragraph 47.

[97] https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf

[98] UN (2015a), *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, United Nations, https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld, paragraph 82.

[99] UNSDG (2019), *Innovating and Transforming the UN Development System for the 2030 Agenda: The Delivering Together Facility in 2019*, United Nations Sustainable Development Group, https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-07/UNSDG_DTF_report.pdf

[100] UN (2020b), 2020 Report of the Chair of the United Nations Sustainable Development Group on the Development Coordination Office, United Nations, https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-05/2020-Report-of-the-Chair-of-UNSDG-on-DCO.pdf, p. 3.

[101] https://www.isdb.org/what-we-do/sustainable-development-goals

[102] IsDB (2019b), *Sustainable Finance Framework*, November 2019, Islamic Development Bank, Jeddah, https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2019-11/IsDB%20Sustainable%20Finance%20Framework%20%28Nov%202019%29.pdf, p.5.

[103] IsDB (2019c), *A New Model For Supporting Sustainable Development: Development Effectiveness Report 2018*, Islamic Development Bank, Jeddah, https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2019-04/IsDB_DER%202018_31Mar19_Optimized%20for%20Website.pdf

[104] OECD and IsDB (2020), *Triangular Co-operation in the Era of the 2030 Agenda: Sharing evidence and stories from the field*, https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2020-06/7_Final%20GPI%20Publication.pdf

[105] https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2020-09/LLF%20-%20Guide%20-%20En%20-%202020.pdf

[106] https://www.isdb.org/llf/sdgs

[107] IsDB (2019a) *The Road to the SDGs The President's Programme A New Business Model for a Fast-Changing World*, Islamic Development Bank, Jeddah, https://strategy.isdb.org/sites/default/files/PDFs/IsDB-NBM-eng.pdf, p. 1.

[108] IsDB (2019b), *Sustainable Finance Framework*, November 2019, Islamic Development Bank, Jeddah, https://www.isdb.org/sites/default/files/media/documents/2019-11/IsDB%20Sustainable%20Finance%20Framework%20%28Nov%202019%29.pdf, p.3.

[109] ICD (2019a), *Annual Report 2019: 20 Years is our Heritage But the Future is Our Legacy*, Islamic Cooperation for the Development of the Private Sector (ICD), Jeddah, https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Annual%20Report%202019%20EN1591870437_6879.pdf, p. 7.

[110] Ibid, p. 94.

[111] Ibid, p. 94.

[112] ICD (2019b), *2019 Annual Development Effectiveness Report*, Islamic Cooperation for the Development of the Private Sector (ICD), Jeddah, https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20ADER%202018l592306163_4343.pdf, p. 25.

[113] ICD (2019a), *Annual Report 2019: 20 Years is our Heritage But the Future is Our Legacy*, Islamic Cooperation for the Development of the Private Sector (ICD), Jeddah, https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Annual%20Report%202019%20EN1591870437_6879.pdf, p. 7.

[114] ICD (2019b), *2019 Annual Development Effectiveness Report*, Islamic Cooperation for the Development of the Private Sector (ICD), Jeddah, https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20ADER%202018l592306163_4343.pdf, p. 27.





الفصل

02

تقدير حجم مساهمة الأوقاف في المملكة

ناقشنا في الفصل السابق من الناحية النظرية كيفية الاعتماد على الأوقاف بوصفها مصدرًا مهمًا للتمويل المستدام في سبيل تحقيق الأهداف التنموية. ويتناول هذا الفصل أمثلة واقعية تتضمن قياس مدى مساهمة الأوقاف في تمويل رؤية المملكة 2030 وتجسيد أهداف التنمية المستدامة. ويبدأ الفصل بمناقشة الإطار العام للأوقاف في المملكة والوقوف على حجم قطاع الأوقاف بها، بالإضافة إلى تحديد نطاق قطاع الأوقاف الذي يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواءمة رؤية 2030 وتحديد الفجوات في عملية المواءمة. وينتهي الفصل بعرض بعض الأرقام التي تُشير إلى مقدار المساهمة الإجمالية تجاه رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تُعد المملكة العربية السعودية بيئةً بحثيةً ملائمة لاستكشاف دور الأوقاف في إضفاء القيمة إلى أهداف التنمية. ويرجع ذلك لسببين، أولاً: ارتفاع حجم الأعمال الخيرية في المملكة نسبيًا[1] رُغم غياب الحوافز الضريبية. ويساعد ذلك الباحثين على دراسة فرص توافر الموارد المحلية الأكثر استدامة في ظل الرقابة التنظيمية التي تُفرض غالبًا في البلدان الخاضعة للأنظمة الضريبية الأكثر تقدمًا. هذا ويجعل التنوع في الأوقاف السعودية فيما يتعلق بمجالات العمل وأساليب تقييم الأثر – نتاج التطورات الأخيرة في ذلك القطاع –المقارنة التجريبية بين أغراض الأوقاف وممارساتها المختلفة أكثر قابلية للتطبيق فيما يتعلق بأهداف التنمية.

2-1 الإطار العام للأوقاف في المملكة العربية السعودية

تدعم الأوقاف في المملكة العربية السعودية العديد من أنواع الكيانات وتعمل في إطار مجموعة متنوعة من المجالات. وتُساهم الأوقاف في توفير التمويل لأنواعٍ مُتعددة من الكيانات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك المؤسسات والجمعيات الخيرية والمهنية والجامعات والكليات ومراكز البحوث والمستشفيات والمراكز الطبية وصناديق الأسرة والمساجد. وتُظهر تلك الكيانات مرونة الأنشطة القائمة على الأوقاف وطبيعتها ومجالات انتشارها والقائمين عليها وآلية تنفيذها. ويمتد نطاق الأوقاف بفعاليةٍ على مستوى جميع المجالات تقريبًا، ابتداءً من توفير الاحتياجات الأساسية وصولاً إلى تعزيز الصحة العامة. ويكمن الغرض من هذا القسم في تقديم لمحةٍ عامة عن الكيانات والقوانين واللوائح التي ترعى الأوقاف ونطاق عملها داخل المملكة.

2-1-1 الجهات الراعية

يتولى إدارة الأوقاف في المملكة وتمويلها وتنظيمها وإدارتها عددٌ من الجهات الحكومية وغير الحكومية وتستفيد منها مؤسساتٍ مختلفة. ويشمل ذلك مكاتب رجال الأعمال والشركات العائلية والمؤسسات الخيرية والجمعيات والمؤسسات المدنية وجهات القطاع العام ذات الاستقلال المالي والإداري الجزئي أو الكلي مثل الجامعات والمراكز الطبية المتخصصة ومعاهد البحوث، فتضطلع تلك الجهات بإدارة الأوقاف بذاتها أو من خلال التعاقد مع شركات الاستثمار لإدارة أصول الأوقاف.

وتتألف الجهات المعنية بالأوقاف من أربعة جهاتٍ حكومية رئيسة وهي: وزارة العدل والهيئة العامة للأوقاف ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والغرف التجارية والصناعية. وتعمل وزارة العدل على توفير وتنظيم وتطوير الخدمات القضائية والتوثيقية للأوقاف، بما في ذلك إثبات الوقف وإثبات الإقامة الأصلية "للناظر" والإذن بشراء أصول الوقف والإذن ببيعها والإذن برهنها[2].

تأسست الهيئة العامة للأوقاف عام 2016 بهدف تنظيم الأوقاف والمحافظة عليها وتطويرها وتنميتها بما يحقق شروط وقفيها ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة. وكُلّفت الهيئة بالإشراف على جميع الأوقاف العامة والخاصة (المدنية) والمختلطة، وكذلك الإشراف على أعمال مديري الأوقاف "الناظر"[3].

أطلقت الهيئة العامة للأوقاف في إطار جهودها التنموية عددًا من المبادرات المتعلقة بتعزيز فعالية خدمات الأوقاف. وتضمنت تلك المبادرات تطوير الأطر التنظيمية وأطر الحوكمة المتعلقة بالأوقاف مثل تعليمات ترخيص الصناديق الاستثمارية الوقفية وتسهيل تمويل الأوقاف من خلال المنصات الإلكترونية وتطوير القاعدة المعرفية للأوقاف في المملكة من خلال مشروع حصر العقارات الوقفية والمركز الوطني للدراسات والأبحاث الوقفية، وتوجيه نفقات الأوقاف نحو مجالات التنمية من خلال شراكتها مع الوزارات ذات الصلة بالمجالات التنموية[4].

وتضطلع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالإشراف على تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية والجمعيات التعاونية ودعمها وتشجيعها داخل المملكة. وتشرف الوزارة على أنشطة تلك الجهات وتنفذ جميع اللوائح والتعليمات المتعلقة بتسجيلها وتدعمها مادياً وفنياً. وتتولى بعض تلك الجمعيات



> أطلقت الهيئة العامة للأوقاف في إطار جهودها التنموية عددًا من المبادرات المتعلقة بتعزيز فعالية خدمات الأوقاف. وتضمنت تلك المبادرات تطوير الأطر التنظيمية وأطر الحوكمة المتعلقة بالأوقاف مثل تعليمات ترخيص الصناديق الاستثمارية الوقفية وتسهيل تمويل الأوقاف من خلال المنصات الإلكترونية وتطوير القاعدة المعرفية للأوقاف في المملكة من خلال مشروع حصر العقارات الوقفية والمركز الوطني للدراسات والأبحاث الوقفية، وتوجيه نفقات الأوقاف نحو مجالات التنمية من خلال شراكتها مع الوزارات ذات الصلة بالمجالات التنموية

والمؤسسات شؤون الأوقاف الخاصة بها وتديرها بهدف تمويل أهدافها وأنشطتها[5]. ولطالما اهتمت الغرف التجارية والصناعية بتشكيل لجانٍ متخصصة للأوقاف لمناقشة قضاياها وتشجيع التطوير المهني لديها وتنسيق جهود الجهات القائمة على شؤون الأوقاف[6].

2-1-2 القوانين واللوائح

يُمثل خطاب الملك عبد العزيز عام 1939 إلى المحاكم نقطة الانطلاق لجهود تنظيم الأوقاف، حيث جاء فيه: "تنقسم الدعاوى القضائية إلى أقسام، إما سيل أو الأوقاف أو شراء العقارات أو بيعها ..."[7]. ويتمثل دورها في إدارة النزاعات وحسومات الأوقاف والعمل على تنظيمها وتنسيقها. وصدر بعد ذلك نظام مجلس الأوقاف الأعلى عام 1966، وترأسه في ذلك الوقت وزير الحج والأوقاف، ثم أُعيدت تسميته إلى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد[8].

وافق مجلس الوزراء عام 2016 على تأسيس الهيئة العامة للأوقاف بوصفها هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ووظائف محددة، وأُوكلت إليها مسؤوليات الوقف التي كانت تضطلع بها وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد. وبحسب لائحة الهيئة، يجري إقراض الهيئة ميزانية سنوية من الموازنة الحكومية لمدة خمس سنوات لضمان استقلالها المالي بحلول عام 2020. وتتألف الهيئة من مجلس إدارة يُمثل الوزارات الحكومية ذات

الصلة والمنظمات غير الربحية ورجال الأعمال المهتمين بالأوقاف وخبراء المجالات الاجتماعية والاقتصادية[9].

ولتسجيل الوقف في المملكة وفقًا للهيئة العامة للأوقاف، يطلب نظام التسجيل الإلكتروني المعلومات الشخصية لمقدم الطلب بالإضافة إلى معلومات الوقف (رقم الملكية ومكان الإصدار وتاريخ الوقف وموقع الوقف واسم الوقف والموقوف عليه من الوقف ونوع الوقف وأنشطة الوقف). ويحصل مقدم الطلب في حالة الموافقة على رقم شهادة الوقف[10]. وبالمثل، للحصول على موافقة الهيئة على إنشاء صندوق استثماري وقفي، يشترط نظام التسجيل الإلكتروني وجود رقم السجل التجاري ورخصة هيئة سوق المال وممثل الموقوف عليه ونوع أنشطة الوقف ومعلوماتٍ عامة عن الموقوف عليه[11].

2-1-3 فئات الوقف

تتعدد فئات الأوقاف المستخدمة في المملكة العربية السعودية. وترد الفئة الأولى في لائحة الهيئة العامة للأوقاف[7] وتستند إلى غرض الوقف. وتُميز تلك الفئة بين الوقف العام والخاص (الأهلي) والمختلط (المشترك). ويُقصد بالوقف العام الوقف الذي يحذو تجاه الأغراض المجتمعية ويجري وصفه بدقة أو بصفةٍ عامة. وفي المقابل، يُقصد بالوقف الخاص الوقف الذي يرعى بعض أفراد الأسر ونسلهم. وقد يكون للأوقاف المختلطة أهدافًا خاصة وعامة لخدمة الأسر/الأحفاد أو العامة بصفةٍ جزئية.

وفيما يتعلق بالإدارة، هناك أوقاف تُديرها الدولة وتسمى عادةً الأوقاف العامة، وهناك أوقافًا خاصة يُديرها الواقف "الناظر" أو مجلس أمناء "مجلس النظارة"[12]. وتتولى الحكومة إدارة الوقف في حالة تسليمه من الممثلين، أو عدم وضوح خلافة الناظر أو فقدان وثائق الوقف أو إساءة استخدام المديرين للأصول.

وهناك أيضًا مستوى ثانٍ من فئات الأوقاف قيد التطوير والمراجعة في لائحة الهيئة العامة للأوقاف[13]. ويجري التمييز بين فئات الأوقاف على أساس 1) الحجم: الأوقاف الصغيرة والمتوسطة والكبيرة؛ 2) مجال العمل: التعليم أو الصحة أو الخدمات الإنسانية أو الشؤون الدينية، وما إلى ذلك؛ 3) الإطار التنظيمي: خيري أو عام أو تجاري؛ 4) نوع مجلس الأمناء. وتتفق صور الأوقاف في أنها تتخذ أسس الوقف الإسلامي مصدرًا للتشريع لتوفير مصادر الدخل المطلوبة وتطوير المشروعات وتحقيق الاستدامة والمنفعة العامة من خلال الأعمال التي تقدمها.

2-1-4 مجالات عمل الأوقاف

رُغم عدم توافر بيانات شاملة حول مجالات عمل الأوقاف في المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك العديد من التقديرات القائمة على العينات. وتمتلك الهيئة العامة للأوقاف إحصاءات حول مجالات الإنفاق على الأوقاف العامة التي تُديرها. وبحسب إحصائيات الهيئة، فإن 53% من نفقات الأوقاف العامة عام 2020 اتجهت "لخدمة زوار المشاعر المقدسة"، و26% منها لخدمة "المساجد"، و9% منها لمكافحة "جائحة كورونا"، و5% منها لتطوير "التعليم"، و4% منها لصالح "أغراضٍ خيرية"، و2% منها لصالح "الفئات المستضعفة"، و2% منها لخدمات "الإسكان"، و1% منها لخدمات "المياه وزراعة"[14].

وفيما يتعلق بمجالات عمل الأوقاف الخاصة، أُجريت دراسة عام 2017 على عينة من الأوقاف في المملكة العربية السعودية تتألف من 1040 صك وقفي مُوزع على مستوى محاكم الرياض والمدينة المنورة والدمام. وتناولت الدراسة مجالات إنفاق الأوقاف بما في ذلك "المجالات الاجتماعية والدعوة والمساجد والإغاثة والتعليم والصحة والإعلام وغيرها" دون تحديد مقدار الإنفاق على كل مجال [15]. وتوصّلت دراسة متعمقة أخرى أجريت على 12 مؤسسة أوقاف متنوعة في المملكة إلى أن 60% من نفقات الأوقاف المدروسة تُنفق على الأنشطة الخيرية و20% تُنفق على الاستثمار و10% تُنفق على التشغيل والصيانة و10% تُنفق على الورثة [16].

كشفت دراسة حديثة عن المؤسسات الخيرية السعودية – أحد صور المؤسسات الخيرية القائمة على الأوقاف بالمملكة – عن مجالات العمل بالإضافة إلى الحجم الإجمالي للإنفاق على كل مجال، كما تناولت الدراسة دور الأوقاف الممتد على مستوى مختلف القطاعات. وتُفيد الدراسة أنه من إجمالي نفقات المؤسسات عام 2018 (البالغة 3.4 مليار ريال سعودي)، خُصص 42% منها لمجالات التعليم الفرعية و17% لمجالات الخدمات البشرية الفرعية و15% لمجالات دينية فرعية و12% لمجالات الصحة الفرعية و9% لمجالات تنمية القطاع الاجتماعي الفرعية و5% للفنون والثقافة والتنمية الاقتصادية والبيئة والمياه والأمن الغذائي[17]. يُوضح الجدول (1) مجال عمل المؤسسات مُقسمة إلى مجالات رئيسة وفرعية.

"وبحسب إحصائيات الهيئة، فإن 53% من نفقات الأوقاف العامة عام 2020 اتجهت "لخدمة زوار المشاعر المقدسة"، و26% منها لخدمة "المساجد"، و9% منها لمكافحة "جائحة كورونا"، و5% منها لتطوير "التعليم"، و4% منها لصالح "أغراضٍ خيرية"، و2% منها لصالح "الفئات المستضعفة"، و2% منها لخدمات "الإسكان"، و1% منها لخدمات "المياه وزراعة"

الجدول (1): مجال عمل المؤسسات مُقسمة إلى مجالات رئيسة وفرعية



المصدر: كوشاك 2019[17]

2-2 الحجم الإجمالي لقطاع الأوقاف

تتمثل أبرز التحديات حيال جهود جمع البيانات المتعلقة بالأوقاف في المملكة في الصراع القائم بين التزام الشفافية من جهة، والدافع إلى انجاز الأعمال الخيرية بخفاء وتواضع من جهةٍ أخرى. ويتفق عددٌ من الخبراء في شؤون الأوقاف على صعوبة التحديد الدقيق لحجم الأوقاف في المملكة، ولكنهم يؤكدون أن حجم الأوقاف في المملكة هو الأكبر مقارنةً بالدول ذات الغالبية المسلّمة لما تتمتع به المملكة من خصوصية، إذ تحتضن على أراضيها الحرمين الشريفين، مما جعل المملكة مقصداً للجميع من مختلف بقاع الأرض. ويكمن الهدف من هذا القسم في تقدير الحجم الإجمالي لقطاع الأوقاف (العدد والأصول والدخل) في المملكة العربية السعودية.

2-2-1 المصادر المُعلنة

وتُقدر بعض المصادر عدد مشروعات الأوقاف القائمة في المملكة بأكثر من 120.000 منشأة أو عقار تتصدرها أوقاف الحرمينفي الداخل والخارج. ولكن بحسب إحصاءات الغرفة التجارية بالرياض، بلغت مشروعات الأوقاف في المملكة 33.229 وقفًا، مُسجل منها 8.570 فقط إلكترونيًا، في حين لا يزال 24.650 وقفًا مُسجلا بالسجلات الورقية، 44% منها عبارة عن أراضي ومزارع[18].

وتتوقع بعض المصادر غير الرسمية أن حجم أصول الأوقاف في المملكة قد يتجاوز 500 مليار ريال، 54% منها في صورة أراضي بور[19]. وأفاد مصدرٌ آخر أن إجمالي حجم أصول 156 مشروع وقفي موثق قُدر بقيمة312.6 مليار ريال بنهاية عام 2016، 88% منها مُخصصة لمشروعاتٍ قيد التصميم والتنفيذ[20]. وأكدت مجموعة من مكاتب الاستشارات الوقفية رصد نحو 400 وقفًا مؤخرًا، بلغت قيمة أصولها الوقفية بنحو 70 مليار ريال [21].

ورُغم ضخامة الأنشطة الوقفية بالمملكة، فعوائدها على الاستثمار تُعد منخفضة ولا تتجاوز 5% من قيمة الأصول[22]. وأفاد خبراء استثماريون أن عوائد الأوقاف مُنخفضة للغاية مقارنةً بأسعار السوق الحالية[23]. وبحسب إحصاءاتٍ رسمية، بلغت قيمة دخل الأوقاف الخاصة 325 مليون ريال، وجاءت مدينة مكة في المرتبة الأولى بعائد إجمالي 92 مليون ريال، تليها المدينة المنورة في المرتبة الثانية بعائد إجمالي 84 مليون ريال، ثُم جدة في المرتبة الثالثة بعائد إجمالي قدره 63 مليون ريال[24].

أعلن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف مطلع عام 2016 أن الحجم المُقدّر للأوقاف العامة في المملكة يقارب 54 مليار ريال. وبحسب بيانه، بلغ إجمالي قيمة أصول الأوقاف التي تُديرها

> حجم الأوقاف في المملكة هو الأكبر مقارنةً بالدول ذات الغالبية المسلّمة لما تتمتع به المملكة من خصوصية، إذ تحتضن على أراضيها الحرمين الشريفين، مما جعل المملكة مقصداً للجميع من مختلف بقاع الأرض

الهيئة 14 مليار ريال، بينما بلغت قيمة أصول الأوقاف التي تُديرها جهات حكومية أخرى 40 مليار ريال. وشكّلت العقارات 80% من إجمالي قيمة أوقاف الهيئة، بعوائد سنوية بلغت 459 مليون ريال سعودي تُمثل 3.28% من إجمالي الأصول. وفيما يتعلق بالنفقات، يُنفق 13% فقط من الإيرادات على المجالات الاجتماعية المُحددة ويُعاد استثمار الإيرادات المتبقية لتطوير موارد الأوقاف[25].

أجريت دراسة عام 2017 على عينة من الأوقاف في المملكة تتألف من 1040 صك وقفي مُوزعة على محاكم الرياض والمدينة المنورة والدمام، وتوصلت للنتائج الآتية. أولاً من حيث نوع الأوقاف، كانت 33.7% من الأوقاف الخاضعة للدارسة اجتماعية/خيرية/عامة "خيري"، 33.5% منها مختلطة "مشتركة"، و32.8% منها أُسرية/خاصة "ذرية". هذا وتألفت أنواع الأصول المُحولة إلى أوقاف في عام الدراسة في الغالب من عقارات (مباني وأراضي) (79%)، يليها النقد والأسهم والشركات والمزارع. ثانيًا من حيث أسلوب إدارة الأوقاف، فإن الاتجاه السائد يتمثّل في تعيين واقف فردي "ناظر" للإشراف على الوقف وإدارته (72%)[26].

2-2-2 نهجنا وتقديراتنا

تستدعي الفوارق الكبيرة بين البيانات المُستخلصة حول حجم الأوقاف في المملكة إجراء بحوثٍ أكثر تفصيلاً عن عدد الأوقاف في المملكة والأصول والإيرادات ذات الصلة. وتضمنت منهجيتنا طلب البيانات الأولية من السلطات العامة وتحليلها، بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء والهيئة العامة للأوقاف ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى بيانات ثانوية من دراساتٍ تستند إلى عيناتٍ حول الأوقاف في المملكة. وبناءً على تلك البيانات الأولية ونتائج الدراسات السابقة المستندة إلى العينات التي تناولها القسم السابق، تمكنا من تقدير العدد الإجمالي لمؤسسات الأوقاف وأصولها وإيراداتها.

الجدول (2): قطاع الأوقاف في المملكة

	العدد	الأصول (بالريال السعودي)	الإيرادات (بالريال السعودي بعائد استثمار 3.28%)
أوقاف المؤسسات الأهلية		81,819,500,000	2,683,679,600
أوقاف الجمعيات الأهلية		17,000,000,000	557,600,000
شركات الأوقاف الخيرية		43,570,000,000	1,429,096,000
الأوقاف الجامعية		26,200,000,000	859,360,000
أوقاف الهيئة العامة للأوقاف		14,000,000,000	459,000,000
الأوقاف العائلية		12,378,100,000	406,001,680
أخرى		40,000,000,000	1,312,000,000
الإجمالي	113,489	234,967,600,000	7,706,937,280
الأوقاف المتوائمة مع أهدف رؤية 2030 (باستثناء العائلية)	82,966	226,674,273,000	7,434,716,154
الأوقاف المتوائمة مع أهدف التنمية المستدامة (باستثناء الدينية والعائلية)	47,696	185,315,848,000	6,078,359,814

ووفقًا لتحليلنا، كانت المملكة عام 2020 موطنًا لأكثر من 113 ألف مؤسسة وقفية بلغت قيمة أصولها 235 مليار ريال سعودي وبلغ مُعدل إنفاقها الخيري 7.4 مليار ريال سعودي في المجالات المتعلقة برؤية 2030، و6.1 مليار ريال سعودي في المجالات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وتعود ملكية معظم أصول الأوقاف للمؤسسات الأهلية (81 مليار ريال سعودي) وشركات الأوقاف الخيرية (17 مليار ريال سعودي)، تليها الأوقاف الجامعية (26 مليار ريال سعودي) والجمعيات الأهلية (17 مليار ريال سعودي) والهيئة العامة للأوقاف (14 مليار ريال سعودي) والأوقاف العائلية (12 مليار ريال سعودي) كما يتضح من الجدول (2). وتتضمن الفئة "أخرى" الموضحة في الجدول الأوقاف التي تُديرها الجهات الحكومية المُختلفة (40 مليار ريال سعودي).

أُستبعدت الأوقاف العائلية من تقدير حجم الأوقاف لعدم مساهمتها في رؤية 2030. ورُغم مساهمة الأوقاف العائلية في ضمان تلبية أفراد الأسرة والأجيال اللاحقة لاحتياجاتهم الأساسية وبالتالي دعم الأعمال التنموية خاصةً في مجالات مكافحة الفقر والجوع، فخصوصيتها تتعارض مع الطبيعة العامة لجهود التنمية الوطنية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، تتزايد المخاوف حول دوافع مؤسسي الأوقاف العائلية في استخدام الوقف كأداة للتحايل على قوانين الميراث في المملكة.

وبالمثل، أُستبعدت الأوقاف الدينية المُجردة من تقدير حجم الأوقاف لعدم مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة. وصُنفت الأوقاف التي ترعى المساجد بما في ذلك الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة وكذلك الدعوة الإسلامية على أنها خارج نطاق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل بعض المساجد كمراكز مجتمعية تُوفر المكان والموارد لخدمة المجتمع والأنشطة الثقافية، ويُمكن القول إنها تدعم أهداف التنمية مثل حماية التراث الثقافي العالمي ودعم المؤسسات الشاملة. ورُغم ذلك، فإن الغالبية العظمى من المساجد القائمة بالمملكة تُمثّل موطنًا لأداء الممارسات الدينية الفردية، بدلاً من تحقيق الصالح العام.

أُستبعدت الأوقاف العائلية من تقدير حجم الأوقاف لعدم مساهمتها في رؤية 2030. ورُغم مساهمة الأوقاف العائلية في ضمان تلبية أفراد الأسرة والأجيال اللاحقة لاحتياجاتهم الأساسية وبالتالي دعم الأعمال التنموية خاصةً في مجالات مكافحة الفقر والجوع، فخصوصيتها تتعارض مع الطبيعة العامة لجهود التنمية الوطنية والدولية

3-2-2 أمثلة على أضخم الأوقاف في المملكة العربية السعودية

وقف الملك عبدالعزيز: وضع حجر الأساس للمشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز عام 2002، برأسمال قدره 7.5 مليار ريال سعودي، وقيمه سوقية تُقدر بنحو 28 مليار ريال سعودي [28]. ويُساهم الوقف في توفير الأموال لمشروعات رعاية وصيانة الحرمين الشريفين وخدمة زوارها. ويتألف الوقف من سبعة أبراج عملاقة بإجمالي 282 طابقًا تحتوي على 10970 وحدة سكنية ويمتد على مساحة تزيد عن 105 مليون متر مربع. ويتميز الوقف بما يأتي: مركز طبي متكامل ومقر للمؤتمرات بطاقة استيعابية (1500) شخص ومحطات خاصة للحافلات للتنقلات الداخلية وأحدث وسائل الأمن والسلامة المتكاملة و525 مصعداً وسلمًا مُتحركًا ومركز ثقافي كبير ومهبطان للطائرات العمودية على اتصال مباشر بجميع الأبراج السكنية ونظام تكييف مركزي وطرق دائرية تربط المجمع بباقي مناطق مكة المكرمة وخزانات مياه تزيد عن (5300) متر مكعب[29].



King Abdul Aziz Waqf

أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي: تخضع تلك الأوقاف لإدارة شركة أوقاف سليمان بن عبد العزيز الراجحي القابضة التي تأسست عام 2011 وحققت المركز 28 بين أهم المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية في العالم بمساهمة بلغت قيمتها 16 مليار ريال سعودي [30]. وتبلغ القيمة السوقية للأوقاف حوالي 50 مليار ريال سعودي[31] تشمل استثمارات في قطاعات مختلفة منها: التمويل والعقارات والأغذية والزراعة والإنتاج الصناعي والتعليم والتقنيات. وتُركز استثماراتها الدولية على مجالات الإنتاج الغذائي والحيواني وتنتشر في أكثر من مكان لتُغطي قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتُركز الأعمال الخيرية للمؤسسة على مجالاتٍ عدة مثل التعليم (كليات سليمان الراجحي) ودعم المؤسسات غير الربحية في مختلف مجالات التنمية المجتمعية وكذلك بناء المساجد والاعتناء بها [32].

وقف الموسى: تأسس وقف الموسى عام 2009 بموجب صك وقفي وسُجل بوصفه شركة أوقاف، أي شركة مملوكة بموجب صك وقفي. وتتمثل رؤية الوقف في المساهمة الفعالة في توفير قطاع خيري مُتطور يشارك في تحقيق التنمية. ويركز الوقف على تنمية القدرات المؤسسية والبشرية والمالية للمؤسسات الخيرية وتطوير أوقافها مؤسسيًا، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء والأيتام والنساء وتعزيز القيم الإسلامية والتعليم. وتمتلك الشركة أصول وقفية تبلغ قيمتها 1.3 مليار ريال سعودي وتنفق حوالي 40 مليون ريال سعودي سنويًا [33].

مؤسسة الجبر الخيرية: سُجلت رسميًا عام 2012 بأصولٍ وقفية بلغت قيمتها 700 مليون ريال سعودي، وتُعد مؤسسة الجبر الخيرية واحدة من أكبر الأوقاف في المملكة العربية السعودية.

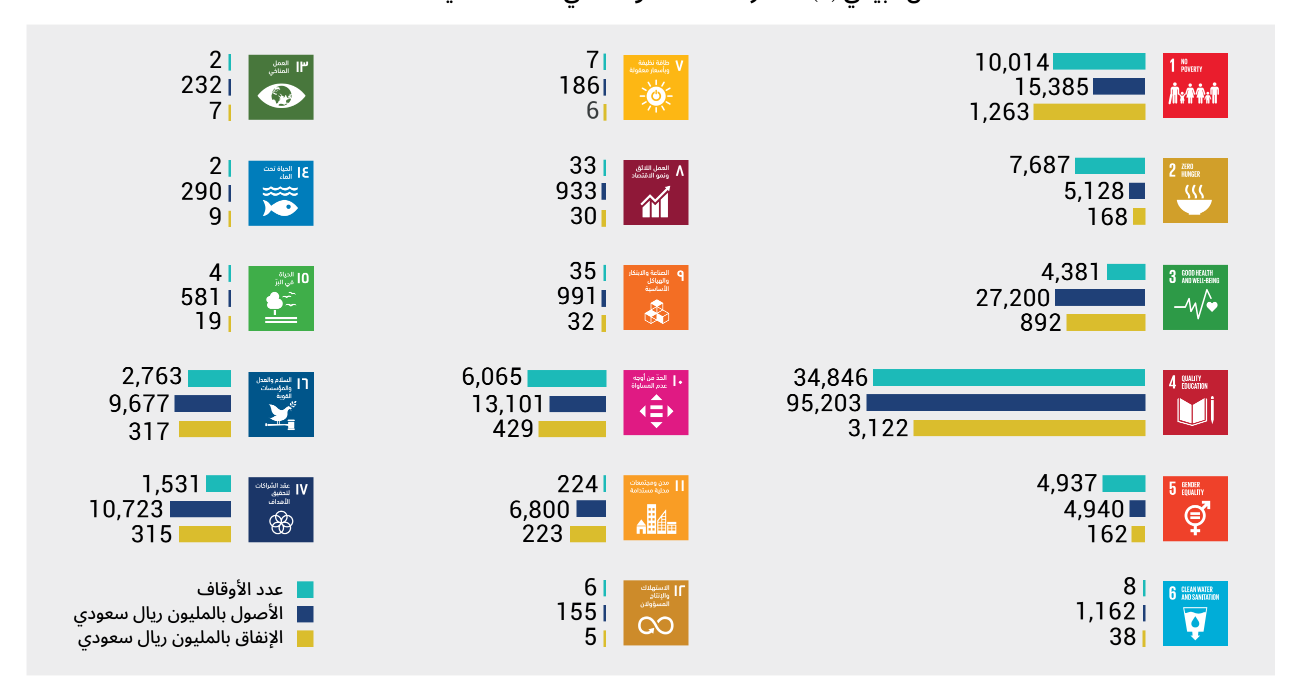
وعمل على تأسيس المؤسسة عددٌ من أفراد عائلة الجبر بهدف تنمية المجتمع في مختلف المجالات بما في ذلك الصحة والتعليم والتنمية الثقافية. فعلى سبيل المثال، موّلت المؤسسة أكبر مركز توحد بالمملكة بمساهمةٍ قدرها 30 مليون ريال سعودي [34] وكذلك إنشاء جمعية التنمية الأسرية بالأحساء بمبلغ 15 مليون ريال [35]، كما مولت تطوير العديد من المراكز الثقافية والاجتماعية القائمة على الأنشطة الشبابية[36].

وقف عبد الله طه بخش: تُعد أوقاف عبد الله طه بخش واحدة من أقل الأوقاف شُهرةً في المملكة رُغم مساهمتها الكبيرة والغنية. وسُجل ذلك الوقف بوصفه شركة وقف تبلغ قيمة أصولها 500 مليون ريال سعودي[37]. ويُنفق الوقف حوالي 85 مليون ريال سعودي سنويًا لتقديم الدعم المباشر للفقراء في مناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة بالإضافة إلى رعاية مراكز البحوث وعيادات الرعاية الصحية في مجالات الرعاية الصحية المتخصصة مثل مركز تميز كلى الأطفال بجامعة الملك عبد العزيز[38].

3-2 فُرص المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

يكمن الهدف من هذا القسم في تقدير حجم المساهمة التي قد تُقدّمها الأوقاف في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة. وأُجريت عملية تحديد حجم فرص مواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة بناءً على حجم الأوقاف الاجتماعية الكُلي المُقدر في القسم السابق والدراسات القائمة على العينات في مجالات عمل الأوقاف. بلغت قيمة الأصول الوقفية ما يقرب من 185 مليار ريال سعودي، بمُعدل

الشكل البياني (1): مقدار مساهمة الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة



إنفاق سنوي يعادل 6.1 مليار ريال سعودي في المجالات المتعلقة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بأهداف التنمية المستدامة وذلك على مستوى قطاع الأوقاف الإجمالي في المملكة. ويُوضح الشكل البياني (1) إجمالي عدد الأوقاف وأصولها ونفقاتها المتوفرة لكل هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة.

1-3-2 أمثلة على الأوقاف المتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة

أوقاف من أجل الفئات المستضعفة: تؤدي الأوقاف في المملكة العربية السعودية أدوارًا محوريةً في رعاية الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام. ويمكن مواءمة تلك الجهود مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة "الحد من عدم المساواة" بالاعتماد على استراتيجيات التمكين المناسبة. وأُسس مؤخراً صندوقان للأوقاف بالشراكة مع البنوك المحلية لإنشاء صناديق وقف جماعية للأيتام، الصندوق الأول هو صندوق الإنماء الوقفي لرعاية الأيتام الذي تأسس برأس مال قدره 10 مليون ريال سعودي لتمويل المؤسسة الخيرية لرعاية الايتام "إخاء"، والصندوق الثاني هو صندوق إنسان الوقفي الذي تأسس برأسمال قدره 150 مليون ريال سعودي لتمويل الجمعية الخيرية لرعاية الايتام "إنـسان". وتأسس كلا الصندوقين عام 2019 بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية والهيئة العامة للأوقاف، وتديرهما شركة الإنماء للاستثمار[39].

تنتشر الأربطة في المملكة العربية السعودية خاصةً بالمنطقة الغربية، وهي مُنشآت سكنية مجانية تأسست منذ مئات السنين في شكل وقف لتوفير منازل للضعفاء، وغالبًا ما يسكنها كبار السن من الرجال والنساء وكذلك الأرامل والمطلقات ممن يفتقرون لمن يعتني بهم. وهناك في مدينة جدة، على سبيل المثال، 62 رباط، قُسمت إلى ثلاثة فئات بناءً على تقارير مجلس أربطة جدة: 12 رباط غير مناسبة للسكن وغير مأهولة وتحتاج إلى إعادة بناء أو إعادة تأهيل، و23 رباط مأهولة بالمستفيدين وبحالة هيكلية جيدة ولكنها بحاجة إلى إصلاحات هندسية وكهربائية، و22 رباط في حالة عامة جيدة جدًا يشغلها المستفيدون أو مُؤجرة لشركات استثمار[40].

> تؤدي الأوقاف في المملكة العربية السعودية أدوارًا محوريةً في رعاية الفئات الأكثر ضعفًا مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام. ويمكن مواءمة تلك الجهود مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة "الحد من عدم المساواة"



"Playing Together" parks by Al Muhaidib Foundation to integrate children with special needs with their peers



King Saud University Boulevard – U Walk

أوقاف من أجل التعليم الجيد: يأتي التعليم العالي في الهدف الفرعي رقم 3-4 ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى ما مضمونة "ضمان الوصول المتكافئ لجميع النساء والرجال إلى التعليم التقني والمهني والجامعي عالي الجودة بحلول عام 2030، بما في ذلك الجامعات". وكان للجامعات السعودية بين عاميّ 2005 و2007 السبق في الاستفادة من الأوقاف لتحقيق إيراداتٍ إضافية للدعم المباشر المقدم من الحكومة، وإتاحة الفرصة لأعضاء المجتمع ومنسوبي الجامعات للمساهمة. وتضمّنت تلك الجهود جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بأصولٍ وقفية بلغت قيمتها 20 مليار ريال سعودي، والوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بأصول أوقاف بلغت قيمتها 300 مليون ريال سعودي[41] وأوقاف جامعة الملك سعود بأصولٍ وقفية بلغت قيمتها 4.9 مليار ريال سعودي[42] وأوقاف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بأصولٍ وقفية بلغت قيمتها 1.5 مليار ريال سعودي[43].

وتشتمل الأشكال الأخرى من المؤسسات التعليمية القائمة على الأوقاف على المؤسسات المنشأة والممولة من الأوقاف القائمة سابقًا. فعلى سبيل المثال، أنشأ أفراد عائلة البترجي عام 1985 وقفاً للأغراض الخيرية الذي يُمول منصة "دروب"، وهي شركة غير ربحية تستثمر في تعليم طلاب المدارس المتميزين (الموهوبين والمبدعين) لتأهيلهم ليصبحوا قادة لديهم القدرة على إحداث الفارق [44]. وبالمثل، أسست مؤسسة الملك فيصل الوقفية جامعة عفت عام 1999 بوصفها أول جامعة نسائية فقط بالمملكة تُقدم برامج غير مسبوقة إلى النساء [45].

أوقاف من أجل مجتمعات قوية: كما تناولنا في الفصل السابق، أدت جائحة كورونا في عام 2020 إلى جعل تحقيق أهداف التنمية أكثر صعوبة. وتحقيقًا لذلك، أسست وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف ومجلس المجتمعات المدنية ومجلس المؤسسات المدنية وعددٍ من الجهات المانحة وشركات الأوقاف، صندوق مُجتمعي بقيمة 500 مليون ريال سعودي "الصندوق المجتمعي" كمبادرة مجتمعية تدعم جهود الحكومة للتخفيف من آثار جائحة كورونا. ويهدف الصندوق إلى دعم شرائح المجتمع الأكثر احتياجًا والأكثر تضررًا من هذه الجائحة، بما في ذلك الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل وأسر السجناء وكبار السن والعاملين في المهن الصغيرة والطلاب والمحتاجين الوافدين إلى المملكة للعمرة أو الزيارة أو خلاف ذلك. ويشمل الصندوق مجالاتٍ مختلفة، منها خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية والتعليمية والتوعية الصحية والإسكانية [46].

وبالمثل، أطلقت وزارة الصحة مبادرة صندوق الوقف الصحي "الوقف الصحي" لتلقي التبرعات المالية والعينية من الشركات والمنظمات غير الربحية ورجال الأعمال والأفراد والتشجيع عليها لدعم الحكومة في مكافحتها لجائحة كورونا. وتلقى الصندوق منذ إطلاقة أكثر من مليار ريال سعودي تبرعات من حوالي 300 جهة على مستوى قطاع الطاقة والمالية والبنوك وشركات التأمين والمؤسسات الوقفية وشركات القطاع الصحي والشركات العاملة في قطاعيّ الأغذية والضيافة. ويُعد الصندوق الأول من نوعه في

قطاع الصحة، فهو كيان مستقل تأسس بقرارٍ من مجلس الوزراء ويرأس مجلس إدارته وزير الصحة ويضم مواطنين وممثلين لعدة هيئاتٍ حكومية[47].

أوقاف من أجل حماية التراث الثقافي: تعمل بعض الأوقاف في المملكة على تمويل الأنشطة التي تتماشى مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة "المدن والمجتمعات المستدامة"، وخاصة الهدف رقم (4) "حماية التراث الثقافي العالمي". وتأسست مؤسسة صالح حمزة صيرفي الخيرية عام 2009 بأصولٍ وقفية تبلغ قيمتها 15 مليون ريال سعودي[48] لدعم صورٍ مختلفة من الأعمال الخيرية. ورُغم ذلك، قدمت المؤسسة مساهماتٍ مميزة في الحفاظ على الآثار والفنون والحرف اليدوية وتراث مدينة مكة المكرمة. فعلى سبيل المثال، تدعم المؤسسة منصة قبلة الدنيا الإلكترونية التي تقدم معلوماتٍ غنية عن تاريخ مكة والآثار والعادات والتقاليد واللهجات والمعالم الرئيسة بها[49].

أوقاف من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي: تدعو الحاجة إلى تكريس مزيدٍ من الجهود والابتكارات لزيادة الإنتاج الزراعي بشكلٍ مستدام وتحسين سلسلة التوريد الغذائي (الهدف رقم (2) من أهداف التنمية المستدامة) في ظل النمو المستمر لعدد السكان السعوديين. وإدراكًا لتلك الغاية، قررت بعض الأوقاف في المملكة التركيز على هذا الأمر المهم الذي غالبًا ما يتجاهله الكثيرون. ومن الأمثلة على ذلك مؤسسة عبد الله السليمان الخيرية التي تبنت منح جائزة قيمتها مليون ريال سعودي لدعم البحوث الزراعية لنخيل التمر. وتمنح المؤسسة كل عامين جائزة "عبد الله سليمان الدولية للابتكار العلمي في التمور والنخيل" للباحثين القائمين على إيجاد حلولٍ مبتكرة تتعلق بالتمور وأشجار النخيل[50].

وتُعد أوقاف صالح الراجحي أحد الأمثلة الأخرى على مساهمة الأوقاف في الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. وتمتد المزارع الوقفية للشيخ صالح بن عبد العزيز الراجحي على مساحة 5.466 هكتارا وتحتضن ما يقرب من 45 نوعًا من نخيل التمر، ما جعلها تدخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية عام 2011. تتماشى استراتيجية الاستثمارات الوقفية لأوقاف صالح الراجحي إلى حدٍ كبير مع أهداف التنمية المستدامة من خلال الزراعة العضوية واستخدام الطاقة الشمسية مما أهّلها للحصول على شهادة "ايكوسيرت" عام 2007 نظرًا لجهودها البيئية والاجتماعية الفعالة[51]، وذلك بالإضافة إلى مساهمتها في مختلف المجالات الخيرية والتنموية من خلال أرباحها.







Al Watania Agriculture Co., Al-Rajhi Awqaf

4-2 فرص المواءمة مع رؤية 2030

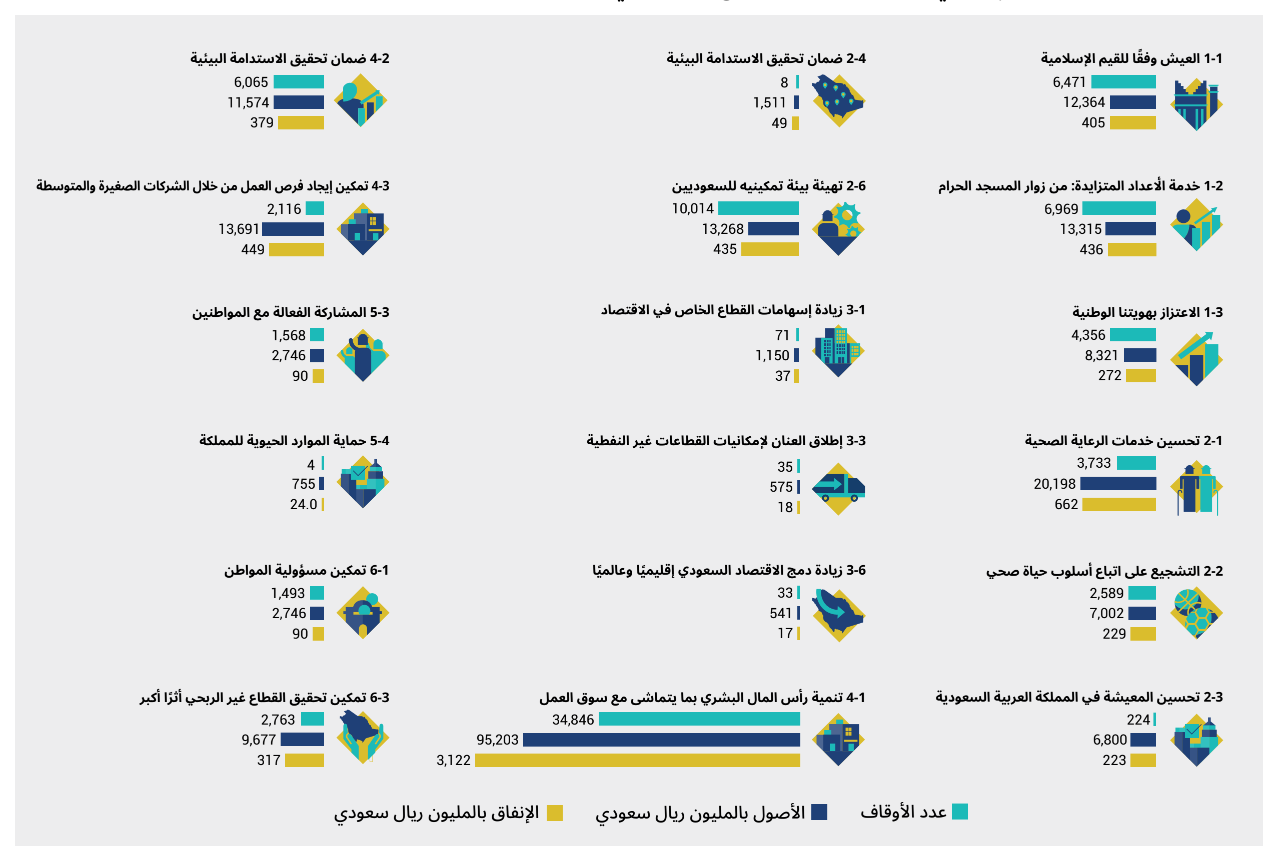
يكمن الهدف من هذا القسم في تقدير حجم المساهمة التي قد تُقدّمها الأوقاف في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتمويل أهداف رؤية 2030. وأُجريت عملية تحديد حجم فرص مواءمة الأوقاف مع رؤية 2030بناءً على حجم الأوقاف الاجتماعية الكُلي المُقدر في القسم السابق والدراسات القائمة على العينات في مجالات عمل الأوقاف. وبلغت قيمة الأصول الوقفية 226 مليار ريال سعودي، بمُعدل إنفاق سنوي يعادل 7.4 مليار ريال سعودي في المجالات المتعلقة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر برؤية المملكة 2030 وذلك على مستوى قطاع الأوقاف الإجمالي في المملكة. ويُوضح الشكل البياني (2) إجمالي عدد الأوقاف وأصولها ونفقاتها المتوفرة لكل هدفٍ فرعي من أهداف رؤية 2030.

1-4-2 أمثلة على الأوقاف المتوائمة مع رؤية 2030

أوقاف من أجل التنمية الاقتصادية: أوضحت رؤية 2030 اهتمامًا كبيرًا بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي، بهدف زيادة إسهاماتها في بلوغ الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%.ويهدف وقف المنورة وذراعها التنفيذي نماء المنورة وهي شركة وقفية غير ربحية، من خلال قيمة أصول تبلغ مليار ريال سعودي[52] ، إلى تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة المدينة المنورة من خلال إقامة العديد من المبادرات والمشروعات، بما في ذلك 1) مبادرة صنع المدينة التي تعزز منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من خلال تمكينهم من عرضها وبيعها عبر شبكة الإنترنت وخارجها؛ 2) مركز خدمة المنورة باعتباره منصة متكاملة تتكون من ممثلين من مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة بالقطاع التجاري بالإضافة إلى تقديم خدمات استشارية لرواد ورائدات الأعمال لتمكينهم من بدء مشروعاتهم بكفاءة أكبر؛ 3) مبادرة حدائق المنورة الصناعية وهي ثمرة التعاون الاستراتيجي بين نماء المنورة وهيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية لتوفير مصانع عالية الجودة لرواد الأعمال.[53]

استخدمت العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية القائمة على الأوقاف أساليب التمويل المتناهي الصغر للتحول من تقديم الدعم المباشر للمستفيدين إلى تمكينهم ومساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتُدير مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي بفضل امتلاكها حافظة إقراضية تراكمية تبلغ 1.23 مليار ريال سعودي، خدمات تقديم القروض للسيدات لإنشاء مشاريع تجارية تضمن لهن تحسين دخلهن وشغل منصب أكثر فاعلية في المجتمع، وبالمثل، تدير جمعية مراكز الأحياء برنامج إمكان الذي يهدف إلى تمكين المرأة مهنيًا وماليًا لتصبح عنصرًا منتجًا في المجتمع يدعم الأسرة ويحسن من مستوى معيشتها من

الرسم البياني 2: مقدار إسهامات قطاع الأوقاف في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030





Namaa Al-Munawara waqf

> أوضحت رؤية 2030 اهتمامًا كبيرًا بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي، بهدف زيادة إسهاماتها في بلوغ الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%

خلال تقديم القروض الصغيرة وتوفير فرص العمل الحر والتوجيه والإرشاد المهني، وتعمل مؤسسة المجدوعي ومؤسسة العوهلي على وضع حلول مبتكرة للتمكين المالي للفقراء مثل حاضنات الأعمال المتخصصة في الموارد الطبيعية المحلية وتوفير أكشاك لرواد الأعمال [54] [55].

أوقاف من أجل الحلول السكنية: يتمثل أحد أهداف رؤية 2030 الرئيسة في تمكين الأسر السعودية من امتلاك منازل سكنية ملائمة، ومن ناحية أخرى، يُعد توفير السكن للفقراء والمحتاجين من المهام الأساسية التي تضطلع بها العديد من الأوقاف في المملكة العربية السعودية، إذ ساهمت العديد من الأوقاف، بما في ذلك أوقاف الماجد ومؤسسة حياة الخيرية، إلى جانب 161 مؤسسة غير ربحية في دعم الأسر الأكثر احتياجًا لشراء وحدات سكنية جاهزة من خلال منصة جود الإسكان، التي تُمثّل مبادرة التمويل الجماعي التي أطلقتها مؤسسة الإسكان التنموي الأهلية وتهدف المبادرة إلى جمع التبرعات الخيرية لتوفير خدمات الإسكان، وقد وفّرت منذ إنشائها السكن اللائق لعدد 845 أسرة "الأسر الأكثر احتياجًا" وقدمت "الدعم الإيجاري" إلى 2489 أسرة أخرى، فيما بلغ عدد المستفيدين من إجمالي العطاءات الخيرية 16684 مواطنًا من مختلف مناطق المملكة.

أوقاف من أجل تعزيز الصحة والعافية: توفر الأوقاف في المملكة العربية السعودية فرصًا كبيرةً لتحقيق أهداف برنامج التحول الوطني ذي الصلة برؤية 2030 المتعلقة بالصحة مثل "سهولة الحصول على الخدمات الصحية" و "تحسين جودة وكفاءة خدمات الرعاية الصحية" و "تعزيز الوقاية من المخاطر الصحية" [56]. ومن الأمثلة على ذلك جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية الخيرية التي ابتكرت حلولًا مبتكرة تتغلب على تحديات الرعاية الصحية اليومية لمدة 15 عامًا. "وتبلغ القيمة الإجمالية لأصول الأوقاف بالجمعية نحو 70 مليون ريال في شكل عقارات إلى جانب عائدات تمويل الخدمات الصحة المجانية التي تقدمها" وفقا لما صرح به أحد أعضاء الجمعية [57].

بالإضافة إلى ذلك، أُنشئ مؤخرًا صندوقان للأوقاف بالشراكة مع البنوك المحلية الخاصة بإنشاء صناديق وقف جماعية للرعاية الصحية، أولهما صندوق الإنماء عناية الوقفي الذي تأسس برأسمال 10 مليون ريال سعودي لتمويل الجمعية الصحية الخيرية لرعاية المرضى "عناية"، وثانيهما صندوق الإنماء وريف الوقفي الذي تأسس برأسمال 10 مليون ريال لتمويل مؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي "وريف الخيرية". وتدير شركة الإنماء للاستثمار كلا الصندوقين [58].



King Faisal Specialist Hospital Foundation "Wareef"

أوقاف من أجل تمكين المسؤولية الاجتماعية. تُمثّل المسؤولية الاجتماعية عنصرًا رئيسًا في رؤية 2030، وتكمن مهمة العديد من الأوقاف في المملكة في تنمية مواطنين مشاركين وقادة رياديين قادرين على الاستفادة من الواقع الاجتماعي الجديد في المملكة، وقد تأسست مؤسسة الأميرة العنود الخيرية عام 1999 بأصول وقفية تقدر بنحو 1.5 مليار ريال سعودي، وتتمتع بدورٍ رياديّ في العديد من المشروعات التي يقودها الشباب، مثل مركزي وارف وشادن. يُعد مركز وارف مركزًا متخصصًا يهتم بتأهيل وتنمية الشباب وتعزيز مشاركتهم في برامج التنمية الاجتماعية، وتبني واحتضان المبادرات والمشروعات الاجتماعية الشبابية. ويهتم



Awqaf Nourah Al-Melahi

مركز شدان بتمكين وتنمية الأطفال من خلال توفير المهارات الحياتية والاجتماعية، وتحقيق الأمان والاستقرار لكلٍ من الطفل والأسرة [59].

ومن المؤسسات الأخرى القائمة على الأوقاف والتي تهتم بريادة الأعمال الاجتماعية هي أوقاف العرادي الخيرية التي تقدر قيمة أصولها الوقفية بنحو 300 مليون ريال [60]، وتسعى أوقاف العرادي الخيرية إلى ابتكار حلولٍ عملية تسهم في معالجة الفقر وتنمية الفقراء لإيصالهم إلى الاكتفاء بالشراكات الفاعلة والبرامج الملموسة والمؤثرة والمستدامة، إذ تستثمر باستخدام نماذج تمويل مختلفة، في مؤسسات اجتماعية ذات تأثير كبير تعمل على التخفيف من حدة الفقر [61].

هذا وخصصت العديد من المؤسسات الاجتماعية القائمة على الأوقاف في المملكة العربية السعودية نسبة من نفقاتها السنوية لتطوير البنية الأساسية فيما يتعلق بالقطاع الاجتماعي السعودي عمومًا مثل مؤسسة سالم بن محفوظ الأهلية ووقف الموسى ومؤسسة السبيعي الخيرية ومؤسسة الراجحي الإنسانية. وابتكرت أوقاف نورة الملاحي، على سبيل المثال، تخصصًا فريدًا لتمكين المنظمات غير الربحية في مجال التقنية، وأنشئ فريق الأوقاف مركزًا لوسطاء المنظمات التقنية غير الربحية داخل مكاتبهم التي جرى تجديدها حتى يتمكنوا من دعم المنظمات غير الربحية في إنشاء الموقع الخاص بها وتصميمه، وتصميم برامج تخطيط موارد المؤسسات وإدارة تجربة العملاء، بالإضافة إلى تطوير منصات جمع التبرعات.

5-2 تحليل الفجوات

يتمثّل الهدف من هذا القسم في تحليل الفجوات المتعلقة بمواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030.

1-5-2 الأساليب

استُخدم "إطار بسيط لتقييم الطلب والعرض" للكشف عن الفجوات المتعلقة بالمواءمة بين الأوقاف والتنمية. ويتضمن الإطار ثلاثة عوامل للطلب وثلاثة عوامل للعرض. وتُمثّل عوامل الطلب العوامل التي تؤثر على الحاجة إلى تمويل الأوقاف لكل هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. إذ تستجيب لمقياس الطلب 1) من خلال تقدير النسبة المئوية للسكان الذين لم يُجر تلبية احتياجاتهم، وحجم الطلب 2) من خلال تقدير مستوى تحقيق النتائج مقارنةً بالمعايير العالمية، و3) والطبيعة المُلحة للطلب من خلال تحديد مدى أساسية الحاجة بناء على نظريات الاحتياجات.

تُمثّل عوامل العرض، من ناحيةٍ أخرى، العوامل التي تُساعد على تقدير قيمة واستدامة إسهامات الأوقاف لكل هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. وتستحوذ على 1) حجم الإنفاق المقدر بإجمالي الإنفاق الحالي للأوقاف، و2) جهود العرض المقدر بعدد الأوقاف التي يُشكل هذا المجال محورًا رئيسًا لها، و3) استدامة العرض المقدر بمدى تأثير الأوقاف على السوق الربحي تأثيرًا فعالًا.

لقد استُخدم إطار تقييم الطلب والعرض، نظرًا للبيانات غير الكاملة والمجزأة المتاحة عن الطلب والعرض في مجالات التطوير في المملكة العربية السعودية، مزيجًا من المعايير الكمية والنوعية للمساعدة على التوصل إلى حكمٍ شامل، وقيّم كل مجال تطوير على أساس كل معيار باستخدام مقياس تقييم يتراوح بين 1 و4 من خلال مزيج من البيانات ومدخلات الخبراء والحكم. ويقدم الملحق (أ) عرضًا موجزًا لكيفية تعريف كل معيار وكذلك مصادر البيانات.

2-5-2 الخاتمة

وجدنا من بين عددٍ كبير من مجالات التنمية الممكنة أن جهود الأوقاف تتركز في بعض أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. وكشف تحليلنا للعرض والطلب عن فرصٍ في مختلف المجالات مع ظهور ثلاثة أنواع متميزة من الفجوات ـ "الفجوات الكمية" و"الفجوات النوعية" و"الفجوات التخصصية" (الرسم البياني 3). لكل نوع من أنواع الفجوات قمنا بتسليط الضوء مجالات التنمية الأكثر الحاحاً (الجدول 3).

الفجوة الكمية: يؤدي ارتفاع الطلب وانخفاض العرض الى فجوة كمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. من أبرز

.الرسم البياني 3: أنواع الثغرات الثلاثة الموجودة في مواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية



*** الجدول 3: أمثلة ضمن كل نوعٍ من أنواع الثغرات الثلاثة**

	أهداف التنمية المستدامة	رؤية المملكة العربية السعودية 2030
فجوة كمية	8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	2-4 ضمان المساواة في الوصول إلى فرص العمل
	9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	3-4 تمكين إيجاد فرص العمل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنشآت متناهية الصغر
	16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	3-5 المشاركة الفعالة مع المواطنين
	17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	3-3 إطلاق العنان لإمكانيات القطاعات غير النفطية
فجوة نوعية	3 الصحة الجيدة والرفاه	2-2 تشجيع اتّباع أسلوب حياة صحي
	4 التعليم الجيد	1-4 تطوير رأس المال البشري بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل
	1 القضاء على الفقر	3-6 تمكين التأثير الأكبر للقطاع غير الربحي
	10 الحد من أوجه عدم المساواة	
فجوة تخصصية	11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	3-2 تحسين مستوى المعيشة في المملكة العربية السعودية
	7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	4-2 ضمان الاستدامة البيئية
	14 الحياة تحت الماء 15 الحياة في البر	4-5 حماية الموارد الحيوية للأمة
	13 العمل المناخي	

* تتغير التقييمات بمرور الوقت والمناطق وغيرها من العوامل السياقية، ويمكن لقادة الأوقاف إجراء تحليلٍ مماثل لسياقات محددة.

المستهدفات ذات الفجوات الكمية في المملكة هي مستهدفات خلق فرص العمل والتمكين الاقتصادي ودعم الصناعة والابتكار. في حين أن العديد من المؤسسات الوقفية في المملكة العربية السعودية قد تحولت من تقديم الدعم المباشر للفئات المحتاجة إلى تقديم برامج تمكينية، إلا أن نسبة الإنفاق في مجالات التمكين هذه منخفضة نسبيًا. في المقابل، فإن عدد السكان المتأثرين بهذه المجالات التنموية كبير.

الفجوة النوعية: في بعض المجالات يكون الطلب والعرض متكافئين بشكل معقول ولكن جودة النتائج تكون ضعيفة. من أبرز المستهدفات ذات الفجوة النوعية في المملكة هي المستهدفات المتعلقة بالصحة والتعليم. إن الإنفاق الوقفي في مجالي التعليم والصحة مرتفع نسبياً ولكن النتائج من حيث تحقيق مستهدفات التنمية في هاتين المجالين، على سبيل المثال، تنمية المهارات المهنية للشباب أو ممارسات الصحة الوقائية العامة منخفضة، منخفضة.

الفجوة التخصصية: هناك مستهدفات تنموية لها طلب منخفض من حيث الدرجة بسبب انخفاض الطلب الشعبوي لها ولكنها مهمة ويكاد يكون الجهد المبذول لأجلها من الأوقاف غير موجود. تشمل أمثلة هذا النوع مستهدفات حماية البيئة والعمل المناخي والحفاظ على الفنون والثقافة المحلية. قد يكون عدد السكان المهتمون بهذه المستهدفات قليل والحاجة ليس ملحة حسب نظريات الاحتياجات ولكن العرض من الأوقاف أقل حتى من حجم هذا الطلب..

6-2 الخاتمة

تُشير تقديراتنا، استنادًا إلى البيانات الأولية التي جرى الحصول عليها من السلطات العامة والبيانات الثانوية الواردة من الدراسات المستندة إلى العينات، إلى أن المملكة العربية السعودية موطنًا لأكثر من 113 ألف مؤسسة وقفية تقدر قيمة أصولها بما لا يقل عن 232 مليار ريال وتنفق ما يقارب 7.4 مليار ريال سنوياً في مجالات متوائمة مع رؤية المملكة 2030، و6.1 مليار ريال سنوياً في مجالات متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة.. ويناقش الفصل التالي الأدوات والأطر اللازمة لتعزيز الاتساق بين الأوقاف وأهداف التنمية.

الملحق (أ)

عناصر إطار تقييم الطلب والعرض

المعلمات	الوحدة أو الأساس لتحديد المستويات من 1 إلى 4	مصادر البيانات
عوامل الطلب		
اتساع الاحتياج	نسبة المتأثرون من أفراد المجتمع أو المحتاجون لهذه التنمية	• الإحصاءات السكانية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء • تقارير الوزارات ذات العلاقة • تقديرات خبراء التنمية في المملكة
عمق الاحتياج	مستوى تحقيق مستهدفات التنمية في المجال	• أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية - التقرير الإحصائي للوضع الراهن (2018) • تقرير التقدم الذي حققته الرؤية (2018)
ضرورة الاحتياج	مدى أساسية الاحتياج حسب نظريات الاحتياجات	• نظريات التنمية البشرية والاحتياجات
عوامل العرض		
حجم الانفاق	اجمالي الانفاق الجاري حسب الأوقاف	• بيانات الأوقاف العامة والتقديرات المبنية على دراسات لعينات من الأوقاف
حجم الجهد	عدد الأوقاف التي يعتبر المجال مجال تركيز رئيسي لها	• بيانات الأوقاف العامة والتقديرات المبنية على دراسات لعينات من الأوقاف
الاستدامة	مدى توفر الرغبة والقدرة الشرائية وتوفر الأعمال	• تقديرات خبراء التنمية في المملكة

الحواشي

1. Matic, N., & Alfaisal, B. (2012). Empowering the Saudi social development sector. *The Fletcher Forum of World Affairs, 36*(2), p. 11.

2. Ministry of Justice: eServices. (2020). https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/Pages/default.aspx

3. General Authority for Awqaf Regulation. (2016). https://www.awqaf.gov.sa/ar/Regulations

4. Annual Report. (2019). General Authority of Awqaf.

5. Ministry of Human Resources and Social Development:Strategic Objectives. (2020). https://hrsd.gov.sa/en/page/strategic-objectives

6. Chamber of Commerce. Awqaf Committee. (2020). https://www.chamber.sa/SectoralCommittees/ChamberCommittees/comm50/Pages/default.aspx

7. Al-Asaker, Rashid. (2011). *The legal awqaf and charitable works of King Abdulaziz in the city of Riyadh: a documentary study*. Riyadh: Prince Salman bin Abdulaziz Chair for Historical and Cultural Studies of the Arabian Peninsula. King Saud University. pp. 18-21.

8. Bureau of Experts at the Council of Ministers. (1967). Supreme Council of Awqaf Regulation 1387H

9. Ibid.,3.

10. User Manual for Requesting Waqf Registration. (2020) https://www.awqaf.gov.sa/ar/Regulations/

11. User Manual for Requesting Approval on Establishing a Waqf Investment Fund. (2020) https://www.awqaf.gov.sa/ar/Regulations/

12. Personal communication with employees at the GAA. (2020)

13. Ibid.

14. Public Awqaf Data. (2020). GAA.

15. Waqf Economics Report. (2018). Awqaf Committee. Asharqia Chamber of Commerce. https://www.chamber.org.sa/sites/Arabic/InformationsCenter/

16. Alzomaia, T., Alhusini, A. (2017). *Enhancing The Productivity of Saudi Endowments*. Center for Research & Intercommunication Knowledge. Riyadh.

17. Koshak, Afnan E., «EXPLORING, EXAMINING, AND EXPLAINING HOW PARTICIPATORY GOVERNANCE ADDS VALUE TO SAUDI FOUNDATIONS' PHILANTHROPIC STRATEGY» (2019). Dissertations. 153. https://digital.sandiego.edu/dissertations/153

18. Alajlan, Abdullah. (May 15, 2019). The size of awqaf economies has not kept pace with the growth of the national economy. *Al Riyadh Newspaper*. http://www.alriyadh.com/1755700

19. Hakeem, Rana. (April 25, 2014). 500 billion awqaf Assets in the Kingdom, 55% of which are white lands of no use. *Al Eqtisadiah Newspaper*. https://www.aleqt.com/2014/04/25/article_843861.html

20. Ibid., 18.

21. Alsolami, Salman. (February 28, 2016). 10 billion Kindgom's awqaf size, led by Makkah and Madinah. *Okaz Newspaper*. Retrieved from https://www.okaz.com.sa/article/1045230/

22. Ibid., 16.

23. Thabat Company for Real Estate Development and Management. (11 May, 2013). Al-Razeen: The value of endowments in the Kingdom exceeds 500 billion, according to the market value. *Thabat Company*. http://www.thbatq.com/585-585

24. Hamed, Abdullah. (22 October, 2016). 325 million riyals are the revenues of endowments in the Kingdom annually. *Al Eqtisadiah Newspaper.* https://www.aleqt.com/2016/10/22/article_1096159.html

25. Ibid., 15.

26. Ibid.

27. Ibid., 15.

28. Saudi Arabia: USD 7.5 billion $ 7.5 billion, the cost of «Abraj Al Bait», in conjunction with the largest expansion in history of the Grand Mosque. (10 November, 2011). *Arabian Business*. https://arabic.arabianbusiness.com/business/real-estate/2011/nov/10/61321

29. King Abdulaziz Waqf. GAA: Waqf Models. https://www.awqaf.gov.sa/ar/awqaf-sector

30. Saudi reveals his Islamic endowment of $16 billion during Snapchat interview. *Al Arabiya English.* (17 April, 2017). https://english.alarabiya.net/en/media/digital/2017/04/17/Saudi-businessman-reveals-his-Islamic-endowment-of-16-billion-during-Snapchat-interview.html

31. Ibid., 16.

32. Aqwaf Sulaiman Bin Abdulaziz Al-Rajhi Holding Company. (2020). https://www.asrhc.com/

33. Personal communication with Awqaf Almosa General Director.

34. Khalid, Rawan. (1 October, 2018). «Al-Jabr» reveals the size of charitable donations to the family .. Soon, a huge project will open in Al-Ahsa. Hasa News. https://www.hasanews.com/6541719.html

35. Al-Ghazal, Zuhair. (10 October, 2013). 15 million from Al-Jabr Awqaf for the construction of Family Development Complex in Al-Ahsa. Almadina Newspaper. https://www.al-madina.com/article/258510

36. Ibid., 34.

37. Personal communication with Awqaf Abdullah Taha Baksh General Director. (2019)

38. King Abdulaziz University. Home: KAU Hospital: Pediatric Nephrology Center Excellence. (2020). https://pnce.kau.edu.sa/Pages-AboutusAr.aspx

39. GAA. Licensed Funds. (2020). https://www.awqaf.gov.sa/ar/box-certificate/licensed-boxes

40. Prince Mishaal bin Majid chairs the meeting of the Local Council for the Development of Jeddah Governance. (19 December, 2011). Saudi Press Agency. https://www.spa.gov.sa/954026

41. King AbdulAziz University. KAU Endowment. (2020). https://waqf.kau.edu.sa/Default-808-AR

42. Bukazi, Amal. (15 June, 2015). Riyadh: Expectations that 9 endowment towers will pump about SAR 4.9 billion annually to King Saud University. *Asharq Al-Awsat*. https://archive.aawsat.com/details.asp?section=43&article=573948&issueno=11522#.X1TDgHlLiUk

43. 3 towers, 500 million, and a billion land establish «petroleum and minerals» awqaf. (30 May, 2012). https://www.aleqt.com/2012/05/30/article_662139.html

44. Doroob. Projects and Initiatives: Endowments. http://site.doroobsa.com/en/doroob-endowments

45. King Faisal Foundation: The pillars of KFF. https://www.kff.com/

46. Eng. Al-Rajihi Inaugurates SAR 500 Million Community Fund to Mitigate Impacts of COVID-19 Pandemic. (2020). Saudi Press Agency. https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=en&newsid=2053862

47. Health Endowment Fund receives SR1bn in donations. (6 May, 2020). Saudi Gazette *Newspaper*. https://saudigazette.com.sa/article/592735

48. Personal communication with Saleh Hamza Serafi Foundation CEO.

49. Qiblat Aldonya. Makkawi.com: About us. (2020) https://www.makkawi.com/%D9%85%D9%86-%D9%86%D8%AD%D9%86

50. Jood Award. Categories of the award. (2020). https://joodaward.com/p/categories-of-the-award/14

51. Saleh Al-Rajhi Awqaf. Departments: Farm Department. (2020) http://www.rajhiawqaf.org/AR/DEPARTMENTS/FARM_DEPT/Pages/default.aspx

52. One billion Saudi riyals for the first endowment to support small and medium enterprises. (24 September, 2024). *Al Bayan*. https://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2014-09-24-1.2207673

53. Namaa Al-Munawara. (2020). https://nm.sa/ar/

54. Al-Majdouie Foundation. Our projects. (2020). http://www.almajdouie.org/projects/1

55. Al-Ohali Foundation. Business Incubators. (2020). http://ohalifoundation.com/

56. Vision 2030. National Transformation Program. (2020). https://vision2030.gov.sa/en/programs/NTP

57. Ibid., 16.

58. Ibid., 39.

59. Princess Alanoud Foundation: About the Foundation. (2020). http://www.alanood.org.sa/Ar/AboutUs/Pages/aboutus.aspx

60. Personal communication with the Programs Director of Al-Aradi Charitable Awqaf.(2020).

61. Al-Aradi Charitable Awqaf. About us. (2020). https://al-aradi.org/about/





الفصل

03

إطار عمل مواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية

يتناول هذا الفصل الطرق التي يمكن من خلالها التزام قطاع الأوقاف بالمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، إذ يناقش هذا الفصل مواءمة الوقف مع أهداف التنمية المستدامة نظرًا لوجود تداخل كبير بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 كما هو موضح في الجدول 1-3، فضلًا عن التزام المملكة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنطبق النقاشات بالقدر ذاته على رؤية 2030. وستعتمد المساهمة المحتملة للقطاع الوقفي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 على حجمه وتأثيره على مختلف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتشمل الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 تحديدًا البندين: 6-3-1 دعم **نمو** القطاع غير الربحي و6-3-2 تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق **أثرٍ** أعمق.

ومن هذا المنطلق، يمكن مناقشة العوامل التي يمكن أن تعزز دور القطاع الوقفي في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 في إطار مواضيع عامة تتعلق بتعزيز نمو القطاع الوقفي وقدرته الإنتاجية وزيادة أثره، ويمكن تحقيق ذلك عبر ثلاثة مستويات؛ المستوى الأول، مواءمة أغراض الأوقاف بحيث يمكن للقطاع أن يساهم في مختلف أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030؛ المستوى الثاني، تقديم المبادئ التوجيهية والمعايير الدولية التي يمكن تطبيقها على أصول / مشروعات الأوقاف لزيادة حجمها وقدراتها على الإسهام في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030؛ وأخيرًا، حيثما يمكن استخدام عائدات الوقف الاستثماري للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030، فينبغي إجراء الاستثمارات ذاتها بطريقة مستدامة من خلال الامتثال للمبادئ التوجيهية الدولية بشأن الاستثمارات المسؤولة. وترد أدناه المسائل المتعلقة بكل مستوى من مستويات مواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 المُحددة أعلاه.

1-3 الغرض من الوقف وأهداف التنمية المستدامة / رؤية 2030

ستعتمد مساهمة الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 على عاملين مرتبطين بالغرض منها. أولهما، كما هو مبين في الفصل الأول، يمكن إنشاء الوقف لأغراضٍ مختلفة يمكن تصنيفها على أنها خاصة / عامة ودينية / خيرية (انظر الجدول 1-6). ويتمثل الغرض من أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 في الوقف الاجتماعي الذي يخدم بعض الاحتياجات الاجتماعية أو الاقتصادية للجمهور. وثانيهما، بما أن الغرض من الوقف والمستفيدين منه قد تم تحديده في صك منشئ الوقف، فإن مدى مساهمة الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 سيعتمد أيضًا على ما إذا كان الوقف قائمًا بالفعل أم أنه جديد. ونناقش أدناه الآثار والمسائل الناشئة عن الغرض من الوقف بشأن الوقف الحالي والجديد فيما يتعلق بمساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030.

1-1-3 الوقف الحالي وأهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030

لم تكن معظم الأوقاف القائمة التي أنشئت في الماضي تراعي مشكلات محددة حُددت في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، وبدلاً من ذلك، يخدم الوقف الاجتماعي أغراضًا اجتماعية معينة كانت ذات صلة بالوقت التي أنشئت فيه، وتُشير الأدلة من الأوقاف التاريخية إلى أنها حققت مجموعة متنوعة من الأغراض الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن ربط العديد من هذه الأغراض بالأهداف الأوسع نطاقًا المحددة في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. ويرد في الجدول 3-1 بعض الأمثلة على أغراض الأوقاف التاريخية التي ساهمت في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية العامة من أهداف التنمية المستدامة

يُشير الجدول 3-1 إلى أن أغراض بعض الأوقاف التي أنشئت في الماضي مثل إصلاح الكتب وإضاءة الشموع والمصابيح قد لا تكون ذات صلة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، وقد يتطلب ذلك تغيير الأهداف والمستفيدين أو كليهما من بعض الأوقاف القائمة لسد احتياجات الوقت الحاضر على نحوٍ أفضل. ومع ذلك، فإن مبادئ الشريعة التي تحكم الأوقاف تعطي الأولوية لرغبات منشئ الوقف المحددة في صك الوقف، وفي حين تتيح المبادئ التوجيهية الشرعية المرونة في تحديد أغراض الوقف وأشكاله عند تخصيصها مسبقًا، فإنها تقيد تغيير أهداف الوقف دون موافقة منشئ الوقف وتفويضه بأثرٍ رجعي. ويمكن أن يحد هذا من بعض إسهامات الأوقاف الحالية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة عمومًا وأهداف التنمية المستدامة خصوصًا.

2-1-3 الوقف الجديد وأهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030

في ضوء مرونة تحديد الغرض من الأوقاف عند إنشائها، يمكن للوقف الجديد تلبية أهداف التنمية المستدامة من خلال إدراج

الجدول 3-1: أغراض الأوقاف التاريخية وأهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة	أمثلة على أنواع وأغراض الوقف التاريخي
الهدف الأول القضاء على الفقر	رعاية الأيتام ومساعدة كبار السن والمسافرين والمدينين، ووقف الضمان الاجتماعي لذوي الإعاقة ودفع الضرائب عن الفقراء وتقديم إعانات للسجناء الفقراء ومساعدة التجار المفلسين.
الهدف الثاني القضاء التام على الجوع	توزيع الخبز والغذاء والفواكه وأدوات الطهي للمحتاجين وتزويد المزارعين بالأدوات الزراعية واستصلاح الأراضي الزراعية والحفاظ على البذور واستضافة الضيوف الوافدين إلى القرية.
الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه	علاج الأمراض المعدية وبناء المستشفيات للمحتاجين وصناعة الأدوية للمرضى وصناعة أدوية أمراض العيون وتقديم الخدمات للمكفوفين وتعيين الأطباء في المستشفيات.
الهدف الرابع التعليم الجيد	بناء المكتبات وتعليم الكتابة وتوظيف المعلمين المؤهلين وتقديم المنح الدراسية والالتحاق بالمدارس الداخلية وأخذ الطلاب في نزهات وتوفير القرطاسية والملابس لهم وإصلاح الكتب والملابس للطلاب الفقراء والتبرع بالكتب وأخذ الطلاب في نزهات بالإضافة إلى التبرع بالكتب العلمية.
الهدف الخامس المساواة بين الجنسين	مأوى نسائي ودور للمسنات تلبي احتياجات الأرامل والنساء الفقيرات.
الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحة	توفير المياه وتوزيعها وحفر آبار المياه وإمدادات المياه الساخنة للوضوء في الشتاء والحمامات والمغاسل.
الهدف السابع الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة	إضاءة الشموع والمصابيح في المساجد والمآذن، وتوفر الحطب والفحم للفقراء والمحتاجين.
الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد	إنشاء المصانع ومساعدة التجار المفلسين) زراعة خشب الصمغ وتطوير زراعة الحرير ومحلات الحرف اليدوية والمطاحن.
الهدف التاسع الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	دعم بناء المصانع وإصلاح الأرصفة وتوفير النقل على الأنهار والصيانة والإصلاحات بعد الكوارث الطبيعية وتقديم خدمات البنية التحتية المختلفة مثل الطرق والجسور وأبراج الساعات والنوافير.
الهدف العاشر الحدّ من أوجه عدم المساواة	المساعدة في دفع المهر ومساعدة الفقراء ودفع الضرائب للفقراء وإرسال الأشخاص للحج وتوفير ملابس لليتامى وتقديم إعانات للسجناء الفقراء وخدمة المكفوفين وترتيبات الزواج.
الهدف الحادي عشر المدن والمجتمعات المحلية المستدامة	الحفاظ على المعالم الأثرية في المدن والمخيمات الترفيهية وبناء دور الضيافة والاستراحات ومحو الكتابة على الجدران، وإصلاح النوافير وأماكن الاستراحة والحفاظ على جماليات المدينة وبناء الجسور وصيانتها بعد الفيضانات وبناء الحدائق.
الهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	منع هدر الطعام (جمع بقايا الطعام وتقديمها للحيوانات).
الهدف الثالث عشر العمل المناخي	تجميل البيئة بزراعة النباتات والأشجار، وغرس الأشجار على ضفاف الأنهار والحدائق وبساتين الحدائق والمروج والمراعي والغابات.
الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء	تنظيف البحيرات.
الهدف الخامس عشر الحياة البرية	تقديم الخبز لحيوانات الشوارع وبناء مروج للحيوانات وبناء بيوت الحمام وحماية الطيور وتوفير المياه للحيوانات ورعاية الحيوانات المريضة والمهجورة وتحسين سلالات البذور والحيوانات.
الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية	الدعم اللوجستي للجيش ودعم القوات البحرية وضمان السلامة على الطرق وحماية حقوق المرضى وعلاج السجناء في الليالي المقدسة وإدارة السلامة على الطرق.

المصدر: مؤسسة الأبحاث الألمانية (2014) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (2017: الإصدار 58).

الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الحالية ضمن الأغراض، وتتطلب مواءمة أهداف الأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 فهماً للقضايا والأهداف المحددة في وثائق الرؤية هذه حتى يمكن إنشاء الوقف للمساهمة في تحقيقها، ويمكن للوقف الجديد أن يدمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والعمليات وسلاسل القيمة والإفصاح وإعداد التقارير.

وطبقًا لما ورد في الفصل الأول، يمكن إنشاء الوقف المعاصر في شكل وقف عقاري أو وقف استثماري أو وقف شركة / مؤسسة اجتماعية، ويمكن أن تكون الفوائد المتأتية من الوقف في شكل عوائد نقدية أو حقوق انتفاع أو توفير سلع وخدمات، وفي حين أن الوقف العقاري ووقف الاستثمار يمكن أن يُدر عائدات يستطيع المستفيدون الاستفادة منها، فإن وقف الشركات ينتج سلعًا أو يُقدّم خدمات اجتماعية. ويوضح الجدول 3-2 كيف يمكن لمختلف أشكال الوقف الجديد أن تساهم في الموضوعات الشاملة العامة لأهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على مستوى الفروع.

> فإن مبادئ الشريعة التي تحكم الأوقاف تعطي الأولوية لرغبات منشئ الوقف المحددة في صك الوقف، وفي حين تتيح المبادئ التوجيهية الشرعية المرونة في تحديد أغراض الوقف وأشكاله عند تخصيصها مسبقًا، فإنها تقيد تغيير أهداف الوقف دون موافقة منشئ الوقف وتفويضه بأثرٍ رجعي

الجدول 3-2: المواضيع الشاملة لأهداف التنمية المستدامة وأهداف أقسام رؤية 2030 وأنواع الوقف

الموضوعات الشاملة لأهداف التنمية المستدامة	أهداف القسم الاجتماعي والاقتصادي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030	الوقف العقاري	الوقف الاستثماري	الوقف المؤسسي
1- تقديم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية	1-2 تحسين خدمة الرعاية الصحية 3-6 تمكين القطاع غير الربحي من تحقيق أثر أكبر	X	X	X
2- القضاء على الجوع وسوء التغذية	2-2 تعزيز أسلوب حياة صحي 2-4 ضمان المساواة في الحصول على فرص العمل	X	X	X
3- سد فجوة البنية التحتية	2-2 تحسين الظروف المعيشية في المدن السعودية	X	X	
4- تحفيز التصنيع الشامل والمستدام	1-3 تعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد 2-3 إطلاق العنان لإمكانات القطاعات غير النفطية 2-6 تمكين المساهمة الاجتماعية للشركات	X	X	X
5- خلق فرص عمل كاملة ومفيدة للجميع وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة	1-4 تنمية رأس المال البشري بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل 3-4 تمكين خلق فرص العمل من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة	X	X	X
6- حماية النظم البيئية	3-2 ضمان الاستدامة البيئية	X	X	X
7- تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة	6-2 توفير بيئة تمكينية للسعوديين 3-5 التواصل الفعال مع المواطنين 1-6 تمكين تحمل المواطن للمسؤولية	X	X	

المصدر: مقتبس من مؤلف من الأمم المتحدة (2015أ و2015ب) وإدارة الخدمات العامة (2015ب).

3-2 تعزيز القدرة التنموية والإنتاجية للقطاع الوقفي

تعتزم رؤية 2030 زيادة مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%. [1] وبما أن الأوقاف راسخة في المعتقدات الدينية، فإن تطوير القطاع الوقفي يمكن أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، ويتناول هذا القسم العوامل التي يمكن أن تساعد في تعزيز حجم القطاع من خلال إنشاء أوقاف جديدة وتطوير الأوقاف الموجودة ودراسة الجوانب التشغيلية المختلفة التي يمكن أن تعزز القدرة الإنتاجية وتحسن كفاءة الوقف وفعاليته، وفي هذا الصدد، يمكن استخدام العديد من المبادئ التوجيهية والمعايير الصادرة عن المنظمات الدولية وهيئات وضع المعايير لتحديد كيفية تحسين أداء القطاع الوقفي وأثره.

نشرت عدة منظمات دولية مختلفة وثائق تحدد المبادئ التوجيهية والسياسات والمسائل التي قد تكون ذات صلة بتطوير قطاع الأوقاف، وتشمل هذه الوثائق من بين أمورٍ أخرى وسائل التنفيذ المحددة في خطة عام 2030 التي يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، [2] **المبادئ الأساسية لتشغيل الوقف الفعال والإشراف عليه التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية وبنك إندونيسيا ومجلس الوقف الإندونيسي**، ومعايير **حوكمة الوقف** الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ونتناول أدناه العوامل الرئيسة التي يمكن أن تساعد في زيادة الأصول وجعل مشروعات القطاع الوقفي أكثر كفاءة وفعالية في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030.

3-2-1 اتساق السياسات والمؤسسات

تدعو خطة عام 2030 إلى الالتزام "بتحقيق الاتساق بين السياسات وتوفير بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن جانب جميع الجهات الفاعلة" التي تشمل القطاع غير الربحي. [3]، ويحدد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة تحديدًا، **الاتساق في السياسات والمؤسسات** على أنها وسائل التنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الهدف 17-14 الذي يحدد تعزيز "**اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة**" والهدف 17-15 الذي ينص على أن البلدان يجب أن "تضع وتُنفذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة". [4]

توفر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إطار عمل اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمساعدة الحكومات على تكييف "الآليات والعمليات والممارسات المؤسسية من أجل اتساق السياسات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة". [5] ويتألف إطار عمل اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة من ثلاثة مكونات رئيسية؛ أولهما، وضع إطار تحليلي جديد لفهم اتساق السياسات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمسارات المستهدفة، وسيشمل ذلك مراعاة مختلف أصحاب المصلحة ومصادر التمويل المتنوعة وإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياسات وتقييم التأثير على أهداف التنمية المستدامة؛ وثانيهما، وضع الإطار المؤسسي الذي يراعي السياسات خارج الانعزال القطاعي ويضع سياسات تكميلية عبر القطاعات للنهوض بأهداف التنمية المستدامة؛ وأخيرًا، وضع إطار للرصد بغية تتبع التقدم المحرز في السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة واتخاذ قرارٍ مستنير بشأنها من خلال زيادة التآزر وتخفيف المفاضلات بينها.

تتمثل إحدى طرق ضمان اتساق السياسات في مواءمة القطاع الوقفي مع الاستراتيجيات الوطنية التي تركز على التنمية المستدامة، وطبقًا لما ورد في الفصل الأول، فإن قانون الوقف الذي تم سنه في المغرب عام 2010 مثالٌ جيد إذ يشترط القانون على وزارة الأوقاف وضع استراتيجية أوقاف تتماشى مع الرؤية المغربية لعام 2030 وتحسن ثقافة الأوقاف من خلال تعزيز مختلف جوانب الأوقاف بما في ذلك حفظها وحوكمتها. [6] وعلاوةً على ذلك، يجب أن تُحدد السياسات المتعلقة بتطوير الوقف عوامل التمكين المختلفة التي يمكن أن تعزز نمو القطاع وأثره، وتؤكد مبادئ الوقف الأساسية على الحاجة إلى التعاون بين إدارة الوقف وجميع السلطات ذات الصلة وتحديد ثلاثة شروط مسبقة لوضع نظام أمثل لإدارة الوقف ليكون إطارًا راسخًا لوضع سياسة إدارة الوقف وبنية تحتية عامة متطورة وإطارًا واضحًا لأنشطة التحصيل والاستثمار والإدارة والصرف. [7]

3-2-2 تمكين البيئة القانونية والتنظيمية

تتناول خطة عمل أديس أبابا أن التعبئة والاستخدام الفعال للموارد المحلية أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يتطلب بيئات مُمكِّنة تشمل سيادة القانون ومكافحة جميع أشكال الفساد على جميع المستويات. [8] وتتمثل الخطوة الأولى لزيادة دور الوقف في تحقيق التنمية المستدامة في إنشاء إطار قانوني وتنظيمي داعم يمكن أن يزدهر فيه القطاع الوقفي، وكما يتضح في الفصل الأول، يُعد قانون الأوقاف في بعض البلدان إما غير مُسن أو غير ساري مقارنةً بالقوانين التنظيمية الأخرى، وثمة حاجة لإضفاء الشرعية على الأوقاف في الأنظمة القانونية من خلال وضع قانون ساري يحدد خصائص الوقف التي يمكن أن تعزز عملية الحفاظ عليه وتطويره. [9]

تُحدد المبادئ الأساسية للوقف الأساس القانوني وعملية الإشراف على الوقف باعتبارهما عنصرين أساسيين لنظام الوقف، [10] وتحدد مبادئ الوقف الأساسية بنية تحتية عامة متطورة لإدارة الوقف والإشراف عليه تشمل (1) المعايير والقواعد الوطنية الشاملة والملائمة لإدارة ومحاسبة الوقف؛ (2)نظام المراجعة

والمحاسبين الخارجيين المستقلين؛ (3) توافر النُّظَّار الأكفاء والمهنيين ذوي المعايير الأخلاقية التقنية والإسلامية الشفافة؛ و (4) توافر الإحصاءات الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية. [11]

تتعلق مبادئ الوقف الأساسية من 1 إلى 6 بالأسس القانونية التي تنص على وجود قوانين وأنظمة وأطر قانونية لإدارة الوقف والإشراف عليه وتحدد أنواعًا مختلفة من أصول الوقف والأنشطة المسموح بها ومعايير الترخيص وأساليب نقل إدارة الوقف ودور المشرف في الموافقة على الاستحواذ على مؤسسات وأصول الوقف. وعلاوةً على ذلك، تطرح مبادئ الوقف الأساسية من 7 إلى 12 إطارًا للإشراف على الوقف يحدد مهام الجهات التنظيمية المتعلقة بالإشراف على إدارة الوقف. وينبغي أن تعمل الهيئة العليا مثل مجلس الوقف بوصفها جهة تنظيمية وتشرف على الأنشطة التي تضمن من بين أمور أخرى، "الامتثال للشريعة والشفافية المالية والكفاءة الاقتصادية". [12] وسيتطلب ذلك وضع نظام دعم قوي، مثل تعزيز دور هيئة الرقابة الشرعية وتوحيد نظام محاسبة الوقف وإعداد التقارير المالية وتقييم أداء إدارة الوقف ونظام مراقبة الكفاءة التشغيلية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية على المستفيدين (الموقوف عليه)، والتعاون مع المؤسسات المالية ومؤسسات خدمات التمويل الإسلامي البالغ الصغر. [13] ويمكن تعزيز كفاءة وفعالية مجلس الوقف ذاته على المستوى الوطني حتى يتمكن من بناء قدرات مديري الوقف (الناظر) بإجراء البحوث والتطويرات التي تعمل على تحسن الإدارة فضلًا عن التطورات المؤسسية.

3-2-3 الحوكمة والإدارة

يتعلق أحد التحديات التي تواجه الوقف والمحددة في الفصل الأول بإدارة الوقف وحوكمته من الأفراد المعتمدين والدولة، وسيقتضي زيادة أثر قطاع الأوقاف تحسين حوكمة الوقف وإدارته على الصعيدين الخاص والعام من خلال إدخال أفضل المعايير والممارسات، وتحدد المبادئ الأساسية للوقف المسائل المتعلقة بحوكمة الوقف وإدارة المخاطر والحوكمة الشرعية بوصفها عناصر أساسية لنظام تنظيمي سليم للوقف، وإدراكًا بأن ممارسات الحوكمة الجيدة قد تُسهم في تعزيز كفاءة وفعالية عمليات الوقف وزيادة العوائد على المدى القصير وتؤدي إلى تحقيق النمو والاستدامة على المدى الطويل، فقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) معيارًا منفصلًا حول حوكمة الوقف، إذ تتمثل أهداف المعيار في: "تعزيز ودعم القيم الأساسية للأوقاف وممارسات الحوكمة الخاصة بها؛ ووضع المبادئ والمفاهيم الأساسية لحوكمة الوقف على أساس أفضل ممارسات الحوكمة المتبعة، بما يتناسب مع طبيعة الوقف الخاصة؛ وتعزيز ثقة الجمهور وأصحاب المصلحة في مؤسسة الوقف. [14] ويستند إطار الحوكمة إلى ركائز الحوكمة المؤسسية الخمس المتمثلة في المساءلة والإنصاف والشفافية والمسؤولية والامتثال لأحكام الشريعة. [15]

تُميّز (أيوفي) بين أمين حفظ الوقف ومديريه حيث يؤدي الأول دور الحوكمة ويتولى الأخير مهام الإدارة، [16] ويمكن فصل شؤون الحوكمة والإدارة حسب حجم الوقف، ويجب أن يكون المديرون أكفاء ومهنيين ويديرون عمليات الوقف وفقًا لأهدافه، [17] وتؤكد المبادئ الأساسية للوقف على أن معايير اختيار مديري الوقف ينبغي أن تشمل المهنية وفهم مبادئ الشريعة، ويمكن للهيئات التنظيمية وضع مبادئ توجيهية "ملائمة ومناسبة" لكبار مديري الوقف لضمان جودة الكفاءة المهنية وتعزيز مصداقية المنظمة. [18]

ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهيكل الحوكمة في توفير معلومات دقيقة وكافية وفورية لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من اتخاذ قراراتٍ مستنيرةٍ بشأن تحقيق الأهداف والأداء التشغيلي والأثر الاجتماعي والمالي وحقوقهم ومواصلة ارتباطهم بالوقف. [19] وينبغي أن يكون لمؤسسات الوقف سياسة إفصاح وشفافية وأن تُجري اتصالات دوريًا مع أصحاب المصلحة وتُصدر تقارير سنوية تشمل التقارير المالية وتُجري مراجعة خارجية، [20] كما تنص المبادئ الأساسية للوقف على أنه يجب على مؤسسات الوقف الاحتفاظ ببيانات مالية موثوقة وإجرائها عمليات مراجعة داخلية وخارجية، [21] وسيضمن قسم المراجعة الداخلية كفاءة تشغيل الوقف وفعاليته من خلال الحفاظ على أصوله وموارده، ويضطلع بتنفيذ ممارسات إدارة مخاطر مناسبة بغية تقديم معلومات مالية وتشغيلية موثوقة فضلًا عن الامتثال للسياسات واللوائح الداخلية. [22]

> ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهيكل الحوكمة في توفير معلومات دقيقة وكافية وفورية لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من اتخاذ قراراتٍ مستنيرةٍ بشأن تحقيق الأهداف والأداء التشغيلي والأثر الاجتماعي والمالي وحقوقهم ومواصلة ارتباطهم بالوقف. وينبغي أن يكون لمؤسسات الوقف سياسة إفصاح وشفافية وأن تُجري اتصالات دوريًا مع أصحاب المصلحة وتُصدر تقارير سنوية تشمل التقارير المالية وتُجري مراجعة خارجية



تؤكد مبادئ الوقف على أنه لكي يكون الوقف جزءً من سياسات وعمليات حوكمة قوية فيتعين أن يكون المدير (الناظر) مسؤولاً أيضًا عن إدارة المخاطر، وينبغي وضع ثقافة وسياسات وعمليات إدارة مخاطر سليمة يمكنها "تحديد جميع المخاطر المادية وقياسها وتقييمها ورصدها والإبلاغ عنها ومراقبتها والتخفيف من حدتها"، [23] وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن يكون للوقف سياسات وإجراءات مناسبة تتعلق بإدارة المخاطر والاستثمار وترسيخ الحوكمة الشرعية للحد من المخاطر التشغيلية وتوافقه مع الشريعة. [24]

4-2-3 المعرفة والوعي وبناء القدرات

يدعو الهدف 17-9 من أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ بناء القدرات تنفيذًا فعالًا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وسيستلزم بناء القدرات زيادة المعارف والمهارات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز من قدرات المؤسسات والأفراد على الترويج الفعال للخطط الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن النظر إلى دور المعرفة في تعزيز مساهمة الوقف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة العربية السعودية 2030 من منظورين، أولهما؛ على مستوى الأوقاف، إذ ثمة حاجة إلى فهم جيد للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ومن ثم تعزيز القدرات الداخلية الرامية إلى تحقيقها، ويتطلب المنظور الأول الوعي بأهداف التنمية المستدامة عمومًا والاحتياجات الخاصة بالبلد على وجه الخصوص، ويتضمن ذلك في حالة المملكة العربية السعودية تحديد القطاعات المحددة التي يمكن أن تُسهم الأوقاف فيها لتحقيق أهداف رؤية 2030.

ستتطلب زيادة قدرة الأوقاف على إحداث تأثيرٍ أكبر على التنمية المستدامة أيضًا نقل المعارف والمهارات التي يمكن أن تحسن من عمليات الأوقاف، فثمة حاجة إلى تعزيز قدرة المديرين والمهنيين الذين يديرون الأوقاف نظرًا لأن ضعف الهياكل الإدارية والحوكمة يؤدي إلى انخفاض الأداء، ويوجد عددٌ كبيرٌ من المؤلفات والشهادات والدورات التدريبية في مجال حوكمة وإدارة المنظمات غير الربحية المعاصرة على الصعيد العالمي والتي يمكن لمديري قطاع الأوقاف الاستفادة منها. [25] ومع ذلك، وبالنظر إلى تميز قطاع الأوقاف ببعض السمات الفريدة، فثمة حاجة لوضع البرامج والدورات التي تتناول الاحتياجات المحددة للقطاع، ويمكن أن يدمج محتوى هذه البرامج / الدورات المعارف والمهارات المستمدة من القطاع غير الربحي التقليدي إلى جانب المبادئ التوجيهية الصادرة عن (أيوفي) بشأن حوكمة الوقف وإدارته ومبادئ الوقف.

ثانيًا، من وجهة نظر المتبرع، يوجد حاجة إلى زيادة الوعي بالوقف عمومًا ودوره الاجتماعي بصفة خاصة، وتُبين الأدلة، كما هو موضح في الفصل الأول، غياب الوعي لدى بلدان الوقف مثل ليبيا والمغرب وتونس والذي يمكن أن يحد من تطوير الوقف

> ستتطلب زيادة قدرة الأوقاف على إحداث تأثيرٍ أكبر على التنمية المستدامة أيضًا نقل المعارف والمهارات التي يمكن أن تحسن من عمليات الأوقاف، فثمة حاجة إلى تعزيز قدرة المديرين والمهنيين الذين يديرون الأوقاف نظرًا لأن ضعف الهياكل الإدارية والحوكمة يؤدي إلى انخفاض الأداء

الجديد، [26] وإدراكًا بأن الوعي يمثل قضية مهمة، تحدد مبادئ الوقف مهمة استراتيجية رئيسة لمجالس الأوقاف العليا على المستوى الوطني تتمثل في "تعزيز الوعي العام والاستعداد للمساهمة في الوقف"، [27] ولا يتعلق عدم الوعي بإيلاء الأهمية الدينية للوقف فحسب، ولكن بدوره الاجتماعي أيضًا لأن معظم الأشخاص يفكرون في الأغراض الدينية للوقف فيما يخص المساجد والمقابر فقط، وبالتالي، هناك حاجة لزيادة الوعي بدور الوقف الاجتماعي في غير الأغراض الدينية من أجل زيادة مشاركة الأفراد في إنشاء وقف جديد والمساهمة في تطوير الأوقاف القائمة، ويمكن إجراء ذلك من خلال إبراز دور العمل الخيري الذي يمكن أن يؤديه المجلس الأعلى للوقف والأوقاف الأخرى.

5-2-3 التقنية والابتكار

يحدد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة التقنية باعتبارها واحدة من وسائل التنفيذ الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى الهدف 17-8 الذي يشجع على "التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجال العلوم والتقنية والابتكار" لصالح أقل البلدان نموًا و"تعزيز استخدام التقنية المُمكِّنة وخاصةً تقنية المعلومات والاتصالات، ويؤكد المنتدى الاقتصادي العالمي أن استخدام الابتكارات والتقنيات في العصر التكنولوجي الرابع يمكن أن يؤثر على 10 أهداف للتنمية المستدامة و 70% من أصل 169 هدفًا من خلال" زيادة إنتاجية الأنظمة؛ وتمكين الشفافية ومساءلة أصحاب المصلحة؛ والمساعدة في التحول إلى الأنظمة اللامركزية؛ ودعم النماذج الجديدة لفتح باب التمويل؛ وتسريع وتيرة اكتشاف رؤى جديدة بالإضافة إلى مواد جديدة، [28] وبالمثل، يُشير تقرير آخر إلى أن التقنيات الرقمية مثل الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل بالإضافة إلى الوصول الرقمي والإنترنت السريع يمكن أن تساعد في الترويج لعدد 103 من أصل 169 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة. [29]

يمكن استخدام التقنية والابتكار في القطاع الوقفي لزيادة حجمه من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على المشروعات الخيرية وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، وجرى العرف إلى إنشاء الوقف من جانب الأثرياء نسبيًا الذين خصصوا أصولاً للوقف من أجل الصالح الاجتماعي العام [30]، ومع ذلك، يطمح المسلمون من مختلف فئات الدخل إلى المساهمة في الوقف كجزء من معتقدهم الديني نظرًا لأنه يُشكل شكلًا من أشكال الصدقة الجارية، ولا تستخدم بعض التطورات والابتكارات المعاصرة أشكالاً تشغيلية حديثة للوقف فحسب، ولكنها تُمكّن أيضًا الجهات المانحة من الأفراد من المساهمة في هذا القطاع بجميع الوسائل الممكنة.

ومن الأمثلة على الوقف المعاصر المبتكر شركة وقف النور المحدودة التي تستخدم أشكالاً جديدة من أشكال الوقف والمشروعات وطرق جمع الأموال. وبخلاف الوقف التقليدي القائم على العقارات، أسست شركة جوهر الواقعة في ماليزيا، وهي كيان استثماري حكومي لولاية جوهور، وقفًا مؤسسيًا باسم شركة وقف النور المحدودة في عام 2006، برأس مال ابتدائي قدره 200 مليون رينغيت ماليزي ساهمت به شركة جوهر، وتُنفذ شركة وقف النور أنشطة مُدرة للدخل وتزيد من رأس مال الوقف لزيادة حجمها وتأثيرها. بالإضافة إلى إنشاء شبكة عيادات وقف النور ومستشفى لتقديم خدمات الرعاية الصحية للفقراء، استثمرت شركة وقف النور في العديد من الشركات المُسجلة لتُدر دخلاً يُستخدم للأغراض الاجتماعية وأُعيد استثمار جزءٍ منه أيضًا في الوقف. وأطلقت شركة وقف النور مبادرة وقف سهم لاركين سنترال (لاركين سنترال) لتطوير البنية التحتية الاجتماعية القائمة على الوقف، والتي تُمثل محطة لاركين سنترال للنقل والسوق الرطبة في جوهور باهرو. ومكّنت شركة وقف النور المتبرعين الأفراد من المساهمة في تطوير مشروع الوقف وتجديده من خلال تقديم أسهم لاركين سنترال بقيمة اشتراك بحدٍ أدنى 100 رينغيت ماليزي (24.2 دولارًا أمريكيًا) [31] يمكن للأفراد والمؤسسات شراؤها. وبلغ إجمالي المساهمات 7.861 مليون رينغيت ماليزي ساهم في شراء الأراضي وبناء مواقف سيارات متعددة الطوابق ومتاجر مُخصصة للأمهات دون عائل وفئات الدخل المنخفض لتطوير المشروع وتجديده [32].

تُعد منصات التمويل الجماعي القائمة على التبرعات ضمن المبادرات المبتكرة الأخرى التي تقتضي الشراكة وتستخدم التقنية المؤكد عليها في الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، والتي تمكّن المتبرعين الأفراد من المساهمة بمبالغ بسيطة تُستخدم لتطوير وقف جديد وقائم. وأطلقت ستة بنوك إسلامية في ماليزيا منصة تمويل جماعي قائمة على التبرعات تُسمى وقفي (ماي وقف) في عام 2017[33]، وتتواصل منصة

وقفي مع المجالس الدينية الإسلامية الحكومية المختلفة في البلاد، نظرًا لإدارتها للأوقاف، لتحديد مشروعات الوقف ذات الأولوية لتطويرها. ويُمكن للأفراد والمؤسسات التبرع بأي مبلغٍ من خلال أنظمة الدفع المختلفة بما في ذلك من خلال أجهزة الصراف الآلي بمجرد إدراج المشروعات على منصة وقفي. ومن الأمثلة على المشروعات التي موّلتها منصة وقفي تطوير مركز ميدام للغسيل الكلوي في تيرينجانو، ماليزيا الذي جمع مبلغ قدره 770،740 رينغيت ماليزي لشراء أجهزة طبية وغير طبية [34] ومن ضمن تأثيرات المركز المتوقعة خفض عدد المرضى المُدرجين في قائمة الانتظار وتوفير علاج غسيل الكلى بشكلٍ أفضل للمرضى الحاليين والجدد ومساعدة الفقراء على تحسين صحتهم بتكلفة أقل[35].

3-2-6 أوجه التعاون بين الوقف والقطاعات المالية

يؤكد الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز وسائل التنفيذ من خلال الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة. ويُعد التمويل أحد أهم عناصر وسائل التنفيذ ويقتضي الهدف 17-3 تجميع "موارد مالية إضافية من مصادر متعددة للبلدان النامية ." ورغم أن القطاع غير الربحي يمكن أن يكون مصدرًا للتمويل الاجتماعي، فيمكن تعزيز قدرته على المساهمة في أهداف التنمية المستدامة إذا استُثمرت لتطوير أصوله الإنتاجية. ويمكن النظر إلى التفاعل والشراكات التعاونية بين الوقف والقطاعات المالية بطرق مختلفة [36]؛ أولاً، يمكن للقطاع المالي الإسلامي أن يستثمر في تطوير الوقف لزيادة طاقاته الإنتاجية. ويُعد العديد من الأوقاف الموجودة غير متطورة وذات عوائد منخفضة كما يتضح. ويمكن أن يؤدي الاستثمار في تطوير أصول الوقف إلى زيادة قدراتها وعوائدها. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت على عينة من 30 عقارًا للأوقاف مشمولة في دراسة استقصائية في الهند أن متوسط مبلغ الاستثمار المطلوب لتطوير عقار وقفي كان 660،896 دولارًا أمريكيًا. ويُمكن للاستثمار أن يرفع عائد الوقف بمتوسط 126،547 دولارًا أمريكيًا سنويًا، مما يُنتج متوسط معدل عائد سنوي قدره 19.2% على المبلغ المستثمر[37].

ساهمت المؤسسات المالية الإسلامية وأسواق رأس المال ومنصات التمويل الجماعي في تطوير بعض الأوقاف على مستوى العالم؛ ومن الأمثلة على ذلك، صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف (الصندوق) الذي أنشأه البنك الإسلامي للتنمية في عام 2001 لتحقيق تأثير مستدام واجتماعي من خلال الاستثمار في العقارات الوقفية القائمة وتأسيس عقارات أخرى تجارية جديدة. واستثمر الصندوق 1.19 مليار دولار أمريكي في 54 مشروعًا وقفيًا في 29 دولة في نهاية عام 2019 وأثّرت هذه الاستثمارات تأثيرًا مباشرًا على أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، استفاد 9 ملايين شخص من مؤسسة الفجيرة الخيرية في الإمارات العربية المتحدة وساهمت في تحقيق الأهداف (1-4-8-10-11-17) من أهداف التنمية المستدامة. واستفاد 400000 شخص من جمعية توفيق الخيرية وساهمت في تحقيق الأهداف (1-3-4-8-11) من أهداف التنمية المستدامة (صندوق تثمير ممتلكات الأوقاف 2019: 10). واستخدمت بعض الأوقاف أسواق رأس المال لجمع الأموال لتطوير الوقف. ومن الأمثلة على ذلك استخدام صكوك الانتفاع (صكوك الانتفاع) المستخدمة في تطوير أبراج زمزم لوقف الملك عبد العزيز المجاور للمسجد الحرام في مكة المكرمة، وصكوك المشاركة الصادرة عن المجلس الإسلامي السنغافوري لتطوير ممتلكات الوقف في سنغافورا. هذا وأطلقت ستة بنوك إسلامية في ماليزيا-كما ذُكر أعلاه-منصة تمويل جماعي (وقفي) تُستخدم لجمع الأموال من العامة لترميم أصول الوقف القائمة وإنشاء أصول جديدة[38].

تتمثل الطريقة الثانية التي يمكن للوقف من خلالها المساهمة في أهداف التنمية المستدامة من خلال القطاع المالي في المساعدة في تعزيز الشمول المالي. ويمكن استخدام الوقف، من بين أمورٍ أخرى، لإعداد نماذج لتقديم الخدمات المالية للفئات الفقيرة من السكان[39]. وتُسلط مبادئ الوقف الأساسية الضوء على دور صناديق الوقف في توفير تمويل متناهي الصغر خلال الأوقات المعاصرة من خلال برنامج الربط حيث يمكن للوقف توفير الأموال لمؤسسات التمويل متناهي الصغر[40]. ويمكن أن يساعد الوقف وغيره من الأعمال الخيرية مثل الزكاة والإنفاق في توفير مصادر تمويل إضافية ومستدامة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بتكاليف منخفضة يمكن استخدامها لتمويل الفقراء وأصحاب المشروعات متناهية الصغر.

3-3 تعزيز تأثير قطاع الوقف

تُشير رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى أن 7% فقط من مشروعات القطاع غير الربحي كان لها تأثير اجتماعي طويل الأجل في وقت إطلاقها، ويتمثل الهدف في زيادة هذه النسبة إلى الثلث[41]. وتؤكد خطة عام 2030 على أهمية تقييم تأثير السياسات على التنمية المستدامة[42] وبالتالي، يقتضي دراسة التأثير الذي يمكن أن يحدثه قطاع الأوقاف على أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 واقتراح طرق يمكن من خلالها زيادته. وفي هذا الصدد، يمكن مناقشة تأثير الوقف المتعلق بأهداف التنمية المستدامة بطريقتين رئيستين: التأثير المرتبط بالأصول / المشروعات والتأثير في الاستثمارات، وفي حين أن الطريقة الأولى: التأثير المرتبط بالأصول / المشروعات مناسبة للأوقاف القائمة على الأصول والشركات، تُعد الطريقة الثانية: التأثير في الاستثمارات مناسبة للوقف الاستثماري. ويناقش هذا القسم تأثير الأصول / المشروعات، والتأثير ذا الصلة بالاستثمارات ثم يطرح إطار عمل لقياس وإدارة التأثير.

3-3-1 تأثير أصول / مشروعات الوقف

تتمثل إحدى الطرق الواضحة لتقييم تأثير مشروعات الوقف في دراسة كيفية تأثير أنشطتها على أهداف ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وأطلقت مختلف المنظمات الدولية والجهات المنفذة في السوق مبادراتٍ مختلفة وقدمت إرشاداتٍ ومبادئ لتقييم التأثير على أهداف التنمية المستدامة ودمجه. ورغم أن بعض هذه المعايير والإرشادات تركز على القطاع الخاص، فإنه يُمكن أيضًا تطبيقها على القطاع غير الربحي، بما في ذلك الأوقاف.

أُطلقت في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018مبادرة التحالف المعياري العالمي وهي مبادرة مشتركة بين مؤسسة الأمم المتحدة وأفيفا ومؤسسة انديكس انشيتيف بهدف "تأسيس حركة لقياس تأثير الأعمال وتحفيزه نحو مستقبل مستدام يعمل من أجل الجميع"[43]. وتقدم مبادرة التحالف المعياري العالمي إرشاداتٍ إلى القطاع الخاص للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة من خلال تحديد كيف يمكن للأنشطة والمخرجات أن تُحقق نتائجًا إيجابيةً وتؤثر على كلٍ من "الأشخاص والعاملين والمجتمعات والبيئة" [44].

نشر الميثاق العالمي للأمم المتحدة العديد من المبادئ التوجيهية التي يمكن أن توجه الأعمال التجارية والمنظمات للمساهمة في التنمية المستدامة. يُحدد نطاق أهداف التنمية المستدامة خمس خطوات للمنظمات لدمج أهداف التنمية المستدامة في عملياتها وهي: (1) فهم أهداف التنمية المستدامة و(2) تحديد الأولويات و(3) تحديد الأهداف و(4) الدمج و(5) إعداد التقارير والتواصل[45]. يمكن أن تستفاد المنظمات من دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والعمليات إذ يسمح لها باستخدام لغة مشتركة وهدف مشترك وتحديد فرص الأعمال المستقبلية وتعزيز استدامة الشركات وتقوية العلاقات مع الجهات المعنية ومواكبة تطورات السياسات وتحقيق الاستقرار في المجتمعات والأسواق[46].

نشر الميثاق العالمي للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة العديد من الوثائق التي يُمكن أن تساعد الشركات على وضع أهدافٍ أكثر طموحًا بشأن إيجاد حلول للاستدامة وتعزيز دمج أهداف التنمية المستدامة في أنظمة الأعمال الأساسية وإعداد التقارير[47]. يتكون إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من ثلاثة مكونات رئيسة متمثّلة في ترسيخ الطموح في الإستراتيجية والحوكمة، وتعميق التكامل على مستوى العمليات وتعزيز مشاركة الجهات المعنية. ويعرض الجدول 3-3 عناصر هذه المكونات.

الجدول 3-3: إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ترسيخ الطموح في الإستراتيجية والحوكمة	تعميق التكامل على مستوى العمليات	تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة
• الغرض • الحوكمة • الإستراتيجية والأهداف	• المنتجات والخدمات • إدارة الأشخاص • التمويل	• الإبلاغ والتواصل • المبيعات والتسويق • الشراكات وعلاقات أصحاب المصلحة

المصدر: الميثاق العالمي للأمم المتحدة (عام 2020: 9)

توضح المبادئ التوجيهية الواردة في الميثاق العالمي للأمم المتحدة ثمان خطوات استراتيجية مصنفة إلى ثلاثة عناصر يمكن للمنظمات اتخاذها لتحديد المعايير المطبقة على أهداف التنمية المستدامة ثم استغلالها في العمليات على النحو الموضح في الجدول 3-4.

الجدول 3-4: تحديد أهداف التنمية المستدامة ودمجها

العناصر	الخطوات الاستراتيجية
رفع مستوى الطموح	1- تحديد أولويات التأثير وفق أهداف التنمية المستدامة وتحديد المعايير ذات الصلة. 2- تحديد الأهداف التي تتوافق مع مستوى مؤشر الطموح أو تفوق هذا المستوى. 3- تحديد المسارات التي يمكن سلكها في سبيل تحقيق كل هدفٍ من الأهداف ووضع إجراءات ومبادرات للمضي قدمًا في هذه العملية. 4- تحديد الأهداف الفرعية لتتبع التقدم المحرز خطوةً بخطوةٍ وتوجيه الاتصال مع أصحاب المصلحة.
مقاييس الأداء	5- وضع مقاييس للأداء من أجل تقييم التقدم المحرز والتأثير الذي سيساعد في عملية صنع القرار ويُحدد تدفق البيانات المطلوبة.
الدمج	6- تحديد العمليات اللازمة لتسهيل تدفق البيانات والبدء في اتخاذ الإجراءات. 7- تحديد الفرص السانحة أمام النظام بهدف تسريع عملية التكامل وإطلاق العنان للوصول إلى قيمة وتأثير كبيرين. 8- اغتنام الفرص من خلال اتّخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالتصميم من أجل تطبيق النظام.

المصدر: الميثاق العالمي للأمم المتحدة (2020 أ، 2020 ب، 2020 ج)

يبدأ رفع مستوى الطموح بعد إعادة تحديد الأولويات المبدئي باستخدام معايير قياس الطموح وفق أهداف التنمية المستدامة التي تُحدد المجالات التي يمكن للمنظمة المساهمة فيها على نحوٍ أفضل في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تتوافق أهداف الشركة مع المعايير بمجرد وضعها. وسيأخذ نطاق الأهداف في الاعتبار الآثار المترتبة على العمليات والمنتجات والخدمات ومستويات سلسلة القيمة. [48] وتحديدًا ستعمل الأهداف على الحد من التأثير السلبي وتعظيم التأثير الإيجابي للعمليات وسلاسل التوريد والمنتجات والخدمات المبتكرة التي قد تساهم إيجابًا في تحقيق نتائج اجتماعية وبيئية جيدة. [49] وتتمثل الخطوة التالية في التأكد من المسارات والإجراءات التي ستُسهل من تحقيق الأهداف المحددة. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال تحديد أهداف فرعية تتمثل في إجراءاتٍ ومساراتٍ أصغر تُشكل مراحل انتقالية ويمكن قياسها كميًا بهدف تقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف العامة. [50]

تُحدد مقاييس الأداء المؤشرات الرئيسة التي تُمّكن المؤسسة من تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة، وتُمثّل هذه المقاييس همزة الوصل بين عملية تحديد الأهداف وبين دمجها في العمليات. وتتضمن أهداف المقاييس جمع البيانات والمعلومات عن أهداف التنمية المستدامة وتحسين عملية اتخاذ القرار. [51] وتتطلب الخطوة الأولى لدمج أهداف التنمية المستدامة وضع مقاييس الأداء للعمليات المختلفة التي يمكن من خلالها جمع البيانات وتحليلها وإدارتها نظرًا لأن البيانات الخاصة بالمقاييس تصدر من العمليات، ويتطلب هذا الأمر تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالبيانات وتوزيعها على الوظائف التشغيلية المختلفة ووضع أنظمة ذكية أيضًا. وبالتالي يمكن للمؤسسات تقييم التقنيات الحالية التي تستخدمها ووضع خارطة طريق للتقنيات التي ستساعدها على تلبية متطلبات بيانات الاستدامة فحسب، بل لإيجاد حلول تقنية قد تساعد في تحقيق أهداف الاستدامة التنظيمية على المدى الطويل. وتتمثل الخطوة الأخيرة من عملية التكامل في استغلال القرارات الرئيسة المتعلقة بالتصميم والتي تُعد قرارات قائمة على التقنية وباستطاعة المؤسسات اتخاذ هذه القرارات بغية تحسين إدارة الاستدامة والاستعانة بأساليب مغايرة لدمج أهداف التنمية المستدامة. [52] ويتطلب هذا الأمر التعامل مع مختلف أصحاب المصلحة سواءً داخل المؤسسة أو خارجها.

وسيعتمد مدى قدرة المؤسسة على دمج أهداف التنمية المستدامة عند إجراء عملياتها على قدرات الأشخاص والإجراءات المتخذة والتقنية المستخدمة. [53] وينبغي أن تتسم هياكل الحوكمة والحوافز بأنها داعمة ويتمتع الموظفون بالمهارات اللازمة لجمع البيانات ذات الصلة وإدارتها، ويجب، بموجب الإجراءات، جمع البيانات اللازمة للعمل واتخاذ القرارات والوصول إليها وقد تُسهّل التقنية من تتبع المقاييس المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

> يمكن للمؤسسات تقييم التقنيات الحالية التي تستخدمها ووضع خارطة طريق للتقنيات التي ستساعدها على تلبية متطلبات بيانات الاستدامة فحسب، بل لإيجاد حلول تقنية قد تساعد في تحقيق أهداف الاستدامة التنظيمية على المدى الطويل

وضعت العديد من المؤسسات معاييرًا معينةً لتقييم مدى تأثر أهداف التنمية المستدامة وكذلك الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة الخاصة بالشركات. واعتمد الميثاق العالمي للأمم المتحدة، على سبيل المثال، جنبًا إلى جنب مع المبادرة العالمية لإعداد التقارير مبادئ توجيهية متنوعة بشأن إعداد التقارير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى الخاصة بالشركات. [54] وضع مجلس معايير الاستدامة العالمي، في إطار مبادرة إعداد التقارير العالمية، كونه منظمة دولية مستقلة، معايير محددة لإعداد التقارير لكي تساعد الشركات والمنظمات الأخرى على إعداد التقارير بشأن تأثر الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة وتقارير عن أهداف التنمية المستدامة المحددة. [55] وتتناول المعايير الذهبية القضايا المتعلقة بالقياس وإعداد التقارير والتحقق من تأثير أهداف التنمية المستدامة فضلًا عن تحديد المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير مثل المصداقية والكفاءة وقابلية المقارنة والمرونة والإلزام. [56] ويُمكن استغلال معايير القياس والمقاييس التحليلية المذكورة أعلاه في تقييم مواءمة العمليات التي تضطلع بها المنظمات غير الربحية والأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة.

3-3-2 مواءمة الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة

تُعّرف مبادئ الأمم المتحدة للاستثمارات المسؤولة مصطلح الاستثمار المسؤول بأنه "استراتيجيةً وممارسةً تستغل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في اتخاذ قرارات الاستثمار وممارسة الملكية الفعلية". [57] ويربط هذا التعريف بين مواءمة الاستثمارات وملكية الأصول مع أهداف التنمية المستدامة وبين الوقف القائم على الأصول أو الوقف الاستثماري نظرًا لارتباط العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة وأهداف التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في 2018 بهدف تسهيل تقييم تأثير المستثمرين والشركات من خلال تزويد أصحاب المصلحة

بالأدوات والمعايير والخدمات الموحّدة التي تُساعد على تقييم الإسهامات المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحقق من صحتها. [58] ويضع تأثير تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ثلاث محاور أساسية من أجل زيادة تأثير الاستثمارات وإدارة التأثير وتوفير معلومات بشأنه وتسهيل عملية التأثير. [59] وتتضمن إدارة التأثير تطبيق معايير لضمان الممارسة الصحيحة بهدف قياس التأثير وإيجاد سبيل لإدارة التأثير الواقع على أهداف التنمية المستدامة وتقييمه والتحقق من صحته، بينما تضم المعلومات الخاصة بالتأثير مخططات المستثمرين بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة مع توضيح المجالات التي تتوافر بها فرص استثمار جيدة بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة وتحديد مستوى السوق وتوفير المعلومات المحلية بشأن احتياجات التنمية وظروف القطاع والسوق بغية تعزيز أهداف التنمية المستدامة. ويُجرى تسهيل التنفيذ من خلال تنظيم منتديات للمستثمرين لتعزيز الشراكات وإقامة العلاقات فيما بينهم بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة وإجراء مناقشات بشأن السياسات وتهيئة الظروف المحيطة للتحسين مما يزيد من الاستثمارات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

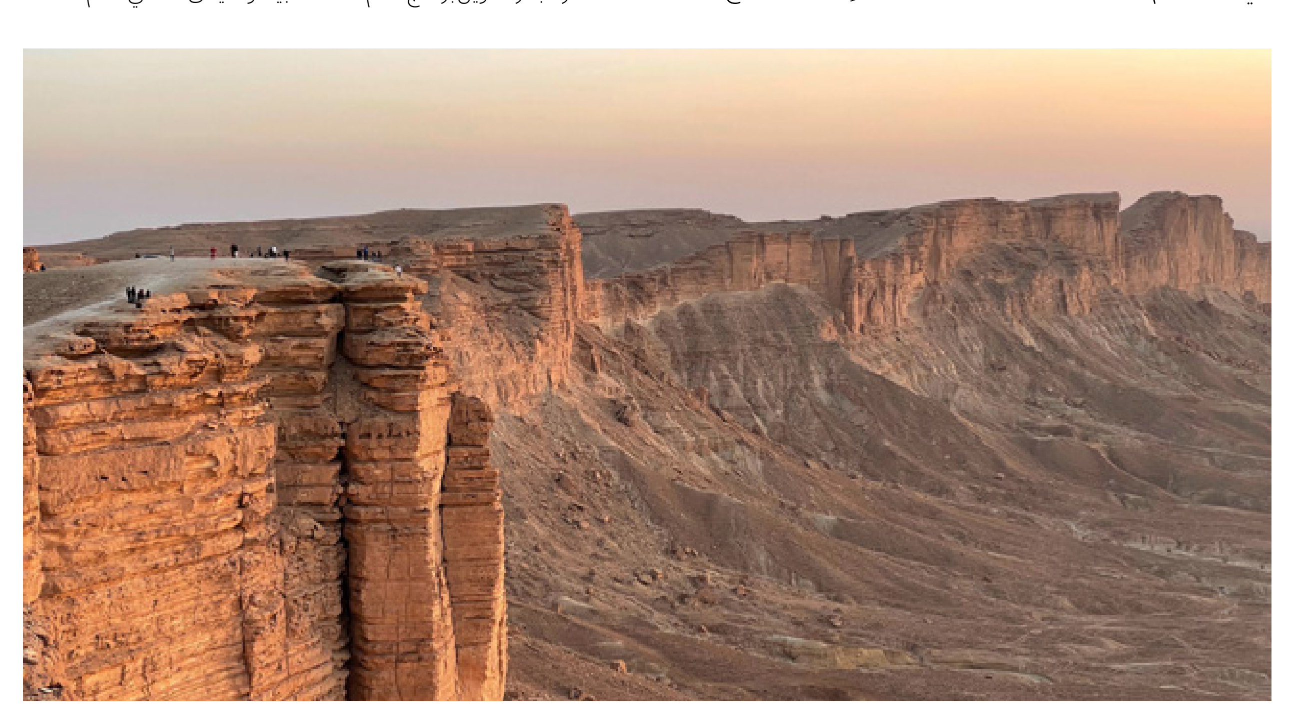
تضم العناصر المدرجة ضمن إدارة التأثير معايير التأثير وفق أهداف التنمية المستدامة وتقديم تأكيدات وضمانات مستقلة من أجل اعتماد المعايير وتوفير معلوماتٍ بشأن إدارة التأثير، كما تتضمن معايير التأثير وفق أهداف التنمية المستدامة ستة معايير مصنفة إلى أربعة محاور؛ الاستراتيجية ونهج الإدارة والشفافية والحوكمة. [60] وينص المعيار الأول على وجوب إدراج أهداف التنمية المستدامة وأهداف التأثير ضمن الاستراتيجية، وتشترط ثلاثة معايير تُطبق بموجب النهج الإداري المتبع إدراج إدارة التأثير في التصميم والعمليات وقياس أداء التأثير وإدارته. ويقترح محور الشفافية إعداد تقارير منتظمة ومتماثلة بشأن أنشطة التأثير والأداء من أجل اتخاذ قراراتٍ مدروسة. وأخيرًا، توصي الحوكمة بوضع ممارسات للحوكمة مع توفير ظروف عمل ملائم والإشراف الفعال على ممارسات إدارة التأثير.

اعتُمدت مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول في 2006 بهدف طرح مبادئ لدمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن ممارسات الاستثمار. [61] وستضم المبادرة المستثمرين ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والميثاق العالمي للأمم المتحدة بهدف تعزيز الحوكمة السليمة والنزاهة والمساءلة في القطاع المالي وتشجيع الاستثمار المسؤول الذي يمكن أن يُفيد "البيئة والمجتمع ككل". [62] وتضمنت مبادئ الاستثمار المسؤول، عقب اعتماد جدول أعمال 2030، أهداف التنمية المستدامة ضمن برنامج عمل الاستثمارات المسؤولة. [63] ويستعرض البند 3-1 مبادئ الاستثمار المسؤول الستة.

البند 3-1: مبادئ الاستثمارات المسؤولة

1- صكمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار.
2- سنصبح مسؤولين نشطين وندمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياسات وممارسات الملكية.
3- سنسعى إلى الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة بمعرفة الكيانات التي نستثمر فيها.
4- سنعمل على تعزيز قبول المبادئ وتنفيذها في قطاع الاستثمار.
5- سنعمل معًا بهدف تعزيز فعاليتنا عند تطبيق المبادئ.
6- سيُعد كل منا تقريرًا عن الأنشطة والتقدم المحرز في سبيل تطبيق المبادئ.

المصدر: مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والميثاق العالمي للأمم المتحدة



وضعت مبادئ الاستثمار المسؤول أدوات مختلفة وأطر عمل لمساعدة المستثمرين على تطبيق مبادئ الاستثمارات المسؤولة. وتُحدد خطة سوق الاستثمار المؤثر، على سبيل المثال، الموضوعات البيئية والاجتماعية ومؤشرات الأداء الرئيسة المرتبطة بها التي يمكن للمستثمرين الاستعانة بها في اتخاذ قراراتهم بهدف تعزيز التأثير على أهداف التنمية المستدامة.[64] وتُقدّم مبادئ الاستثمار المسؤول إطار عمل بشأن طريقة وضع المستثمرين للسياسات والإجراءات وتنفيذها فيما يتعلق بالاستثمار المسؤول.[65] ويوضح الجدول 3-5 الخطوات التي قد تُدمج الاستثمار المسؤول في الهياكل التنظيمية.

الجدول 3-5: إدراج الاستثمارات المسؤولة في الهيكل التنظيمي

الخطوات	العناصر
السياسة	الغرض من السياسة وعناصرها الأساسية
الأهداف	ترجمة التزامات السياسة إلى أهداف ملموسة
التدريب	تحديد فجوات المهارات ومواكبة آخر التطورات
فرق ولجان القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة	فرق الاستثمار القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة المستقلة مقابل الفرق المتكاملة
مستشارو الاستثمار	كيفية مواءمة المساعدة الخارجية مع السياسة
المراقبة وإعداد التقارير	رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف وإبلاغ تلك المعلومات لأصحاب المصلحة
المراجعة	تقييم النجاحات والإخفاقات

المصدر: مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والميثاق العالمي للأمم المتحدة (غير مؤرخ: 1)

يمكن لسياسات الاستثمار أن تدمج الاستثمار المسؤول بسبلٍ مختلفةٍ، وقد تأخذ شكل سياسة الاستثمار المتكاملة إذ تُشكل العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة جزءًا من سياسة الاستثمار الأساسية الشاملة أو يمكن وضع سياسة قائمة بذاتها استكمالاً لسياسة الاستثمار الأساسية.[66]

يجب وضع الأنظمة المناسبة لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في السياسة بترجمتها إلى أهدافٍ كميةٍ أو نوعيةٍ ومواعيدٍ نهائية، وقد يتطلب تحقيق الالتزامات والأهداف تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بعض المتطلبات الأساسية التي قد تشمل المعارف والمهارات ذات الصلة. ويمكن إجراء ذلك بزيادة الوعي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة داخليًا وقد يتطلب تدريبًا لتطوير المهارات لتحقيق الأهداف[67].

يتطلب تنفيذ عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات / أهداف التنمية المستدامة في قرارات الاستثمار تشكيل فرق ولجان تتعامل مع جوانب مختلفة من الاستثمارات المسؤولة. وكما هو الحال مع السياسة، يمكن أن تتخذ هذه الفرق شكل فرق استثمار مسؤول متكاملة أو فرق مستقلة. وعلى الرغم من دمج المديرين والمحللين عناصر الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تحليل الاستثمار العام في السابق، يُحلل فريق الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المستقل في الختام الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي يستخدمه بعد ذلك فريق الاستثمار لاتخاذ قرارات بشأن الاستثمارات المسؤولة. ونظرًا للسمات المُحددة لاستثمارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، قد تضطر الشركات إلى الاستعانة بمستشارين خارجيين متخصصين في الاستثمارات المسؤولة.

يُعد رصد التقدم في النتائج ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والإبلاغ عن النتائج أمرًا مهمًا لمختلف الجهات المعنية. وبالتالي، قد يلزم إعداد أنواعٍ مختلفةٍ من التقارير لإرضاء الجهات المعنية مثل العملاء والأمناء والموظفين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والجهات الرقابية. ويوجد العديد من المعايير والمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستثمارات المسؤولة التي تقدمها المنظمات الدولية المختلفة. وتشمل هذه المعايير إطار إعداد التقارير عن مبادئ الاستثمار المسؤول والمبادرة العالمية للتقارير وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ على المستوى التنظيمي ومجلس معايير محاسبة الاستدامة ومعايير المبادرة العالمية للتقارير وقائمة الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) ذات الصلة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومقاييس التأثير على مستوى الاستثمار[68]. هذا ويجب مراجعة السياسة وعملية تنفيذها بانتظام لقياس النجاح والتأكد من مواءمة الاستثمارات مع أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الموضحة في السياسة.

3-3-3 قياس التأثير وإدارته

استحدث العديد من المنظمات الدولية وكيانات القطاع الخاص أدوات وأساليب قياس تأثير الاستثمارات[69]. ويتناول هذا الفصل نظام قياس التأثير وإدارته الذي أعدته شبكة الاستثمار في التأثير العالمي نظرًا لتوافق معاييرها مع معايير المبادرة العالمية للتقارير وأكثر من 50 إطارًا ومعايير ومنهجيات وأدوات تقييم عالمية.[70] تُعد شبكة الاستثمار في التأثير العالمي منظمة مُخصصة لزيادة

حجم الاستثمار المؤثر وفعاليته وتعمل هيئات المعايير الأخرى على استحداث الأدوات التي يمكن أن تعزز استخدام بيانات الأداء الاجتماعي والبيئي للتأثير في عمليه صنع القرار الاستثماري وتحقيق النتائج [71]. هذا ونُشرت رؤية شبكة الاستثمار في التأثير العالمي في وثيقة بعنوان خارطة الطريق لمستقبل الاستثمار المؤثر التي تُحدد ست فئاتٍ من الإجراءات لتعزيز الاستثمار المؤثر؛ تعزيز هوية الاستثمار المؤثر وتغيير المعيار الذي يحكم سلوك وتوقعات الاستثمار وتعزيز تأثير المنتجات الاستثمارية واستحداث الأدوات وتطوير الخدمات وتعزيز التعليم والتدريب وتعزيز السياسات واللوائح [72].

أطلقت شبكة الاستثمار في التأثير العالمي مبادراتٍ مختلفة لتسهيل تنفيذ عناصر خارطة الطريق مثل تعزيز هوية الاستثمار المؤثر بتطوير الخصائص الأساسية للاستثمار المؤثر وإطلاق نظام الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) + [73] تُقدّم الخصائص الأساسية إطارًا لقياس الأثر وإدارته من خلال تحديد السمات الرئيسة لممارسات الاستثمار التي تتسم بالمصداقية التي يمكن أن توجه المستثمرين لتحديد نهجهم تجاه الاستثمار المؤثر. وتشمل الخصائص الأساسية الأربع المساهمة عن قصد في إحداث تأثير اجتماعي وبيئي إيجابي من خلال الاستثمار جنبًا إلى جنب مع العائد المالي، واستخدام الأدلة وبيانات التأثير في تحديد الاستثمار، وإدارة أداء التأثير، والمساهمة في نمو الاستثمار المؤثر [74]، يُمكن أيضًا للشركات استخدام النظام في حين أنه يُطوّر للمستثمرين [75].

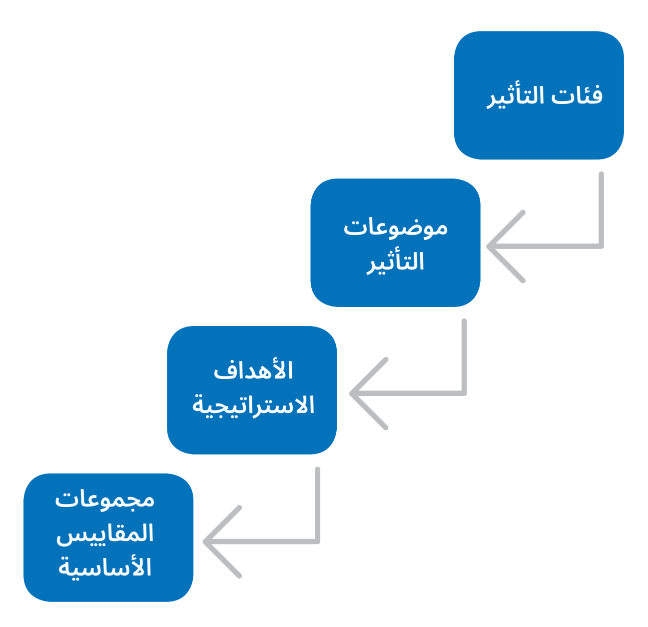
وفي إطار الإلمام بحاجة المستثمرين المؤثرين إلى إرشاداتٍ حول كيفية التنفيذ والبيانات القابلة للمقارنة والمقاييس الأساسية التي أدت إلى الارتباك والتشتت، أُعد نظام الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) + بوصفه نظام قياس التأثير وإدارته الذي يمكن استخدامه في شكل مجموعة أدوات استثمارية لمساعدة المستثمرين والمنظمات على قياس استثمارها المؤثر وإدارته. ويساعد النظام المستثمرين والمؤسسات على قياس التأثير وإدارته وتحسينه بتجسيد نواياهم المتعلقة بالتأثير إلى

> وتشمل الخصائص الأساسية الأربع المساهمة عن قصد في إحداث تأثير اجتماعي وبيئي إيجابي من خلال الاستثمار جنبًا إلى جنب مع العائد المالي، واستخدام الأدلة وبيانات التأثير في تحديد الاستثمار، وإدارة أداء التأثير، والمساهمة في نمو الاستثمار المؤثر

إحداث تأثير على القضايا الاجتماعية والبيئية [76]. ويعزز النظام الشفافية والمصداقية والمساءلة في استخدام بيانات التأثير في صنع القرار الذي يؤدي إلى نتائج التأثير [77].

يبدأ قياس التأثير وإدارته بتحديد أهداف التأثير وتوقعاته بالانتقال من تصنيفٍ عامٍ لفئات التأثير لتحديد الأهداف الاستراتيجية باستخدام التصنيف الموضوعي لمعايير الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) أو أهداف التنمية المستدامة أو أيًا مما سبق. وتُستخدم مجموعات القياس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر لتحديد المؤشرات المستخدمة لقياس التأثير وذلك بمجرد تحديد الأهداف الاستراتيجية للمستثمر أو المؤسسة، ويظهر التسلسل الهرمي لمستويات إطار عمل تقييم التأثير في الشكل 3-1.

الشكل 3-1. التسلسل الهرمي لفئات تأثير الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) والموضوعات والأهداف الاستراتيجية ومجموعات المقاييس الأساسية



المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) (2019أ:4)

يُنظم التصنيف الموضوعي للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر وفق أربعة مستويات من فئات التأثير وموضوعات التأثير وطرق الإنجاز والأهداف الاستراتيجية. أولاً، تشتمل فئات التأثير على فئاتٍ صناعيةٍ عامةٍ تتطابق مع التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية وبعض المتغيرات الاقتصادية / الاجتماعية مثل العمالة والتلوث. [78] ثانيًا، تصف موضوعات التأثير السمات الاجتماعية والبيئية ضمن الفئات الفردية، هذا ويوضح الجدول 3-6 فئات التأثير وموضوعاته المُحددة في الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+). [79] وتُبيّن الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) موضوعات المعايير والأهداف الدولية المختلفة بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي يتوافق معها الموضوع، ورُغم ذلك، فإن الموضوع لا يحدد الهدف المحدد لأهداف التنمية المستدامة الذي يرتبط به الموضوع.

الجدول 3-6: فئات التأثير المتعلقة بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) وموضوعاته

فئات التأثير	موضوعات التأثير
1- الزراعة	الأمن الغذائي؛ وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة؛ والزراعة المستدامة
2- الهواء	الهواء النظيف
3- التنوع البيولوجي والنظم البيئية	التنوع البيولوجي والحفاظ على النظام البيئي
4- المناخ	التخفيف من حدة تغير المناخ والتأقلم معه
5. التنوع والشمول	النوع
6- التعليم	إمكانية الحصول على التعليم الجيد
7- التوظيف	-
8- الطاقة	الطاقة النظيفة والحصول على الطاقة وكفاءة الطاقة
9- الخدمات المالية	الشمول المالي
10- الصحة	الحصول على الرعاية الصحية والتغذية الجيدة
11- الأراضي	حفظ الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة للأراضي والحراجة المستدامة
12- المحيطات والمناطق الساحلية	الحفاظ على الموارد البحرية وإدارتها
13- التلوث	الحد من التلوث
14- العقارات	المباني السكنية الجيدة ميسورة التكلفة
15- المخلفات	إدارة المخلفات
16- المياه	الإدارة المستدامة لموارد المياه والصرف الصحي والنظافة

المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) (2019أ:6)

ثالثًا، تُحدد نماذج الإنجاز من حيث الأعمال والمشروعات التي تتوافق مع الموضوع، وتقدم هذه النماذج الوسائل التمثيلية والتوضيحية التي يُمكن من خلالها إيصال التأثير إلى الأشخاص والأماكن لتحقيق موضوعات التأثير. [80] وفي نهاية المطاف، تُشكّل الأهداف الاستراتيجية مقاييس محددة مرتبطة بالموضوع وتُحدد هذه المقاييس بوصفها مؤشراتٍ رئيسةٍ واردة في مجموعة المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر، ويُمثّل المؤشر الرئيس مقياس متعدد المتغيرات ينتج معلوماتٍ تصف الأداء تجاه الأبعاد الرئيسة للتأثير. [81] ويمكن للمستثمر اختيار مؤشر أو أكثر من المؤشرات المحددة من مجموعة المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر باعتبارها أهداف استراتيجية كمتغير لقياس التأثير.

تتميز مجموعة المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر بهيكلٍ مبسطٍ يُستخدم لتقييم تأثير الاستثمارات على الأهداف الاستراتيجية الفردية على النحو الموضح في الجدول 3-7، وتتمثل الخطوة التالية في تحديد النتيجة ذات الصلة بالهدف المتطابق بمجرد أن يحدد المستثمر أو المؤسسة الهدف الاستراتيجي، كما تحدد مجموعة المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر العديد من النتائج المشتركة لكل هدفٍ استراتيجي وتُختار النتيجة الأكثر صلةً بأنشطة المستثمر من أجل القياس.

الجدول 3-7: هيكل مجموعة المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر وعناصرها

العناصر	التوضيح
أهداف الاستثمار أو المؤسسة	الهدف الاستراتيجي الذي يسعى إليه المستثمر أو المؤسسة.
النتيجة المستخدمة للقياس	تحدد مجموعة المقاييس الأساسية لمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار+ العديد من النتائج المشتركة لكل هدفٍ استراتيجي يُستخدم من خلاله نتيجة رئيسة واحدة للقياس.
الأسئلة الرئيسة التي يُجرى تناولها	يشتمل قياس التأثير على تناول الأسئلة الرئيسة المتعلقة بالأبعاد الخمسة للتأثير • ما الهدف من التأثير؟ • من المتأثر بالتأثير؟ • ما مقدار التغيير الذي يحدث في التأثير؟ • ما المساهمة في التأثير؟ • ما مخاطر التأثير؟
المقاييس الإضافية	توفر المقاييس فهمًا رفيع المستوى للآثار المحتملة الأخرى أو الإضافية، بما في ذلك تلك الآثار التي تؤثر على الفئات الأخرى المتأثرة من أصحاب المصلحة.
الوظائف المخصصة	يمكن للمستثمرين إضافة المقاييس ذات الصلة من دليل معايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار أو إنشاء مؤشراتهم المخصصة استنادًا إلى مقاييس معايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار لمواءمة مجموعة مقاييس أساسية مع نهجهم وأهدافهم المحددة.

المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) (2019ج:4)

أ- تُوضع أبعاد التأثير بالتعاون مع مشروع إدارة التأثير، وترد تفاصيل أبعاد التأثير في الجدول 3-8.

يتطلب قياس التأثير تناول الأسئلة الرئيسة المتعلقة بالأبعاد الخمسة للتأثير التي وضعتها شبكة الاستثمار العالمي المؤثر بالشراكة مع مشروع إدارة التأثير[82] وتُعرض القضايا والبيانات المطلوبة لتناول الأبعاد المختلفة في الجدول 3-8، هذا وتُقدّم مجموعة المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر ودليل الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) إطارًا لتقييم الأبعاد الخمسة للتأثير وتُمكّن المستثمرين من قياس أداء التأثير ووصفه. [83] وتتيح المقاييس تجميع تأثير الاستثمارات ذات الأهداف المماثلة ومقارنتها وذلك باستخدام البيانات الموّحدة لتقييم التأثير من خلال الأبعاد.

الجدول 3-8: الأبعاد الخمسة للتأثير المتعلقة بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+)

الأبعاد	تعريف مشروع إدارة التأثير	النهج المتُبع لمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار+
ماذا؟	ما النتائج التي تساهم بها المؤسسة ومدى أهمية النتائج في هذه المؤسسة	فئات البيانات التي تساعد المؤسسات والمستثمرين على تحديد النتائج التي يساهمون فيها ومدى أهمية النتائج لأصحاب المصلحة.
من؟	من الذي يتأثّر التأثير وما مدى نقص الخدمات المقدمة له فيما يتعلق بالنتيجة؟	البيانات اللازمة لفهم أصحاب المصلحة الذين تؤثر عليهم المؤسسة أو الاستثمار ومدى نقص الخدمات المقدمة لهم فيما يتعلق بالنتائج الناتجة عن أنشطة تلك المؤسسة.
كم؟	ما مقدار التأثير الذي يحدث في الفترة الزمنية؟	البيانات اللازمة لفهم مدى أهمية النتيجة من حيث الحجم والعمق والمدة، كما تقدم مجموعة المقاييس الأساسية لمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار+ مقاييس الحجم وحساباته (عدد أصحاب المصلحة الذين يعانون من النتيجة) والعمق (درجة التغيير التي شهدتها أصحاب المصلحة).
المساهمة؟	كيف يقارن التأثير وكيف يساهم فيما قد يحدث بأي حال؟	البيانات اللازمة لتقييم مساهمة المؤسسة في النتائج الاجتماعية والبيئية التي يشهدها الأشخاص والكوكب مقارنةً بما كانت ستحققه للسوق أو النظام الاجتماعي بأي حال.
المخاطر؟	ما عوامل المخاطر المهمة ومدى احتمالية اختلاف النتيجة عن المتوقع.	يتضمن بُعد المخاطر تقييم عشرة عوامل لمخاطر التأثير، وتصف مجموعة المقاييس الأساسية لمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار+ عوامل المخاطر المحددة بوصفها عوامل جوهرية لكل هدف استراتيجي محدد.

المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) (2019د:3)

يُمثّل دليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) مقاييس إضافية مقبولة عمومًا يستخدمها كبار المستثمرين المؤثرين والتي تقيس الأداء الاجتماعي والبيئي، وتتوافق المؤشرات الواردة في الدليل مع أهداف التنمية المستدامة وُيرتبط كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بمجموعةٍ من مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) القابلة للتطبيق. [84] وتجدر الإشارة إلى أن 70 هدفًا فقط من أهداف التنمية المستدامة يتماشى مع دليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) وذلك نظرًا لأن العديد من الأهداف لا ترتبط مباشرةً بالمستثمرين والمؤسسات، وتشتمل هذه الأهداف على تلك الأهداف المتعلقة بالتعاون الدولي أو السياسات العامة أو الأنشطة على المستوى الوطني (الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) 2019ب: 5).

3-3-3-1 مواءمة التأثير مع أهداف التنمية المستدامة

يُمكن مواءمة أهداف المستثمرين والمؤسسات وتوقعاتهم مع أهداف التنمية المستدامة باستخدام الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) التي تقدم المبادئ الأساسية لقياس أداء تأثير الاستثمارات نحو أهداف التنمية المستدامة (الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) 2019ب)، ويُترجم نظام الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) أهداف التنمية المستدامة وغاياتها إلى مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+) المقابلة بحيث يتمكن المستثمرون من تتبع مساهماتهم تجاه هذه المعايير، ويرد في الجدول 3-9 مواءمة أهداف التنمية المستدامة ومكونات الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (IRIS+). وفي حين أن أهداف التنمية المستدامة تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر من خلال مجموعات المقاييس الأساسية، فإن أهداف التنمية المستدامة ترتبط بالعناصر الفردية لمقاييس المعايير.

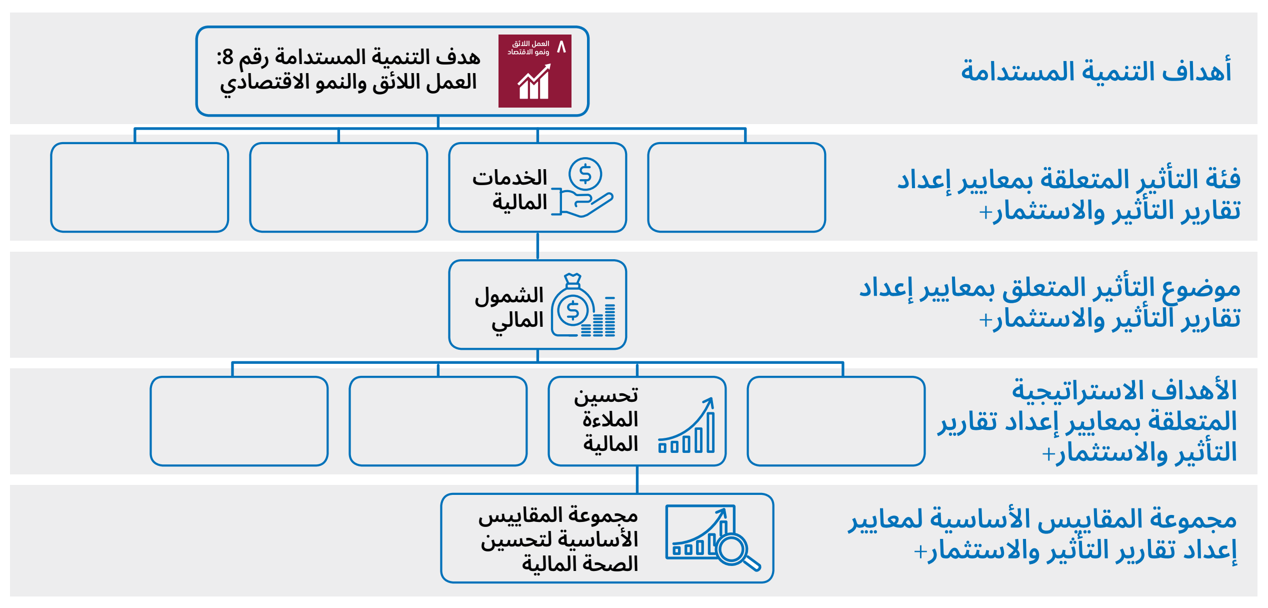
الجدول 3-9: مواءمة إطار أهداف التنمية المستدامة مع الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)

	الأهداف الاستراتيجية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر	دليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)
مستوى مواءمة أهداف التنمية المستدامة	مقاصد أهداف التنمية المستدامة	غايات أهداف التنمية المستدامة
وحدة مواءمة الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)	مجموعات المقاييس الأساسية	المقاييس الفردية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر
عدد عمليات المواءمة	تتوافق 31 مجموعة مقاييس أساسية مع أهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف.	يتوافق 70 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة مع مجموعةٍ من مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)؛ وتتوافق نسبة 81% من دليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) مع غايات أهداف التنمية المستدامة

المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) (2019ب:3)
ملاحظة: لا ترتبط غايات أهداف التنمية المستدامة التي لا تتوافق مع دليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) مباشرةً بالمستثمرين والمؤسسات.

يبيّن الشكل 3-2 مثالاً على كيفية ارتباط أهداف التنمية المستدامة بمجموعات المقاييس الأساسية للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر من خلال فئة التأثير وموضوع التأثير والهدف الاستراتيجي للتأثير، وتتمثل إحدى فئات التأثير المتعلقة بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) المرتبطة بهدف التنمية المستدامة رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) في "الخدمات المالية" ويتمثل موضوع التأثير المتعلق بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) المقابل في "الشمول المالي"، كما يتضمن الهدف الاستراتيجي للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر المرتبط بالشمول المالي "تحسين الملاءة المالية" للمستفيدين وترد المؤشرات المحددة التي يمكنها قياس الملاءة المالية في مجموعة المقاييس الأساسية المحددة لتحسين الملاءة المالية.

الشكل 3-2: مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع فئة التأثير المتعلقة بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) وموضوعه والهدف الاستراتيجي ومجموعة المقاييس الأساسية - ويرد أدناه مثال على ذلك



المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) (2019ب:5)

يُمكن أيضًا استخدام نظام الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) لربط أهداف التنمية المستدامة بدليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)، هذا ويبيّن الشكل 3-3 مثالاً على هدف مستثمر مُرتبط بالهدف 15-2 من أهداف التنمية المستدامة ودليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) المقابل، كما يوضح الشكل ارتباط هدف المستثمر المُتمثّل في زيادة احتباس الكربون من خلال الممارسات الاستدامة الحرجة بالهدف 15-2 من أهداف التنمية المستدامة وفئة التأثير المتعلقة بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) لـ "الأراضي". ويتمثل موضوعا التأثير المتعلقان بالشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) المرتبطان في "الاستدامة الحرجة" و"الإدارة المستدامة للأراضي"، ويوجد 29 مقياسًا للشبكة العالمية للاستثمار المؤثر الواردة في دليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) التي تتعلق بالهدف 15-2 من أهداف التنمية المستدامة إذ يُمكن استخدام هذه المقاييس بوصفها مؤشراتٍ لقياس هدف المستثمر، كما يمكن للمؤسسة أو المستثمر اختيار المقياس (المقاييس) ذات الصلة بنشاطهما وهدفهما.

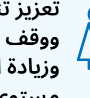
الشكل 3-3: مواءمة هدف المستثمر مع أهداف التنمية المستدامة ودليل مقاييس الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)

الهدف الذي حدده المستثمر بنفسه

زيادة احتباس الكربون من خلال الممارسات الحرجية المستدامة



هدف التنمية المستدامة 2-15



تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لكل أنواع الغابات ووقف إزالة الغابات واستعادة الغابات المتدهورة وزيادة التشجير زيادةً بالغة وإعادة التحريج على مستوى العالم وذلك



فئات التأثير المتعلقة بمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار+



الأراضي

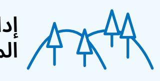


موضوعات التأثير المتعلقة بمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار+



الغابات المستدامة





إدارة الأراضي المستدامة



مرجع دليل مقاييس معايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار



29 مقياسًا لمعايير إعداد تقارير التأثير والاستثمار المتوافقة مع هدف التنمية المستدامة 2-15

يختار المستثمر مقاييس ذات صلة بأنشطة الاستثمار

المصدر: الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS) (2019ب:5)

4-3 مواءمة الوقف مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030: الموجز والخاتمة

يتّبع الفصل إرشاداتٍ ومعاييرَ دولية مختلفة لتحديد العوامل المختلفة التي يمكن أن تعزز نمو قطاع الوقف ومدى تأثيره على أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030، ويحدد الجدول 3-10 المصادر الرئيسة التي اُستخدمت لاستخلاص العوامل المحددة لزيادة مساهمة الأوقاف في التنمية المستدامة.

الجدول 3-10: مصادر المعايير / الإرشادات لمختلف العوامل المحددة لنمو الوقف وتأثيره

العوامل المحددة	المعايير/الإرشادات الدولية
دمج أغراض أهداف التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030
اتساق السياسات والمؤسسات	وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمبدأ الأساسي للإدارة الفعالة للوقف
وضع نظام قانوني وتنظيمي تمكيني	وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمبدأ الأساسي للإدارة الفعالة للوقف
الحوكمة والإدارة	المبدأ الأساسي للإدارة الفعالة للوقف ومعايير حوكمة الوقف التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)
نشر المعرفة والوعي وبناء القدرات	المبدأ الأساسي للإدارة الفعالة للوقف ومعايير حوكمة الوقف التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)
التقنية والابتكار	وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمنتدى الاقتصادي العالمي
أوجه التعاون بين الوقف والقطاعات المالية	وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
تكامل أهداف التنمية المستدامة في المشروعات / الأصول	التحالف العالمي المعياري والمبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة
تكامل أهداف التنمية المستدامة في الاستثمارات	مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول وتأثير أهداف التنمية المستدامة ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة
قياس التأثير وإدارته	شبكة الاستثمار العالمي المؤثر والشبكة العالمية للاستثمار المؤثر (+IRIS)

المصدر: خاص بالمؤلف

يعرض الجدول 3-11 العوامل الرئيسة ذات الصلة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بمختلف أنواع الوقف، ويُمكن تقييد دمج أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 في أغراض الوقف في الأوقاف الحالية إذا لم تُضمن الأهداف في قانون الوقف بسبب مبادئ الشريعة الإسلامية المُنظّمة للأوقاف، غير أنه في حالة وجود قضايا وقف جديدة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 ، فإنه يُمكن تضمينها نظرًا لتمتع المؤسس بحرية تضمين أي غرض أو مستفيدين في القانون، ويمكن أن يساعد اتساق السياسات والمؤسسات ووضع نظام قانوني وتنظيمي مُمكِّن قطاع الوقف بصورةٍ غير مباشرة بتوفير نظام بيئي داعم.

الجدول 3-11: العوامل المحددة لنمو الوقف وتأثيره

العوامل المحددة	الوقف الحالي	الوقف الجديد	الوقف القائم على الأصول	وقف الاستثمارات	وقف الشركات / المؤسسات الاجتماعية
دمج أغراض أهداف التنمية المستدامة	قيود	مباشر	مباشر (الوقف منشئ حديثًا)	مباشر (الوقف منشئ حديثًا)	مباشر (الوقف منشئ حديثًا)
اتساق السياسات والمؤسسات	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
وضع نظام قانوني وتنظيمي تمكيني	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر
الحوكمة والإدارة	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر
نشر المعرفة والوعي وبناء القدرات	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر
التقنية والابتكار	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر
أوجه التعاون بين الوقف والقطاعات المالية	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر
تكامل أهداف التنمية المستدامة في المشروعات / الأصول	-	-	مباشر	-	مباشر
تكامل أهداف التنمية المستدامة في الاستثمارات	-	-	مباشر	مباشر	-
قياس التأثير وإدارته	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر

المصدر: المؤلف



يمكن للعوامل التشغيلية مثل الحوكمة والإدارة وبناء القدرات واستخدام التقنية الجديدة والحلول المبتكرة أن تُعزز نطاق جميع أنواع الأوقاف وتأثيرها، كما يمكن أن تؤدي زيادة وعي الأشخاص إلى تعزيز إنشاء وقف اجتماعي جديد، ويمكن للقطاع المالي زيادة إنتاجية الأوقاف بالاستثمار في أصول الوقف وكذلك بتعزيز الشمول المالي بالشراكة مع المؤسسات المالية الإسلامية. وبينما يمكن للمؤسسات القائمة على الأصول والمؤسسات الاجتماعية زيادة مساهماتها في التنمية المستدامة بدمج التأثير المرتبط بأهداف التنمية المستدامة في أصولها ومشروعاتها، يمكن للوقف الاستثماري تنفيذ الدمج عن طريق دمج المبادئ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في قرارات الاستثمار والصرف. وفي نهاية المطاف، يمكن لجميع أنواع الأوقاف استخدام أنظمة قياس التأثير وإدارتها وذلك لتقييم تأثير أنشطة الأوقاف على أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 فضلًا عن إدارتها.

الحواشي

1 GSA (2015a), *Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia*, Government of Saudi Arabia, https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/8b0a1ee7-3926-42c0-9c7f-8d5ec3424ddb/Saudi_Vision2030_EN.pdf?MOD=AJPERES&CVID=mOKTlUu, p.75.
2 UN (2015a and 2015b)
3 UN (2015b: para 9)
4 UN (2015a)
5 OECD (2016: 21)
6 IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p. 105.
7 BWI et. al (2018: 15-16)
8 UN (2015: para 20)
9 IRTI (2017), *IRTI Islamic Social Finance Report 2017 (1438H)*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, p. 172.
10 BWI, BI and IRTI (2018), *Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision*, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, p.21.
11 Ibid, p. 16.
12 Ibid, pp. 6, 8.
13 Ibid, p. 6.
14 AAOIFI (2020), *Waqf Standards*, Exposure Draft No. G3/2018 (ver. 8.4) of the Governance Standard for Islamic Financial Institutions No.__, https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2019/03/Waqf-Governance-Exposure-Draft-v-8.4-Final-for-Publishing-.pdf, p. 8.
15 Ibid, pp. 12-13.
16 Ibid, p. 19.
17 Ibid, p. 21.
18 BWI, BI and IRTI (2018), *Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision*, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, p. 11.

51 UNGC (2020a: 13)
52 UNGC (2020a: 18).
53 UNGC (2020a: 19).
54 The publications include GRI and UNGC (2017) GRI (2020).
55 https://www.globalreporting.org/about-gri/ Also see GRI (2020).
56 Gold Standard (2019)
57 UNEP Finance Initiative and UNGC (undated: 1)
58 https://sdgimpact.undp.org/SDG-Impact.pdf. To date, SDG Impact has developed standards for private-equity and SDG bonds and is in the process of developing standards for enterprises (see https://sdgimpact.undp.org/enterprise.html).
59 SDG Impact (undated: 4).
60 UNDP & SDG Impact (2020a:5-7 and 2020b: 5)
61 https://www.unpri.org/pri
62 UNEP Finance Initiative and UNGC (2020)
63 UN PRI (2018), *Impact Investing Market Map*, https://www.unpri.org/download?ac=5426, p. 5.
64 UN PRI (2018), *Impact Investing Market Map*, https://www.unpri.org/download?ac=5426
65 UNEP Finance Initiative and UNGC (undated).
66 While integrated investment policy is used by firms that are fully committed to ESG/SDG integration, the standalone policy is used by investors that are not ready to integrate ESG/SDG in the core investment policy (UNEP Finance Initiative and UNGC undated:2).
67 One source of training on responsible investment is PRI Academy. See https://priacademy.org/
68 UNEP Finance Initiative and UNGC (undated: 4).
69 Public nonprofit organizations that have developed impact related matrixes include Good Finance and NPC (see https://www.goodfinance.org.uk/ and https://www.thinknpc.org/). Similarly, Impact Cloud has a software helping organizations manage and measure their impact (see https://www.sopact.com). Most of the indexes and data providers such as S&P, MSCI, Bloomberg, FTSE Russell, Refinitiv, etc. have ESG indices or ratings for different companies. For example, FTSE Russell's ESG Ratings and data model provides investors a framework of a company's exposure and management of ESG factors across three pillars of environmental, social and governance dimensions. The framework uses 14 themes and 300 individual indicators under these pillars to provide the overall ESG rating for a company (see https://www.ftserussell.com/data/sustainability-and-esg-data/esg-ratings).
70 https://iris.thegiin.org/introduction/#b3
71 https://iris.thegiin.org/aligned-standards/
72 (GIIN 2018: 5).
73 https://s3.amazonaws.com/giin-web-assets/iris/assets/files/IRIS_2-Pager.pdf
74 https://s3.amazonaws.com/giin-web-assets/iris/assets/files/Core-Characteristics.pdf and https://thegiin.org/assets/Core%20Characteristics_webfile.pdf
75 IRIS (2019: 4) states that the IRIS+ framework is relevant for both Investors and enterprises.
76 https://s3.amazonaws.com/giin-web-assets/iris/assets/files/IRIS_2-Pager.pdf
77 https://iris.thegiin.org/about/ and https://s3.amazonaws.com/giin-web-assets/iris/assets/files/IRIS_2-Pager.pdf
78 IRIS (2019b: 4).
79 IRIS (2019a: 6).
80 For many of the impact themes IRIS+ has not yet developed the specific strategic goals.
81 IRIS (2019c: 3)
82 https://iris.thegiin.org/document/iris-and-the-five-dimensions/
83 IRIS (2019d:3).
84 IRIS (2019b: 3).

19 Ibid, pp. 24.
20 Ibid, pp. 24.
21 BWI, BI and IRTI (2018), *Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision*, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, pp. 49,50.
22 AAOIFI (2020), *Waqf Standards*, Exposure Draft No. G3/2018 (ver. 8.4) of the Governance Standard for Islamic Financial Institutions No.__, https://aaoifi.com/wp-content/uploads/2019/03/Waqf-Governance-Exposure-Draft-v-8.4-Final-for-Publishing-.pdf, p. 23.
23 Ibid, p. 35.
24 Ibid, p. 48.
25 Other than numerous publications on nonprofit governance and management, many universities (such as University of Heidelberg, Columbia University, Northwestern University), offer degrees on the theme. Furthermore, there are many online and onsite short courses provided on nonprofit management by various organizations.
26 IRTI (2020), *Islamic Social Finance Report 1441H/2020G*, Islamic Research & Training Institute, Islamic Development Bank Group, Jeddah, pp. 94, 100, 115, 122.
27 BWI et. al. (2018: 8)
28 WEF (2020), Unlocking Technology for the Global Goals, http://www3.weforum.org/docs/Unlocking_Technology_for_the_Global_Goals.pdf, p. 7
29 GESI and Deloitte (2019), *Digital with Purpose: Delivering a SMARTer 2030*, https://gesi.org/research/download/36
30 Ahmed (2018).
31 Exchange rate 1USD= RM4.13 on 15 September 2020.
32 http://www.waqafsahamlarkin.com/default.aspx, accessed 15 September 2020.
33 https://www.mywakaf.com.my/
34 https://www.mywakaf.com.my/our-projects/?project=37, accessed 15 September 2020.
35 Ibid.
36 Ahmed (2018).
37 The study was carried out by IRTI in 2000 to assess the scope and feasibility of investing in waqf assets commercially before Awqaf Properties Investment Fund (APIF) was established by Islamic Development Bank.
38 Ahmed, Habib (2020), "Islamic Social Sector (Zakat and Waqf) and Development: Principles, Status and Prospects", in Ejaz Ahmed Khan and Affan Cheema (eds), *Islam and International Development: Insights for working with Muslim communities*, Practical Action.
39 Ahmed (2018).
40 BWI, BI and IRTI (2018), *Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision*, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, pp. 9-10.
41 GSA (2015a), *Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia*, Government of Saudi Arabia, https://www.my.gov.sa/wps/wcm/connect/8b0a1ee7-3926-42c0-9c7f-8d5ec3424ddb/Saudi_Vision2030_EN.pdf?MOD=AJPERES&CVID=mOKTlUu, p.77.
42 UN (2015b: para. 104).
43 https://www.worldbenchmarkingalliance.org/mission/
44 https://www.worldbenchmarkingalliance.org/seven-systems-transformations/
45 GRI, UNGC and WBCSD (undated: 5)
46 GRI, UNGC and WBCSD (undated: 4)
47 See UNGC (2020a, 2020b, 2020c) at https://sdghub.com/project/ambition-guides/
48 UNGC (2020b: 19)
49 Value chain in broader than the concept of supply chain as it applies also to activities related to the product use and disposal (UNGC 2020b: 13).
50 UNGC (2020b)





الفصل

04

التغلب على التحديات القائمة في سبيل مواءمة الأوقاف مع أهداف رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة

يتناول هذا الفصل مناقشة التحديات التي يجب التغلب عليها في سبيل زيادة مساهمة الأوقاف في سبيل تحقيق رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

1-4 الطرق

أُعتمد تصميم بحث استكشافي بسبب قلة الأبحاث السابقة التي أُجريت بشأن مواءمة أهداف الأوقاف مع أهداف التنمية ويبدو أن هناك غيابًا أكبر للأبحاث التي تدرس الموضوع في المملكة العربية السعودية. هذا وقد أجرى فريق الدراسة مقابلاتٍ مطوّلة مع 25 فردًا ممن يمثّلون قطاعات الجهات المعنية الأربعة في الأوقاف: المؤسسون والمتبرعون ويبلغ عددهم (4) والإداريون والمديرون ويبلغ عددهم (10) وصانعو السياسات ويبلغ عددهم (5) ومديرو الأصول ويبلغ عددهم (6) بالإضافة إلى مراجعة المؤلفات المتعلقة بمعوقات الأوقاف[1,2,3,4,5]. نظرًا لأن الدراسة كانت استكشافية بطبيعتها، فقد تم استخدام استراتيجية اختيار عينة هادفة لتشمل الأفراد الذين "لديهم سبب وجيه، مبني على نظرية سابقة أو منطق أو خبرة شخصية، للاعتقاد بأنه سيكون هناك الكثير مما يجب دراسته"[6].

وجُمعت بيانات لهذا التحقيق الاستكشافي مستخلصةً من المقابلات المباشرة الموجّهة، وبدأت كل مقابلة بإجراء مناقشة تمهيدية حول طبيعة عمل الشخص (أو التجربة) ومدى علاقته بالأوقاف، ثم سُئلوا عن آرائهم العامة بشأن رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وما إذا كان يجب أن تؤدي الأوقاف دورًا في سبيل تحقيق هذه الأهداف وأنواع الأدوار، وبعد ذلك، جرى تحفيز مناقشة التحديات التي تواجه الأوقاف في مواءمتها مع أهداف التنمية بأسئلةٍ متابعة، واختتمت المقابلات بإتاحة الفرصة للمشاركين لتقديم اقتراحاتٍ حول كيفية تعزيز التأثير الاجتماعي لقطاع الأوقاف. ويحتوي الملحق (أ) على دليل المقابلات الفعلي المستخدم في هذا الجزء من الدراسة.

هذا وحُللت بيانات المقابلات باستخدام العمليات النموذجية المستخدمة في البحوث النوعية[7,8] وذلك للكشف عن الموضوعات والأنماط الناشئة، وراجع خبراءٌ يعملون في قطاع الأوقاف السعودي النتائج للتأكد من مدى جدواها والحد من فقدان المعنى الناتج عن الترجمة.

2-4 النتائج

صُنفت التحديات إلى ثلاث فئات: التحديات القائمة في مواءمة الأغراض والتحديات القائمة في مواءمة المشروعات والتحديات القائمة في مواءمة الاستثمارات، ثم حُددت الموضوعات الفرعية الناشئة لكل فئة، ويوضح الرسم البياني رقم 5 النسبة المئوية للمشاركين المُحددة من التحديات المستخلصة من كل موضوع.

الرسم البياني رقم 5. التحديات القائمة في مواءمة أهداف الأوقاف مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030



4-2-1 التحديات القائمة في مواءمة الأغراض

ينظر معظم مؤسسي الأوقاف ومديريها الذين أجريت مقابلاتٍ معهم في المملكة العربية السعودية إلى أن مواءمة أغراضهم المتعلقة بالأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة تُعَد واجبًا وطنيًا ومواطنة عالمية جيدة، فهم يعتقدون أن الأوقاف ينبغي أن تكون من بين الهيئات الأولى التي تمول أهداف التنمية الوطنية والعالمية وتعمل على تحقيقها وذلك لأنها تُنشأ لأغراض المنفعة الاجتماعية، كما أبلغت الجهات المعنية ممن أجريت مقابلاتٍ معهم عن مواجهة مؤسسو الأوقاف ومديروها العديد من التحديات فيما يتعلق بمواءمة أغراض الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

الأدوار غير الواضحة فيما يتعلق بالمؤسسات الأخرى. أثّر ظهور الدولة الحديثة المسؤولة عن رفاه المجتمعات في المنطقة في أوائل القرن العشرين تأثيرًا بالغًا على أنشطة الأوقاف، ودُمجت العديد من المؤسسات الاجتماعية الموجودة مسبقًا في القطاع العام، والتي أدت دورًا رئيسًا في التمويل والإدارة المباشرة لتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى. ومنذ ذلك الحين، أصبح دور الأوقاف غير واضحٍ أو يقتصر على القضايا الدينية، ولا تزال أدوار الأوقاف ومسؤولياتها فيما يتعلق بمؤسسات القطاعين العام والخاص الأخرى موضع تساؤل في الوقت الذي أصبح فيه تحسين سياسات الأوقاف وتعزيز تأثيرها الاجتماعي عنصرًا رئيسًا في جدول الأعمال الوطني السعودي.

هذا وسُئل جميع المشاركين عن نوع الأدوار التي يجب أن تؤديها الأوقاف في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والدولية، ولم تكن الردود المتعلقة بأدوار الأوقاف محددة، واكتفوا بالإجابة على أن الأوقاف يجب أن تؤدي دورًا أساسيًا مع الهيئات الأخرى في المنظومة، وأوضح رئيس أحد الجهات الوقفية أن عدم وضوح أدوار الأوقاف يُمثّل مشكلةً، كما أفاد "كنا على وشك طرح برنامج مكلف وطويل الأمد، إلا أنني وجدت أن جهةً حكومية أخرى قد طرحت برنامج مماثل لهذا البرنامج، وأرى وزارات تُنشئ مؤسساتٍ غير ربحية في وقتنا الحالي ولست متأكدًا مما إذا كان هذا الأمر بسبب ضعف القطاع غير الربحي الحالي أو أن الوزارات في عجلةٍ من أمرها لتحقيق الأهداف دون الحاجة إلى مد يد العون مع المؤسسات القائمة، مما سيتطلب بذل جهدٍ أكبر، وتكمن المشكلة في أن الوزارات أضحت منافسةً للمؤسسات الخيرية، وتُعطي انطباعًا بعدم الثقة في المؤسسات الخيرية".

واقترحت إحدى أفراد أسرة مؤسسة لوقف خيري أن تستثمر الأوقاف جهودها في القضايا الاجتماعية المعقدة التي تتطلب استثماراتٍ بعيدة المدى وعالية المخاطر لأن المؤسسات الوقفية لا تتعرض في الغالب إلى ضغوط من ناحية المسائلات التي تواجهها المؤسسات الحكومية فضلًا عن تميزها بأنها أكثر استقلالية عن ضغوط المنافسات التي تواجهها الشركات التي تسعى إلى تحقيق الربح، وقالت، "لماذا الاستثمار في التعليم؟ لاحظنا أن عملنا الاجتماعي في المنطقة موجّه نحو توفير الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية، ولأن الاستثمار في التعليم مكلف، فإن عائده المالي على الاستثمار ضعيف، ولأن الأثر الاجتماعي لجهود التعليم طويل الأجل، فإن عددًا قليلًا من الأطراف يدعمه، وأعتقد أنه لا يُمكن دعم التعليم إلا من خلال الأوقاف".

> تتطلب مواءمة أغراض الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة إدخال تعديلاتٍ على أغراض الأوقاف الحالية لتتماشى مع الاحتياجات والأولويات الحالية. في بعض الحالات تصبح القضية الاجتماعية المذكورة في صك الوقفية غير مرتبطة بالاحتياجات الاجتماعية الراهنة، أو تندثر الفئة السكانية المستهدفة أو تقل حاجتها عن الفئات الأخرى، وفي حالاتٍ أخرى تتعطل الأوقاف ويُلزم دمجها مع أوقافٍ أخرى ذات أغراضٍ مماثلة، رُغم أنه يصعب إدخال تعديلاتٍ على أغراض الأوقاف

الصعوبات القانونية المواجهة في تعديل أغراض الأوقاف الحالية. تتطلب مواءمة أغراض الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة إدخال تعديلاتٍ على أغراض الأوقاف الحالية لتتماشى مع الاحتياجات والأولويات الحالية. في بعض الحالات تصبح القضية الاجتماعية المذكورة في صك الوقفية غير مرتبطة بالاحتياجات الاجتماعية الراهنة، أو تندثر الفئة السكانية المستهدفة أو تقل حاجتها عن الفئات الأخرى، وفي حالاتٍ أخرى تتعطل الأوقاف ويُلزم دمجها مع أوقافٍ أخرى ذات أغراضٍ مماثلة، رُغم أنه يصعب إدخال تعديلاتٍ على أغراض الأوقاف. ولا تتسم الإجراءات القانونية الرامية إلى تحقيق مثل هذه التغييرات للمؤسسات القائمة على الأوقاف بالفعالية في المملكة العربية السعودية مقارنةً بالإجراءات القانونية للمؤسسات الأخرى.

ثمة العديد من التحديات المرتبطة بإدخال مثل هذه التعديلات وذلك وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، ومن أهمها: عدم وجود قوانين وأدلة إجرائية فيما يتعلق بتحديث مجالات عمل الأوقاف وعدم وضع السلطات القضائية صيغ قانونية وجعلها قابلة للتَكيُّف مع التغيرات الاجتماعية وقبول بعض القضاة صيغٍ قانونيةٍ تتسم بأنها أكثر مرونة وإجراءات الموافقة الصارمة على دمج الأوقاف صغيرة الحجم والمدة التي يستغرقها إدخال تعديلاتٍ على الأوقاف وعدم وجود آلياتٍ واضحةٍ لتحديد أوجه القصور في تنفيذ قوانين الأوقاف وصعوبة المتطلبات المتعلقة بإصدار التراخيص اللازمة للعمل في ميادين التنمية.



وشدّد أحد المشاركين من نظار الأوقاف على صعوبة تعديل قانون الأوقاف الحالي، وأردف قائلًا: أردت أن أُساهم في أعمال العزل للأشخاص المصابين بفيروس كورونا المستجد باستخدام مساكن أوقاف الحج الخاصة بي، لأن هذا الأمر واجب وطني، لكن التحديات التنظيمية كانت متنوعة وكثيرة للغاية، فالمرونة أمرٌ ضروريٌ، وإلا فإننا لن نمضي قدمًا. وإذا ألزمني القاضي بأحكامٍ صُدِرَت قبل 120 عامًا، فهذا الإلزام مسألة صعبة، وأعني أن صك الوقف ينص على توفير السكن للعازباتٍ من الفقراء ويصر القاضي على ضرورة أن تكن عازباتٍ لم تتزوجن. وفي ذلك الوقت قد تكن من الفئات المحتاجة، ولكن اليوم المطلقات والأرامل وزوجات ذوي الهمم أكثر احتياجًا من العازبات في الوقت الحالي. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تطبيق هذا القانون إلى عدم تشجيع العازبات على اتخاذ خطوة الزواج".

ضعف الحوكمة ومشاركة مجلس الإدارة في الاستراتيجية.

لقد بدأت العوامل القيادية والإدارية التي تدعم استراتيجية التنمية الأكثر تطورًا ومواءمةً في جذب اهتمام أصحاب المصلحة في قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ويكمن السبب المنطقي وراء ذلك في حقيقة ضرورة وجود حوكمة قوية لوضع استراتيجية سليمة تتناول الأهداف المحلية وأهداف التنمية العالمية، وستحتاج المؤسسات الوقفية إلى تشكيل مجلس إدارة متنوع يُمثّل ذوي العلاقة في مجال التنمية في ميدان عمل الأوقاف وإلى ممارساتٍ راسخةٍ لمجلس الإدارة من حيث عملية التخطيط وتقييم الأداء والاضطلاع بأدوارٍ ومسؤولياتٍ واضحة.

ثمة العديد من التحديات المرتبطة بحوكمة الأوقاف وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، ومن أهمها: عدم وجود نظام حوكمة للأوقاف وعدم التزام الأوقاف بتضمين عناصر ومبادئ الحوكمة الرئيسة (في وثيقة تسجيلها) وعدم وجود مجالس أمناء في العديد من الأوقاف واقتصار العديد من أعضاء مجالس الأوقاف على أفراد عائلة واحدة وعدم فعالية العديد من مجالس الأوقاف وعدم أداء الأدوار المطلوبة منها في المراقبة والتقييم وعدم وجود نظم تعارض المصالح في العديد من الأوقاف وعدم وجود تشريعاتٍ تُلزم الأوقاف بالإفصاح عن بياناتها المالية وخططها الاستراتيجية.

ويُمكن استنباط العلاقة القائمة بين ضعف حوكمة الأوقاف واستراتيجية التنمية من بيان أحد المدراء التنفيذيين لمؤسسة أهلية وقفية، الذي سرد ما يلي: "يجتمع مجلس أمناء المؤسسة مرةً أو مرتين في السنة وتُعدُّ التعليمات التي أحصل عليها

من المجلس بشأن مجالات العمل الاجتماعي والبرامج ضئيلة للغاية، ويركزون على القضايا المتعلقة بالنزاهة المالية والقانونية وتحديد مبالغ النفقات وتوظيف أفراد الإدارة العليا، لكن فيما يتعلق بمجال العمل والأثر المرجو على القضايا الاجتماعية، فلا يتناقش مجلس الأمناء في هذا الأمر، وما نفعله هو أننا نعتمد على الطلبات التي نتلقاها من الجمعيات غير الربحية، إذ تعطينا هذه الطلبات فكرةً جيدةً عن نقص الخدمات، مثل الحاجة إلى خدمات الرعاية لمرضى الكلى والحاجة إلى توفير السكن للفقراء وما إلى ذلك".

قلة المعلومات المتعلقة بالأولويات المحلية للمناطق المحلية. بالنظر إلى العطاء الخيري المرتفع نسبيًا والضغوط المالية الحالية في المملكة العربية السعودية، فإن زيادة تأثير الأوقاف قد انتقل إلى صدارة جدول الأعمال الوطني، ورُغم ذلك، يبدو أن التركيز الرئيس للحوار والتوصيات ينصب على بناء القدرات الإدارية للمؤسسات غير الربحية وعلى قياس النتائج، وفي حين أن هذه العناصر مهمة حقًا، فإنها تفترض أن الاستراتيجيات الحالية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتأثير صحيحة، وبالتالي، من الملائم التركيز فقط على إدارة البرامج الاجتماعية وقياس التأثير. هذا وتكافح إدارات الأوقاف للحصول على المعلومات السليمة التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتٍ تستند إلى الأدلة حول "أين أعمل؟" و"كيف أعمل؟"

ثمة العديد من التحديات المرتبطة بتوافر المعلومات حول أولويات التنمية وذلك وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، وأشار الجهات المعنية في الأوقاف إلى ضرورة وجود إطار شامل لقطاعات التنمية ومجالاتها الفرعية، ثم لكل مجال تنمية فرعي هناك حاجة لمعرفة ما يلي: ما الأهداف الوطنية والعالمية في هذا المجال الفرعي وما مؤشراتها وما أولوياتها والأسباب الكامنة وراء المشكلات فيها لكل مجتمع محلي. وثمة العديد من الدراسات التي أُجريت في المملكة العربية السعودية المتعلقة باحتياجات المجتمعات، لكن معظمها يُوثّق الاحتياجات من حيث نقص الخدمات ولا يحلل المشكلات الاجتماعية وأسبابها الجذرية.

هذا وأكدّت إحدى مؤسسات الأوقاف هذا النقص في المعلومات وأردفت قائلةً: "على المستوى الشخصي، أنا من الأشخاص المُهتمين جدًا بأهداف التنمية المستدامة، ومن الأشخاص الذين يعتقدون أنه إذا التزم السبعة مليار شخص الموجودون على هذا الكوكب حتى ولو كرسوا جزء صغير من حياتهم في خدمة أهداف التنمية المستدامة، فإن العيش على الأرض سيتحسن كثيرًا، ولكننا نحتاج إلى معرفة أولويات التنمية في مجتمعاتنا المحلية، سواءً على مستوى المناطق أو البلاد أو المدن أو حتى الأحياء، وما مؤشر مستوى الفقر مثلًا في مدينتي؟ وما مستوى مؤشرات الصحة العامة فيها؟ وما إلى ذلك، وهناك جهدًا طيبًا يبذله إخواني في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لوضع خريطة حرارية لتحديد الاحتياجات الاجتماعية على مستوى مناطق المملكة، لكن تتمثل المشكلة في أن هذه الخريطة كانت معنية فقط باحتياجات الفقراء المسجلين في الضمان الاجتماعي ولم تدرس القضايا العامة، كما أن الخريطة لم تُنشر للاستخدام العام".

> ثمة العديد من التحديات المرتبطة بتوافر المعلومات حول أولويات التنمية وذلك وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، وأشار الجهات المعنية في الأوقاف إلى ضرورة وجود إطار شامل لقطاعات التنمية ومجالاتها الفرعية

2-2-4 التحديات القائمة في مواءمة المشروعات

تدرك الجهات المعنية في الأوقاف في المملكة العربية السعودية جيدًا ضرورة ترجمة مواءمة المشروعات مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة إلى أهداف وتصاميم وإجراءات تنفيذ مشروعات الجهات الوقفية، وأعرب العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلاتٍ عن عدم رضاهم عن المواءمة السطحية لأغراض الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة والتي تمثلت فقط في الرؤية والرسالة رفيعة المستوى، كما أبلغت الجهات المعنية ممن أجريت مقابلاتٍ معهم عن مواجهة مؤسسي الأوقاف ومديريها العديد من التحديات فيما يتعلق بمواءمة مشروعات الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

قلة المعلومات بشأن "ما يصلح" للمجتمعات المحلية. يتعين على مديري المشروعات في الأوقاف التمتع بالقدرة على تصميم تدخلات فعالة وذلك للمساعدة في سبيل تحقيق رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق هذه الغاية، يلزم معرفتهم بالتجارب المحلية والدولية السابقة التي نجحت في تحقيق النتائج الاجتماعية بالإضافة إلى معرفة مجموعة عوامل التأثير التي تنطوي عليها هذه الحالات، أما ما يتعلق بمديري المشروعات في الأوقاف والمستثمرين وصانعي السياسات، فإن الحصول على هذه المعلومات أمرٌ أساسيٌ لتحقيق التغيير الاجتماعي وحل بعض المشكلات الأكثر استعصاءً في المملكة العربية السعودية.

ثمة العديد من التحديات المرتبطة بتوافر المعلومات حول "ما يصلح" للقضايا الاجتماعية وذلك وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، وأشارت الجهات المعنية في الأوقاف إلى

ضرورة وجود قاعدة بيانات شاملة لقطاعات التنمية ومجالاتها الفرعية، ثم يتعين لكل مجال فرعي هناك حاجة لمعرفة ما يلي: ما المؤسسات العاملة في هذا القطاع الفرعي، وما مدى فعاليتها في تحقيق التأثيرات، وما تكلفة تحقيق النتيجة المرجوة، وما أفضل الممارسات الدولية المُطبقة في هذا القطاع الفرعي، وما الدراسات البحثية التي أُجريت في هذا القطاع الفرعي وتقييمات البرامج.

وأكدّت إحدى صانعي سياسات الأوقاف التي تعمل في مشروعٍ وطنيٍ لتمكين ريادة الأعمال الاجتماعية هذا النقص في المعلومات حول "ما يصلح"، وذكرت: "إن أفكار مشروعاتنا الاجتماعية تقليدية وغير مجدية، ويتعين علينا السعي نحو ابتكارِ أفكارٍ جديدةٍ والأهم من ذلك السعي نحو التعلم من تجارب الآخرين وفهم ما الذي جعل تلك التجارب ناجحة، وأعتقد أن "إنجاح السوق" يُمثّل الحل للعديد من تحدياتنا الاجتماعية ولكن لا يزال ذلك يعني بالنسبة لمعظم مديري الأوقاف تشويه العمل الخيري الخالص بجعلهم يدخلون في قطاع الأموال المشبوهة".

الصعوبات المواجهة في تغيير الإجراءات والثقافات التنظيمية. لا تعني المواءمة مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة مواءمة الأهداف فحسب ولكن أيضًا مواءمة الهياكل والإجراءات والثقافات التنظيمية المتعلقة بتنفيذ المشروعات، ومن الممارسات المطبقة في المؤسسات المؤثرة العمل المبني على المعرفة، ومراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويعرف الموظفون في هذه المؤسسة ما مساهمتهم الخاصة المتعلقة برسالتها، أما ما يتعلق بمديري المشروعات في الأوقاف، فإن وجود مثل هذه الإجراءات والثقافات التنظيمية أمر أساسي لتحقيق التأثير الاجتماعي.

ثمة العديد من التحديات المرتبطة بقدرة الأوقاف على تبني إجراءاتٍ وثقافاتٍ تنظيميةٍ تتسم بأنها أكثر فاعلية وذلك وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، وتشمل ما يلي: تفضيل العطاء الخيري المباشر للأفراد وعدم وضوح عملية تصميم المشروعات وعدم إشراك هذه الإجراءات ذوي العلاقة المعنيين إشراكًا صحيحًا في كثيرٍ من الحالات وطول الإجراءات البيروقراطية في اتخاذ قرار تمويل البرامج الاجتماعية وعدم وضوح الإجراءات الناجمة عن استقطاب شركاء التنفيذ والإشراف على تحقيق المراحل الأساسية وغموض معايير المنح وضعف استخدام التقنية في إدارة المشروعات الاجتماعية ونشر الوعي بين الموظفين بأننا نُمثّل جزءًا من عالمٍ أكبرٍ وعلينا جميعًا أن نسعى جاهدين لحل القضايا المشتركة.

وناقش مدير جمعية غير ربحية للمنح ضرورة تبني إجراءاتٍ وثقافاتٍ تنظيميةٍ موجّهة نحو التأثير، وأسرد قائلًا: "إن العديد من المؤسسات الغنية العاملة في القطاع الوقفي لا تفضل العمل معنا بصفتنا (جمعية)، بل تصمم وتُنفّذ مشروعاتها الخاصة التي أعتقد أنها ليست جيدة لأنها ينبغي أن تركز على الاستراتيجية وتترك التنفيذ لنا، كما لا تتبع معظم هذه المؤسسات إجراءاتٍ واضحةٍ لطلب المنح، وعلينا أن نعتمد على علاقاتنا لطلب المنح"، وعندما سُئل مدير الجمعية عن المراقبة والتقييم، أجاب قائلًا، "في الواقع، بمجرد حصولنا على المنحة، كان هناك متابعةً ضئيلةً جدًا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف".

ندرة الموارد البشرية المتخصصة. يتطلب تعزيز تأثير الأوقاف من حيث تحقيق أهداف التنمية الوطنية والعالمية وجود موارد بشرية لها كفاءاتٍ في مجال إدارة التأثير بالإضافة إلى فهمها لقوانين الأوقاف والمبادئ التوجيهية للشريعة، ويتزايد مجال التنمية تعقيدًا من حيث الأهداف والنظريات والأطر والأدوات، وثمة مدارس جامعية تضم تخصصات رئيسة وثانوية في الدراسات المتعلقة بالتنمية مثل الإدارة غير الربحية والسياسات العامة وريادة الأعمال الاجتماعية.

وأفاد مسؤولو الجهات المعنية في الأوقاف ممن أجريت مقابلاتٍ معهم أنه في حين أن معظم إدارات الأوقاف وموظفيها العاملون في المملكة العربية السعودية لديهم فهمٍ وافٍ لقوانين الأوقاف والمبادئ التوجيهية للشريعة، إلا أنهم يتخلفون في ركب الكفاءات في مجال إدارة التأثير. هذا ويتعين على إدارات الأوقاف وموظفيها تحسين كفاءاتهم المتعلقة بمجال إدارة التأثير، مثل: التفكير المنظوماتي في القضايا المجتمعية والتخطيط الاستراتيجي الموجّه نحو التأثير واتخاذ القرار القائم على الأدلة والقيادة التشاركية للجهات المعنية والتصميم والإدارة المتمركزين حول الانسان والقياس المستمر للنتائج والتحسين القائم على الأثر.

وشدّد أحد المدراء التنفيذيين للمؤسسات الوقفية على ضرورة تطوير إدارات الأوقاف وكفاءات الموظفين العاملين في مجال إدارة التأثير، وقال "إن توافر الكوادر المؤهلة والمتخصصة من أكبر التحديات التي تواجه الأوقاف اليوم، لا سيما فيما يتعلق بالتخصصات الميدانية التنموية، ولم أتمكن من الوصول إلى موظفين لديهم معرفة شاملة بأهداف التنمية المستدامة ولديهم القدرة على التمييز بين المخرجات والنتائج، ولديهم بعض المعارف في نظريات تغيير السلوك والنظريات الأخرى المتعلقة

> يتطلب تعزيز تأثير الأوقاف من حيث تحقيق أهداف التنمية الوطنية والعالمية وجود موارد بشرية لها كفاءاتٍ في مجال إدارة التأثير بالإضافة إلى فهمها لقوانين الأوقاف والمبادئ التوجيهية للشريعة



بالتغيير الاجتماعي، ولديهم معرفة بشأن كيفية إجراء تقييمات للبرامج وإعداد تقارير التأثير، وما زلنا نكافح من أجل الوصول إلى الأشخاص المؤهلين".

الوصول إلى أدوات إدارة التأثير. يتعين على الأوقاف الوصول إلى أدوات إدارة التأثير التي ستساعد عمليًا مديري المشروعات في الأوقاف على مواءمة مشروعاتهم بطرقٍ تتسم بأنها أكثر فعالية في تحقيق رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالإضافة إلى توافر الموارد البشرية المتخصصة، ويتوفر عددٌ قليلٌ جدًا من أدوات إدارة التأثير باللغة العربية وتعكس مصطلحات ومتطلبات السياق المحلي، أي أنها تستخدم مبادئ الأوقاف ومصطلحاتها.

وكان من الواضح من مدخلات مديري الأوقاف ومراجعتنا لتقارير أداء الجهات القائمة على الأوقاف أن الأوقاف ستستفيد استفادةً بالغةً من أدوات إدارة التأثير إذا كانت هذه الأدوات متاحة عمليًا، وتشمل هذه الأدوات ما يلي: مؤشرات تحديد أولويات الفجوات (الحجم والعمق والضرورة والجدوى السياسية وما إلى ذلك) وأطر عمل رسم وتحليل خرائط أصحاب المصلحة (خرائط الجهات الفاعلة ورسم خرائط العلاقات ورسم الخرائط الزمنية) وأبعاد تحديد التأثير (ما المساهمات والمخاطر وما مدى حجمها ومن المسؤول عنها) ونظرية التغيير (الخدمات المباشرة وبناء القدرات وتغيير السياسات) والنموذج المنطقي (المدخلات والمخرجات والنتائج والتأثيرات) والأهداف والمقاييس المحلية والعالمية (رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة) وطرق قياس التأثيرات (دراسات المقارنة ونطاقات التقييم وأدوات جمع البيانات) وأدوات وتقنيات مراقبة التأثيرات والإبلاغ عنها (سجلات النتائج ولوحات المعلومات والسحابات المخصصة للإبلاغ عن التأثيرات إلى الجهات المعنية).

وأفاد أحد مديري المشروعات في الوقف، "إن أغلب نفقات الأوقاف تتماشى مع أهداف التنمية، مثل الإغاثة في حالات الكوارث التي كانت فعالة أثناء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد وتوفير الاحتياجات الأساسية للفقراء: الغذاء والرعاية الصحية، وما إلى ذلك، ولكن السؤال هو إلى أي مدى هناك انسجام في الواقع بين مشروعاتنا وإجراءات التنفيذ مع أهداف التنمية، وأعني أن العديد من مؤسسات الأوقاف بمن فيهم نحن طبقوا هذه الإجراءات حيث نعمل على مواءمة أهدافنا مع أهداف رؤية 2030 والتي نُفذّت بتوجيهٍ ومساعدةٍ من وزارة الموارد

البشرية والتنمية الاجتماعية، ولكن في النهاية لم يتغير شيء على أرض الواقع على مستوى البرامج والمشروعات".

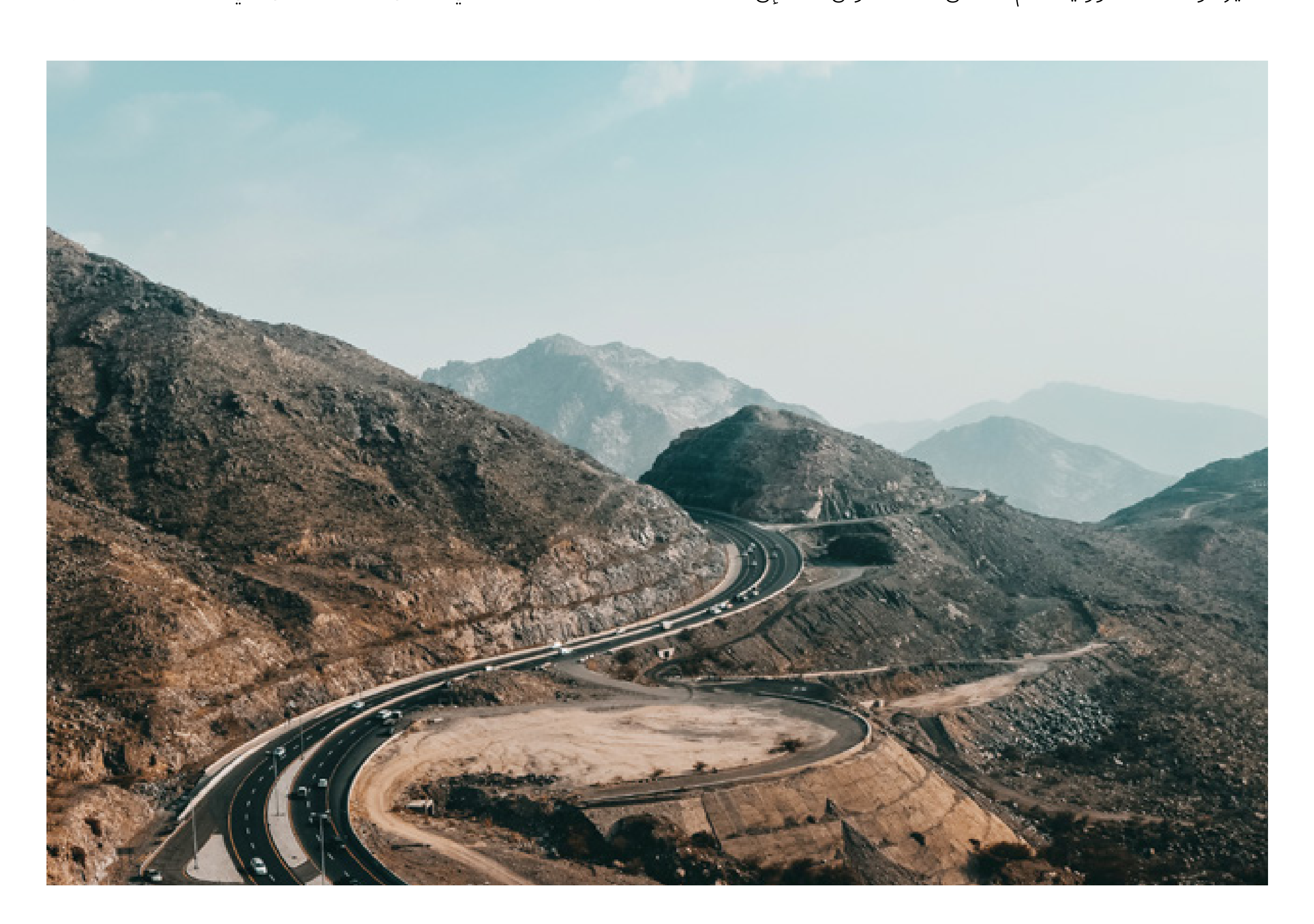
3-2-4 التحديات القائمة في مواءمة الاستثمارات

أصبح الاستثمار في مجال إدارة التأثيرات موضوعًا مثيرًا للنقاش بالنسبة لصانعي السياسات في الأوقاف والخبراء ومديري الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ويعتقد الكثيرُ منهم أن الاستثمار في القطاعات الموجّهة نحو تحقيق أهداف التنمية ومبادرات الأعمال يُمثّل وسيلةً رائعةً للأوقاف للمشاركة في تحقيق رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، كما أبلغت الجهات المعنية ممن أجريت مقابلاتٍ معهم عن مواجهة مديري الأصول في الأوقاف العديد من التحديات فيما يتعلق بمواءمة استثمارات الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تفضيل الاستثمار منخفض المخاطر. اتضح من المقابلات التي أُجريت أن بعض مديري الأصول في الأوقاف يعتقدون أن الاستثمارات ذات التأثير تعني مخاطر أعلى من الاستثمارات الأخرى وأنه ينبغي للأوقاف الاستثمار فقط في الاستثمارات منخفضة المخاطر، وأفاد مدير الأصول في أحد الجهات الوقفية، "هناك شرطٌ تقليديٌ لاستثمار الأوقاف وهو أن يكون الاستثمار استثمارًا آمنًا، أي أن المخاطر يجب أن تكون ضئيلة، ويتحمل مدير الوقف المسؤولية أمام الله عن هذه الأموال، لذا فإن السلامة أهم من التنوع"، هذا وقد قال مستشار استثمار آخر يعمل في قطاع الأوقاف: "يتمثل الغرض الأصلي للأوقاف في الحفاظ على الأصول، ويأتي الحفاظ على الأصول في المقام الأول قبل المنفعة الاجتماعية ويكون الحفاظ على الوقف أهم من التنمية الاجتماعية التي قد تؤدي إلى فقد الأصول كلها".

ومن جهةٍ أخرى، أظهر بعض صانعي السياسات في الأوقاف والمديرين ومديري الأصول الذين أجريت معهم مقابلاتٍ اهتمامًا وقبولاً لفكرة الاستثمار في قطاعاتٍ عالية التأثير. وأفاد مدير الأصول في أحد الجهات الوقفية، "عادةً ما ينص مؤسس الوقف على قاعدة مهمة تتمثل في أن الاستثمار لا يخالف شريعة الله، فإن الله طيبٌ لا يقبل إلا طيبا، ولذلك أعتقد أن كل المبادئ التوجيهية الدولية للاستثمار المنوطة بمسؤولية الاستثمار لا تحيد عن ذلك، مثل عدم المتاجرة في المحرمات وعدم المتاجرة بما يضر بالبشر". وأفاد مديرٌ آخرٌ يعمل في الأوقاف: "ينبغي للأوقاف مراجعة مصادر دخلها والتحرك نحو الاستثمارات التي تعود بالنفع الأكبر مثل الصحة: بدءً من التوعية الصحية والرعاية الأولية وصولًا إلى تطوير أسواق مستدامة لتقديم الخدمات الصحية التخصصية، ومثل الأسرة: إذ يعد الاستثمار الأسري أمرًا بالغ الأهمية، لأن الخسارة المالية الناتجة عن الطلاق مؤثرة للغاية".

وأفاد مسؤولٌ حكوميٌ منوط بالمسؤولية عن الأوقاف العامة "إن المرحلة الحالية التي نعمل عليها تتمثل في كيفية زيادة الفوائد



المالية لأملاك الأوقاف. إلى أقصى حد، حسنًا، يمكننا التحدث مع الإدارة العليا حول زيادة المنفعة الاجتماعية، لأنه في النهاية، ما يتم عمله، يعطينا الربح الذي ننفقه على التنمية الاجتماعية، ماذا لو استثمرنا في مشروعاتٍ قد تعطيك كامل مقدار الربح الذي ستحصل عليه، ولكن يمكنك من خلال هذه المشروعات تحقيق التأثير الذي يحاول جانب الإنفاق هذا بلوغه، ويمكننا الاستثمار في إنشاء مصنع للمياه بدلاً من التبرع لجمعية غير ربحية تعمل في توزيع المياه. بالطبع، قد يحقق المصنع ربحًا مرتفعًا ولكنه سيحقق تأثيرًا أعلى وأكثر استدامةً".

الصعوبات القانونية المواجهة في تغيير استثمارات الأوقاف الحالية. تؤدي القوانين والسياسات دورًا رئيسًا في تعزيز المواءمة القائمة بين استثمارات الأوقاف وأهداف التنمية أو تثبيطها، وبينما أحرزت المملكة العربية السعودية تقدمًا مؤثرًا في لوائح القطاع الخاص لإنشاء اقتصاد مزدهرٍ وأكثر تنوعًا، فإن لوائح الأوقاف لا تواكب هذا التطور، وتركز اللوائح الحالية للأوقاف على وظائف الرقابة والفحص بدلاً من النظر إلى الأوقاف باعتبارها شركاء في التنمية.

ثمة العديد من التحديات المرتبطة بلوائح الأوقاف وذلك وفقًا لمراجعتنا للمؤلفات والأبحاث الميدانية، وتشمل التحديات ما يلي: إجراءات طويلة ومعقدة لاستبدال العقارات وتحويلها إلى أسهم أو بيعها وشرائها بشكلٍ عام وفرض رسوم وضرائب على عمليات استثمار الأوقاف (غير معفاة من الرسوم والضرائب) وعدم وجود لوائح لأسهم الأوقاف الموجودة في هيئة السوق المالية وعدم وجود لوائح خاصة لتحفيز الأوقاف على إنشاء صناديق استثمار الأوقاف وعدم استفادة المحاكم من جهات متخصصة مثل الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين والهيئة

> تؤدي القوانين والسياسات دورًا رئيسًا في تعزيز المواءمة القائمة بين استثمارات الأوقاف وأهداف التنمية أو تثبيطها، وبينما أحرزت المملكة العربية السعودية تقدمًا مؤثرًا في لوائح القطاع الخاص لإنشاء اقتصاد مزدهرٍ وأكثر تنوعًا، فإن لوائح الأوقاف لا تواكب هذا التطور

السعودية للمحاسبين القانونيين وعدم وجود لوائح تُلزم الأوقاف باتباع أنظمة الحوكمة وضعف كفاءات موظفي هيئات مراجعة الاستثمار وعدم تمييز القضاة بين أصول الأوقاف الثابتة وأدوات الاستثمار التي تضعها الأوقاف المعنية بالنقدية.

وأفاد مدير الاستثمار في الأوقاف، "لا يحب مستثمرونا في البلد أن يكون لديهم شريك وقف، ويتمثل السبب في صعوبة اتخاذ القرار في الأوقاف، ولا تزال اللوائح والتشريعات تنظر إلى الأوقاف بعين القلق، أعني إذا أردت في الوقت الحالي إدخال تعديلٍ على قانون الوقف الخاص بي لبيع ملكية تابعة للوقف وإنشاء شركة تقنية مثلاً. فمنذ البداية، عندما يرى القاضي كلمة "وقف" يشغل قرون الاستشعار ويطلب 20 متطلبًا، بينما يمكن تنفيذ ذلك في القطاع الخاص خلال 24 ساعة، وللأسف، هذا يهدر فرصًا عظيمة على الأوقاف، والنتيجة أن الكثير من الأشخاص لا يسجلون أوقافهم رسميًا".

الوصول إلى أدوات وخبراء الاستثمارات ذات التأثير. هناك آراءٌ متباينة بين المشاركين حول ما يعنيه مصطلح الاستثمار المؤثر، ويري الكثيرون أنه مفهومٌ تجريدي رفيع يمكن منطقيًا أن يبرر معظم أنواع الاستثمار في الأوقاف، ويرى آخرون أن هذا النوع من الاستثمار لا يُشكّل إلا استثمارات الأوقاف التي تهدف إلى توفير تأثيرٍ واضحٍ قابلٍ للقياس، غير أن هناك اعتقادٌ شائعٌ بأن استحداث أدوات ومستشارين الاستثمارات ذات التأثير في سياق الأوقاف يُمثّل نهجًا فعالاً في تغيير سلوكيات الاستثمار.

يمكن أن تستفيد استثمارات الأوقاف من أدوات الاستثمارات ذات التأثير إذا ما أتيح للخبراء الوصول إليها ودعمها، وتشمل هذه الأدوات ما يلي: تصنيفات النتائج الاجتماعية وأطر التأهب للاستثمارات ذات التأثير وأطر وأدوات قياس التأثير واستراتيجيات التأثير الفعالة ونظريات التغيير وأدوات وأطر تمويل التأثير ومبادئ إدارة التأثير ورأس المال الاجتماعي بوصفه نماذج للخدمات ومحافظ الاستثمارات ذات التأثير.

وأفاد أحد صناع السياسات في قطاع الأوقاف قائلاً، "أعتقد أنه يتعين علينا العمل على تعزيز مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتمكين مديري الاستثمار في الأوقاف بالأدوات والموارد والتدريب اللازم وتتخذ العديد من مبادئ الأوقاف منصب الناظر بالإرث دون أي مؤهلاتٍ أو كفاءاتٍ، وتوجد بعض المناقشات حول حوافز واستراتيجيات تحفيز الاستثمار المؤثر من قبل الأوقاف، فعلى سبيل المثال، نحتاج إلى سياساتٍ لإشراك الأوقاف في العطاءات والمشتريات الحكومية وعمليات التمويل الحكومي للمشروعات الاجتماعية، وأنا أمثل جزءًا من مجموعةٍ تعمل على تطبيق مفهوم سندات التأثير في المملكة العربية السعودية".

توافر فرص الاستثمارات ذات التأثير. أشارت الجهات المعنية إلى الحاجة إلى إيجاد فرص استثمارات ذات تأثير هذا بالإضافة إلى زيادة الوعي وإثبات الأدوات والكفاءات اللازمة للاستثمارات ذات التأثير، ويتعين إنشاء فرص الاستثمارات ذات التأثير فضلًا عن إعادة تصميمها مثل صناديق الاستثمار وسندات التأثير ورؤوس أموال المشروعات الاجتماعية والأسهم الخاصة التي تخاطب مستثمري الأوقاف.

ونوّه مدير الاستثمار في أحد الجهات الوقفية عن قلة فرص الاستثمار قائلًا: "كانت مجالاتنا في الاستثمار في البلد ضئيلة جدًا، وكانت خيارات الاستثمار في الماضي قليلة للغاية: العقارات أو الأسهم أو بدء عمل تجاري من الصفر، ولم نكن ننعم بثقافة الأسهم الخاصة، فضلًا عن ثقافة رأس المال الاستثماري، حتى لم يكن لدينا شركاتٍ متخصصةٍ في تقييم الشركات، وكذلك شركاتٍ رأسماليةٍ تبحث عن أفضل الاستثمارات في السوق. وكل ذلك لم يكن متاحًا لجميع المستثمرين، وليس لمستثمري الأوقاف فقط، ونرى في الآونة الأخيرة فقط رؤوس أموال استثمارية تساعدنا في البحث عن فرص استثمارية، باتباع سيما، التي جعلت الترخيص أكثر سهولة، كما ظهرت صناديق الاستثمار العقاري اليوم باعتبارها مسار استثماري جديد وظهرت الأسواق الموازية لسوق الأوراق المالية بوصفها مجال جديد للاكتتاب العام، وهكذا بدأت الفرص تزداد مما سينعكس بالتأكيد على الأوقاف".

وفي حين أن التحديات المذكورة أعلاه قد تمنع الأوقاف من مواءمة أغراضها ومشروعاتها واستثماراتها مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة، إلا أن هذه التحديات تخلق فرصًا رائعةً للنشطاء الاجتماعيين والباحثين والمستشارين والممارسين وصانعي السياسات الذين لديهم نية حقيقية لتمكين المجتمع السعودي وتنميته.

> يتعين إنشاء فرص الاستثمارات ذات التأثير فضلًا عن إعادة تصميمها مثل صناديق الاستثمار وسندات التأثير ورؤوس أموال المشروعات الاجتماعية والأسهم الخاصة التي تخاطب مستثمري الأوقاف



الملحق

دليل المقابلات

المؤسسون / المتبرعون

1- أخبرني قليلاً عن طبيعة عملك (تجربتك) ومدى علاقته بقطاع الأوقاف.
2- ما الهدف / الغرض من وقفك؟
3- صِف تجاربك مع تأسيس الوقف وتمويله.
4- إذا كانت لديك القدرة على تغيير شيءٍ ما في نظام الأوقاف، فماذا سيكون؟ ولماذا؟
5- في تجاربك السابقة مع الوقف، ما الذي دفعك لتأسيس الوقف وتمويله؟
6- ما مدى معرفتك بأهداف التنمية المستدامة؟
أ- إذا كان يعرف أهداف التنمية المستدام: فما رأيك فيها؟
7- ما مدى معرفتك برؤية 2030؟
أ- إذا كان يعرف أهداف رؤية المملكة 2030: فما رأيك فيها؟
8- هل تعتقد أن الأوقاف يجب أن تؤدي دورًا في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والدولية؟
أ- إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فما هو شكل/أشكال الدور؟
9- هل أنت مهتم شخصيًا بتأسيس أوقاف ذات أغراضٍ تتماشى مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة وتمويلها؟ وكيف يتحقق ذلك؟
01- من وجهة نظرك، ما التحديات الرئيسة التي تواجه الأوقاف في مواءمتها مع أهداف التنمية؟
11- هل لديك اقتراحاتٍ بشأن كيفية تعظيم الأثر المجتمعيلقطاع الأوقاف؟
12- هل هناك أي شيءٍ آخر تود أن تخبرني به؟

نشكرك على الوقت الذي استغرقته للمشاركة في دراسة الأوقاف وأهداف التنمية، وإذا كنت ترغب في الحصول على نسخة من نتائج الدراسة، فيرجى ذكر عنوان بريد إلكتروني بحيث يُمكن إرسال هذه النسخة عليه.

الإداريون والمديرون

1- أخبرني قليلاً عن طبيعة عملك (تجربتك) ومدى علاقته بقطاع الأوقاف.
2- ما الهدف / الغرض من وقفك؟
3- صِف تجاربك مع إدارة الوقف وتنظيمه.
4- إذا كانت لديك القدرة على تغيير شيءٍ ما في نظام الأوقاف، فماذا سيكون؟ ولماذا ؟
5- ما الذي دفعك للعمل في الوقف؟
6- ما مدى معرفتك بأهداف التنمية المستدامة؟
أ- إذا كان يعرف أهداف التنمية المستدامة: فما رأيك فيها؟
7- ما مدى معرفتك برؤية 2030؟
أ- إذا كان يعرف أهداف رؤية 2030: فما رأيك فيها؟
8- هل تعتقد أن الأوقاف يجب أن تؤدي دورًا في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والدولية؟
أ- إذا كانت الإجابة بـ "نعم"، فما هو شكل/أشكال الدور؟
9- هل أنت مهتم شخصيًا بمواءمة أغراض وقفك ومشروعاتك مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة؟ وكيف يتحقق ذلك؟
10- من وجهة نظرك، ما التحديات الرئيسة التي تواجه الأوقاف في مواءمتها مع أهداف التنمية؟
11- هل لديك اقتراحاتٍ بشأن كيفية تعظيم الأثر المجتمعي لقطاع الأوقاف؟
12- هل هناك أي شيءٍ آخر تود أن تخبرني به؟

نشكرك على الوقت الذي استغرقته للمشاركة في دراسة الأوقاف وأهداف التنمية، وإذا كنت ترغب في الحصول على نسخة من نتائج الدراسة، فيرجى ذكر عنوان بريد إلكتروني بحيث يُمكن إرسال هذه النسخة عليه.

صانعو السياسات

1- أخبرني قليلاً عن طبيعة عملك (تجربتك) ومدى علاقته بقطاع الأوقاف.
2- ما الهدف / الغرض من وقفك؟
3- صف تجاربك مع وضع سياسات الأوقاف.
4- هل تستخدم أي معايير أو إرشادات دولية في صياغة سياسات الأوقاف؟ إذا كانت الإجابة بـ «نعم»، فما هي المعايير والإرشادات؟
5- إذا كانت لديك القدرة على تغيير شيءٍ ما في نظام الأوقاف، فماذا سيكون؟ ولماذا ؟
6- ما الذي دفعك للعمل في الوقف؟
7- في تجاربك السابقة مع الوقف، ما الذي دفعك لتأسيس الوقف وتمويله؟
8- ما مدى معرفتك بأهداف التنمية المستدامة؟
أ- إذا كان يعرف أهداف التنمية المستدامة: فما رأيك فيها؟
9- ما مدى معرفتك برؤية 2030؟
أ- إذا كان يعرف أهداف رؤية 2030: فما رأيك فيها؟
10- هل تعتقد أن الأوقاف يجب أن تؤدي دورًا في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والدولية؟
أ- إذا كانت الإجابة بـ «نعم»، فما هو شكل/أشكال الدور؟
11- هل أنت مهتم شخصيًا بوضع سياساتٍ ستساعد في مواءمة الأوقاف مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة؟ وكيف يتحقق ذلك؟
12- من وجهة نظرك، كيف يمكن للسياسات والبيئة التنظيمية المساعدة في مواءمة الأوقاف مع أهداف التنمية أو عرقلتها؟
13- من وجهة نظرك، ما التحديات الرئيسة التي تواجه الأوقاف في مواءمتها مع أهداف التنمية؟
14- هل لديك اقتراحاتٍ بشأن كيفية تعظيم الأثر المجتمعي لقطاع الأوقاف؟
15- هل هناك أي شيءٍ آخر تود أن تخبرني به؟

نشكرك على الوقت الذي استغرقته للمشاركة في دراسة الأوقاف وأهداف التنمية، وإذا كنت ترغب في الحصول على نسخة من نتائج الدراسة، فيرجى ذكر عنوان بريد إلكتروني بحيث يُمكن إرسال هذه النسخة عليه.

مديرو الأصول

1- أخبرني قليلاً عن طبيعة عملك (تجربتك) ومدى علاقته بقطاع الأوقاف.
2- ما الهدف / الغرض من وقفك؟
3- صِف تجاربك مع إدارة أصول الأوقاف.
4- هل تستخدم أي معايير أو إرشادات دولية في إدارة أصول الأوقاف؟ إذا كانت الإجابة بـ «نعم»، فما هي المعايير والإرشادات؟
5- إذا كانت لديك القدرة على تغيير شيءٍ ما في نظام الأوقاف، فماذا سيكون؟ ولماذا ا؟
6- ما الذي دفعك للعمل في الأوقاف؟
7- ما مدى معرفتك بأهداف التنمية المستدامة؟
   أ- إذا كان يعرف أهداف التنمية المستدامة: فما رأيك فيها؟
8- ما مدى معرفتك برؤية 2030؟
   أ- إذا كان يعرف أهداف رؤية 0302، ما رأيك فيها؟
9- هل تعتقد أن الأوقاف يجب أن تؤدي دورًا في سبيل تحقيق أهداف التنمية الوطنية والدولية؟
   أ- إذا كانت الإجابة بـ «نعم»، فما هو شكل/أشكال الدور؟
10- هل أنت مهتم شخصيًا بمواءمة استثمارات وقفك مع رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة؟ وكيف يتحقق ذلك؟
11- من وجهة نظرك، إلى أي مدى تتوفر أدوات الاستثمار المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة والتي تلبي المتطلبات الأخلاقية للأوقاف؟
12- ما التحديات الرئيسة التي تواجه الأوقاف في مواءمتها مع أهداف التنمية؟
13- هل لديك اقتراحاتٍ بشأن كيفية تعظيم الأثر المجتمعي لقطاع الأوقاف؟
14- هل هناك أي شيءٍ آخرٍ تود أن تخبرني به؟

نشكرك على الوقت الذي استغرقته للمشاركة في دراسة الأوقاف وأهداف التنمية، وإذا كنت ترغب في الحصول على نسخة من نتائج الدراسة، فيرجى ذكر عنوان بريد إلكتروني بحيث يُمكن إرسال هذه النسخة عليه.

الحواشي

1. Alsmaeel, E. (2020). Legal obstacles faced by awqaf and ways to overcome them. Saee Scientific Studies Series, 9. Saee for Awqaf Development.
2. Awqaf Third Forum in Riyadh. (2015). The reality of awqaf in the Kingdom, significant statistics, and indicators of awqaf problems. Third Forum of Awqaf. Riyadh Chamber of Commerce.
3. Tuwaijri, A. (2012). Problems faced by awqaf of charitable societies and foundations in Riyadh. unpublished research.
4. Almehrej, A. (2015). Governance of Awqaf, PhD Thesis, Naif Arab University for Security Sciences.
5. Koshak, Afnan E., «EXPLORING, EXAMINING, AND EXPLAINING HOW PARTICIPATORY GOVERNANCE ADDS VALUE TO SAUDI FOUNDATIONS' PHILANTHROPIC STRATEGY» (2019). Dissertations. 153. https://digital.sandiego.edu/dissertations/153
6. Lurker, K. (2008). *Salsa dancing into the social sciences: Research in an age of info-glut*. Cambridge, MA: First Harvard University Press: 161.
7. Goetz, J., & LeCompte, M. (1984). *Ethnography and qualitative design in educational research*. San Diego, CA: Academic Press.
8. Glaser, B., & Strauss, A. (1967). *The discovery of grounded theory: Strategies for qualitative research*. New York, NY: Aldine Press.





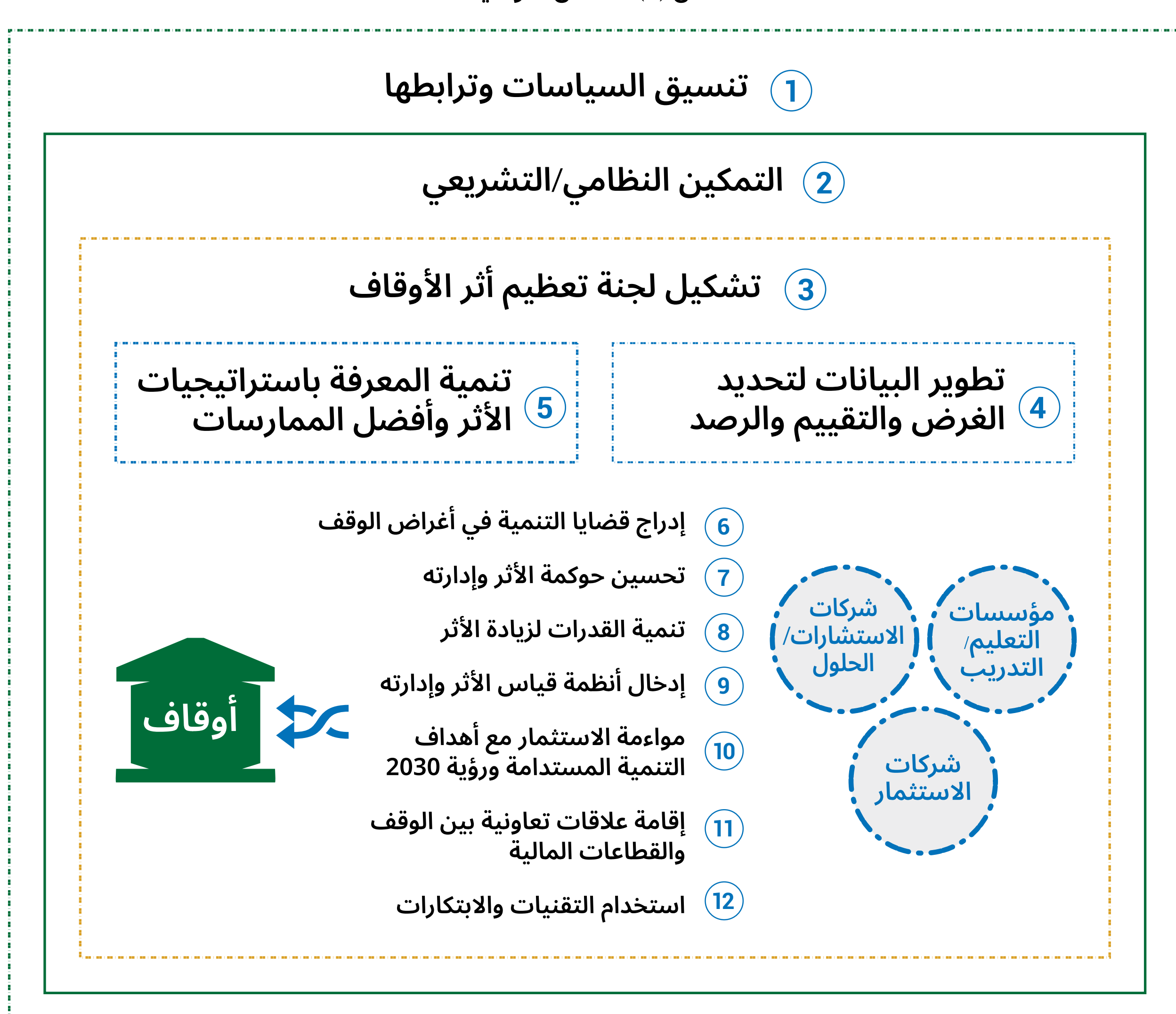
الفصل

05

التوصيات

يتناول هذا الفصل توصيات عملية للجهات المعنية بالأوقاف من أجل المضيّ قدمًا في مواءمة القطاع مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، إذ تستهدف أهداف رؤية 2030 الاستراتيجية على وجه التحديد زيادة حجم القطاع غير الربحي من أقل من 1% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة مشروعات القطاع غير الربحي المؤثرة من 7% إلى 33% بحلول عام 2030. وتُحدد التوصيات الإجراءات اللازمة التي يمكن لمختلف الجهات المعنية اتخاذها لزيادة نمو الأوقاف وتأثيرها، وذلك بعد تسليط الضوء على الأمور التي تعوق تطوير قطاع الوقف المُحددة في الوثائق ومن خلال التجارب التي مرّت بها المملكة العربية السعودية. وتُعتبر التوصيات ذات صلة ويمكن الاستعانة بالتوصيات في بلدٍان أخرى لتعزيز أهداف التنمية المستدامة رغم أنها تتعلق بتطوير قطاع الوقف في المملكة العربية السعودية. وترد التوصيات ضمن فئتين رئيستين من المسائل الشاملة وعوامل المستوى التنظيمي. ويوضح الشكل (1) التوصيات.

الشكل (1): ملخص التوصيات



5-1 التوصيات الشاملة

نوقشت أدناه السياسات التي من شأنها تهيئة بيئة اقتصادية شاملة يمكنها تطوير الأوقاف.

5-1-1 إدخال تنسيق السياسات وترابطها

تتمثل أحد التحديات المُحددة في تقرير المراجعة الوطنية الطوعية الأول ذي الصلة بأهداف التنمية المستدامة الذي أعدته المملكة العربية السعودية عام 2018 في انعدام التنسيق بين مختلف الجهات المعنية من أجل تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أدواتٍ يُمكن تنفيذها لتحقيق الأهداف المستدامة. ويؤكد التقرير على ضرورة تعزيز أهداف التنمية المستدامة على المستوى دون الوطني بدمج الأهداف والمؤشرات في الظروف المحلية والسياسات العامة [1] ويتطلب ذلك تسهيل التنسيق الوثيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتجنب تكرار الجهود المبذولة وضمان تحقيق التعاون. ويؤكد تقرير المراجعة الوطنية الطوعية أيضًا ضرورة تنمية القدرات للحكومة المحلية وتحسين التخطيط وربط الأداء بالأدلة والنتائج.

تتعامل أربع جهات حكومية مختلفة مع الأوقاف في المملكة العربية السعودية وهي وزارة العدل والهيئة العامة للأوقاف (يُشار إليها فيما بعد بلفظ "هيئة الأوقاف") ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ومجلس الغرف السعودية، في حين تضطلع وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمسؤولية عن الإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. ويلزم التنسيق بين هذه الجهات الحكومية المختلفة لوضع إطار سياسة مشترك لتعزيز دور قطاع الوقف في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 الاستراتيجية. وبهذا الصدد، يُمكن لهيئة الأوقاف التي تضطلع بمهام تطوير الأوقاف في الدولة أن تأخذ زمام المبادرة وأن تُنسق مع الجهات الحكومية الأخرى، بما في ذلك مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الاقتصاد والتخطيط للتوصل إلى إطار استراتيجي مُتفق عليه بشأن دور قطاع الوقف في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

تكشف المقابلات التي عقدتها الجهات المانحة للوقف في المملكة العربية السعودية وجود غموض فيما يتعلق بدور الأوقاف والحكومة في توفير السلع والخدمات الاجتماعية رُغم استعداد الجهات المانحة للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. وتُقدم الحكومات هذه الخدمات في الدولة المعاصرة التي تتمتع بنظام الرعاية الاجتماعية، في حين طرحت الأوقاف سابقًا بعض السلع والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة. وتتمكن الأوقاف من خلال المرونة التي تتسم بها، نظرًا لاستقلالها عن عمليات جمع الأموال وزيادة المنافسة وضغوط المساءلة، من الاستثمار في التجارب طويلة الأجل ذات المخاطر المرتفعة والمتعددة المستويات للتصدي للمشكلات المجتمعية المتزايدة التعقيد. ويمكن اعتبار أن هذه المرونة، إلى جانب الدور المتزايد الذي يؤديه العمل الخيري في تعزيز الرفاهية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، السبب وراء زيادة أهمية تحديد أدوار الأوقاف.

5-1-2 إنشاء إطار عمل التمكين النظامي/ التشريعي

يمكن للإطار القانوني والتنظيمي غير المتطور لقطاع الوقف أن يحد من نمو هذا القطاع، حسبما نوقش في الفصل الأول. ورغم أن نظام الوقف لا يُسن في بعض البلدان، تُعتبر قوانين الوقف في بعض البلدان غير فعالة مما يؤدي إلى زيادة التكاليف المالية وغير المالية ويحول دون إنشاء وقف جديد. ورغم إحراز المملكة العربية السعودية تقدمًا ملحوظًا في تنظيم القطاع الخاص لغرض تحقيق اقتصادٍ مزدهر، فلا تواكب أنظمة الأوقاف هذا التطور. وحددت الجهات المعنية بعض أوجه التشدد في الإطار القانوني للأوقاف في الفصل الرابع بما في ذلك عدم وجود قوانين وأدلة إجرائية فيما يتعلق بتحديث مجالات عمل الأوقاف، وعدم تمكن الهيئات القضائية من وضع صيغ الصكوك وجعلها متوائمة مع التغيرات الاجتماعية، وعملية الموافقة الصارمة على دمج الأوقاف الصغيرة، وطول المدة التي يستغرقها إدخال تعديلات على الأوقاف وعدم وجود آليات واضحة لتحديد أوجه القصور في تنفيذ صكوك الأوقاف. وعلاوةً على ذلك، لا تشترط التشريعات في المملكة العربية السعودية على الأوقاف الإفصاح عن خططها المالية والاستراتيجية. وبالتالي، يلزم سن قوانين وقفية فعّالة تراعي التطورات والحقائق المعاصرة وتُسهّل تطوير الأوقاف وتزيد من تأثيرها.

> يُمكن لهيئة الأوقاف التي تضطلع بمهام تطوير الأوقاف في الدولة أن تأخذ زمام المبادرة وأن تُنسق مع الجهات الحكومية الأخرى، بما في ذلك مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الاقتصاد والتخطيط للتوصل إلى إطار استراتيجي مُتفق عليه بشأن دور قطاع الوقف في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية



يمكن الاستعانة بالمبادئ الأساسية للوقف بصفتها دليل إرشادي لوضع إطار قانوني معاصر ونظام وقف ساري[2] بخلاف تحديد الأنواع المختلفة لأصول الوقف والأنشطة المسموح بها ومعايير الترخيص، وما إلى ذلك، وينص نظام الوقف على تأسيس هيئة عليا ومجلس الوقف، لتنظيم أنشطة الوقف والإشراف عليها لضمان، من بين أمورٍ أخرى، الامتثال للشريعة والشفافية المالية والكفاءة التشغيلية للأوقاف. وأسس مجلس الوزراء هيئة الأوقاف في المملكة العربية السعودية عام 2016 بصفتها هيئة مستقلة تتولى تطوير الأوقاف لزيادة دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتضامن الاجتماعي. ونقترح أن تتعاون هيئة الأوقاف نظرًا لكونها هيئة عليا للوقف المنظم مع وزارة العدل لتكييف عناصر الإطار التنظيمي المُحدد في مبادئ الوقف الأساسية للسماح بتحقيق المرونة فيما يتعلق بالوقف من خلال تقديم وجهات نظر الشريعة المعاصرة، وضرورة الحوكمة والإدارة الرشيدة وتشجيع توخي الشفافية في إجراء العمليات. ويمكن وضع نظام محاسبة وقفي موحد ونظام إعداد التقارير المالية ونظام رصد لتقييم أداء إدارة الوقف والكفاءة التشغيلية.

3-1-5 تشكيل لجنة تعظيم أثر الأوقاف

تأسست قديمًا مجموعة هائلة من الأوقاف في معظم الدول ومنها المملكة العربية السعودية. ويتمثل أحد الأمور الرئيسة لتعزيز دور الوقف الحالي في المساهمة في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 في أن هذه الأوقاف لا تتضمن مزايا قد تكون ذات صلة بالاحتياجات والواقع المعاصر نظرًا لأنها تأسست في الماضي. وجرى تأكيد ذلك في المقابلات التي عُقدت مع الجهات المعنية في الأوقاف الذين أشاروا إلى أنه في بعض الأحيان قد لا تكون الأغراض والجهات المستفيدة المُحددة في الوقف الحالي ذات صلة بالأوقات المعاصرة أو قد لا تكون استثمارات الوقف القائم هي الأمثل. وتوجد حالات يمكن فيها تغيير بعض خصائص الوقف لجعلها ذات صلة بالأزمنة المعاصرة وزيادة تأثيرها على الجهات المستفيدة، مع الإقرار بأن صك الوقف له الأولوية في تحديد جميع جوانب الوقف. وقد لا تُعرف أغراض الوقف الحالي، في بعض الحالات على سبيل المثال، لعدم وجود صك الوقف أو تصبح الأغراض ليست ذات صلة بسبب عدم وجود الجهات المستفيدة المُحددة في صك الوقف.

يمكن لهيئة الأوقاف، من أجل تناول هذه القضايا التي تجعل الوقف وثيق الصلة بالاحتياجات الإنمائية، تشكيل لجنة رفيعة المستوى معنية بزيادة أثر الأوقاف ضمن مجلس إدارة الهيئة الذي يتألف من علماء الشريعة والجهات المعنية في الأوقاف لتقديم التوجيه بشأن القضايا التي يمكن أن تعزز الدور الاجتماعي للأوقاف في الأوقات المعاصرة [3] ويمكن أن تُقرر لجنة تعظيم تأثير الأوقاف استخدام عائدات الوقف الحالي الذي ليس له أغراض واضحة أو ليست ذات صلة أو تغيير معايير الاستثمار لزيادة العوائد وتعزيز الأهداف الاجتماعية والإنمائية.

4-1-5 تطوير البيانات لتحديد الغرض والتقييم والرصد

تُحدد تقارير المراجعة الوطنية الطوعية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية مدى توافر البيانات والقدرة الإحصائية للحصول على بيانات وإحصاءات دقيقة ومُفصّلة في الوقت المُحدد لرصد مدى المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

ورؤية 2030 باعتبارها تحديًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[4] وينطبق هذا أيضًا على الأوقاف حيث لا يمكن تقييم مساهمة القطاع في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 الاستراتيجية دون الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة حول حجمها ومدى تأثيرها. وتُحدد المبادئ الأساسية للوقف مدى توافر الإحصاءات الإقليمية والاقتصادية والاجتماعية بصفتها مكون من مكونات البنية التحتية العامة لقطاع الوقف وتقترح أن تُقيم أنظمة مراقبة مجلس الوقف على المستوى الوطني الآثار الاقتصادية والاجتماعية على المستفيدين[5].

هناك العديد من التحديات المرتبطة بتوافر المعلومات بشأن أولويات التنمية وذلك وفقًا لمراجعة الوثائق والأبحاث الميدانية لدينا. ويمكن لهيئة الأوقاف، بالتنسيق مع الهيئة العامة للإحصاء ومركز أداء ومكتب الأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، إعداد لوحة إرشادية حول مساهمة الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 تحتوي على إطار عمل شامل للقطاعات والقطاعات الفرعية التي تساهم فيها الأوقاف ولكل قطاع فرعي تحدد ما يلي: 1) عوامل الطلب: ما الأهداف الوطنية والعالمية في هذا القطاع الفرعي، وما مؤشراتها ومستوياتها، وما أولوياتها والأسباب الجرية وراء القضايا فيها، 2) عوامل العرض: كم عدد الأوقاف التي تعمل في كل قطاع فرعي ومقدار الإنفاق الحالي لكل قطاع فرعي. سيؤدي ذلك إلى تجنب تكرار الجهود المبذولة ومساعدة قطاع الوقف على التركيز على تقديم برامجٍ أكثر تأثيرًا.

وبناءً على ما تقدم، قد تُحدد هيئة الأوقاف أنظمة جمع بيانات مناسبة لجمع بيانات دقيقة وموثوقة حول الأبعاد المختلفة لقطاع الأوقاف. ويمكن أن تؤسس هيئة الأوقاف قسمًا متعلقًا بالبيانات والإحصاءات يمكنه جمع البيانات والمعلومات حول قطاع الوقف وتحليلها لتقييم ورصد حجم وتأثير الأوقاف. وبدلًا من ذلك، يمكن أن تُشارك هيئة الأوقاف مع الهيئة العامة للإحصاء لجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة لتقييم نمو وأثر الأوقاف في الدولة[6].

5-1-5 تنمية المعارف المتعلقة باستراتيجيات الأثر وأفضل الممارسات

كشفت المقابلات التي عُقدت مع مسؤولي الأوقاف في المملكة العربية السعودية كفاحهم للوصول إلى المعلومات الصحيحة لاتخاذ قراراتٍ قائمة على الأدلة بشأن قضايا التنمية الرئيسة، وصرحوا عن ضرورة معرفة التجارب المحلية والدولية السابقة التي نجحت في تحقيق نتائج اجتماعية بالإضافة إلى مجموعة عوامل الأثر التي تنطوي عليها هذه التجارب. ويُعد الحصول على مثل هذه المعلومات، بالنسبة لمديري مشروعات الأوقاف والمستثمرين وصانعي السياسات، العنصر الرئيس لتحقيق التغيير الاجتماعي وحل بعض المشكلات الأكثر صعوبة في المملكة العربية السعودية.

يمكن لمراكز الأبحاث الجامعية وبيوت الخبرة المحلية في المملكة مثل أثرُنا تطوير مسار بحثي لـ "التجارب الناجحة" في مجالات التنمية. وقد تهدف الجهود البحثية إلى تحديد ما يلي لكل مجالٍ تنموي: ما المنظمات العاملة في هذا المجال، وما مدى فعاليتها في تحقيق التأثيرات، وما تكلفة تحقيق النتيجة المرجوة، وما أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وما الدراسات البحثية وتقييمات البرامج في هذا المجال.

2-5 توصيات المستوى التنظيمي

فيما يلي توصيات مختلفة على المستوى التنظيمي لتعزيز نمو الأوقاف وأثرها.

1-2-5 دمج قضايا التنمية المعاصرة في أغراض الوقف

تجدر الإشارة إلى أنه يصعب تغيير الأهداف الرئيسة الواردة في صك الوقف من الجانب الشرعي. ومع ذلك، قد توجد حالات يمكن فيها الاعتماد على الوقف الحالي لتلبية الاحتياجات المجتمعية عندما تكون أغراض الوقف إما غير معروفة أو ليست ذات صلة. ويمكن أن يحدث السبب الأول (عدم معرفة أغراض الوقف) في حالة عدم وجود صك الوقف أو فقدانه، ويكون استخدام عائدات الوقف لأغراض اجتماعية في هذه الحالات الطريقة المعمول بها والتي يمكن أن تكون أيضًا المساهمة في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. وتتطلب مثل هذه التغييرات إطارًا قانونيًا يسمح بمرونة أغراض الوقف في الحالات التي تصبح فيها الأغراض الأصلية قديمة أو ليست ذات صلة بالواقع المعاصر. ويمكن للجنة تعظيم تأثير الأوقاف أن تقرر حسبما هو موضح أعلاه كيف يمكن استخدام عائدات الوقف الحالي دون أغراضٍ واضحة أو ليست ذات صلة لتعزيز الأهداف الاجتماعية والإنمائية.

تتمتع الأوقاف الجديدة وكذلك الوقف القديم ذو الأهداف الغامضة بالمرونة التي من شأنها تلبية الاحتياجات الانمائية المعاصرة ولكنها تتطلب بذل جهودٍ مناصرة لرفع مستوى الوعي ولتتلاءم جيدًا مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. لتحقيق تأثير مجتمعي، يمكن مواءمة أهداف الأوقاف ونظريات التغيير مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. علاوةً على ذلك، تستطيع الجهات المانحة إضفاء المرونة عندما تُنشئ وقفًا بتحديد الأغراض الاجتماعية عمومًا ومنح المديرين أو مجلس الأمناء سلطة تقديرية ضمن فئات عامة لتحديد الأهداف الاجتماعية والمستفيدين ذات الصلة الذين سيخدمهم الوقف. وتعزيزًا لهذه السلوكيات، يلزم وجود وعي ووضوح من حيث الأهداف الوطنية والدولية والأدوار التي يمكن أن تؤديها الأوقاف لتحقيق تلك الأهداف وكذلك الحوافز الداخلية والخارجية لقادة الأوقاف. وقد تتعاون الأوقاف مع الهيئة العامة للزكاة والدخل لتحديد الحوافز الضريبية القائمة على الأثر.

2-2-5 تحسين حوكمة الأثر وإدارته

يقتضي وجود استراتيجيات مُعدَّة جيدًا في الأوقاف حوكمة راسخة تتناول الأهداف المحلية وأهداف التنمية العالمية. ويتمثل التحدي الرئيس الذي يواجه الأوقاف في الحوكمة والإدارة التي جرت العادة أن يُنفذها إما المديرين الفرديين (الناظر) أو الدولة. ووضّحت المقابلات التي عُقدت مع الجهات المعنية في الأوقاف أيضًا نقاط الضعف في الحوكمة والإدارة في الأوقاف في المملكة العربية السعودية. وحدد المشاركون عدة نقاط ضعف في القضايا المتعلقة بالحوكمة مثل أن التسجيل لا يتطلب من الأوقاف إدراج إطار الحوكمة ومبادئها، وبعض الأوقاف يُديرها فرد واحد فقط من الأسرة، وعدم وجود أنظمة تتجنب تعارض المصالح ووجود مجالس غير فعالة. وتُشير الدراسة الواردة في الفصل الثاني إلى أن الجزء الأكبر (72%) من الأوقاف في المملكة العربية السعودية يُديره مدير رئيسي فردي (الناظر). وأشاروا إلى أن اجتماعات مجلس الأمناء تُعقد على نحوٍ غير منتظم وأن المناقشات عادةً ما تركز على السلامة المالية والقانونية، وليس على الأثر والقضايا الاجتماعية. وتسلط المقابلات الضوء أيضًا على ضرورة تغيير العمليات والثقافات التنظيمية لتعزيز الأثر الاجتماعي.

وبناءً على ما تقدم، يلزم تحديد ممارسات الحوكمة والإدارة الرشيدة في قطاع الأوقاف، وضرورة تنفيذ عمليات وثقافات موجهة نحو التأثير في الأوقاف لتعزيز مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. وفي هذا الصدد، يمكن أن تأخذ هيئة الأوقاف زمام المبادرة في وضع مبادئ توجيهية للحوكمة والإدارة بالتشاور مع الجهات المعنية في الأوقاف في الدولة. ويمكن أن تُستمد المبادئ التوجيهية من المبادئ الموضحة في المبادئ الأساسية للوقف والحوكمة الوقفية لهيئة المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية.

3-2-5 تنمية القدرات لزيادة الأثر

تُعدُّ كلٌ من المعارف والمهارات المناسبة من الأمور الضرورية للعمليات التي تتسم بالكفاءة والفعالية، مما يُعزز الأثر الاجتماعي ذي الصلة بالوقف. وكشفت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الجهات المعنية في الأوقاف في المملكة العربية السعودية ضعف الحوكمة وعدم المشاركة الفعالة فيما يخص مساهمات مجالس الإدارة في استراتيجية تطوير المنظمة. وكشفت أيضًا أنه رغم تمتع مسؤولي الأوقاف بفهمٍ كافٍ لقوانين الوقف والمبادئ التوجيهية للشريعة، ولكنهم يفتقرون إلى كفاءات إدارة الأثر مثل: التفكير المنظوماتي في المشكلات الاجتماعية، والتخطيط الاستراتيجي الموجّه نحو التأثير، واتخاذ القرار القائم على الأدلة وقيادة الجهات المعنية القائمة على المشاركة والتصميم والإدارة المتمحوران حول الإنسان والقياس المستمر للنتائج والتحسين القائم على الأدلة. وحدد أحد الأشخاص الذين عُقدت معهم المقابلة تعيين متخصصين مؤهلين في مجال التنمية بصفته أحد أكبر التحديات

> وكشفت أيضًا أنه رغم تمتع مسؤولي الأوقاف بفهمٍ كافٍ لقوانين الوقف والمبادئ التوجيهية للشريعة، ولكنهم يفتقرون إلى كفاءات إدارة الأثر مثل: التفكير المنظوماتي في المشكلات الاجتماعية، والتخطيط الاستراتيجي الموجّه نحو التأثير، واتخاذ القرار القائم على الأدلة وقيادة الجهات المعنية القائمة على المشاركة والتصميم والإدارة المتمحوران حول الإنسان والقياس المستمر للنتائج والتحسين القائم على الأدلة

التي تواجه قطاع الوقف. وأشار أحد المشاركين الذي يتعامل مع سياسة الوقف إلى أن المشروعات الاجتماعية الحالية تقليدية وغير فعالة ويلزم ابتكار أفكارٍ جديدة لحل المشكلات المعاصرة.

أصبح مجال التنمية أكثر تطورًا من حيث الأهداف والنظريات والأطر والأدوات. وبناءً على ما سبق، نجد ضرورة إدراج دورات حوكمة الأثر وإدارته في برامج التطوير المهني والبرامج التعليمية المتعلقة بإدارة المنظمات غير الربحية والأوقاف لتعزيز مساهمة القطاع غير الربحي بشكلٍ عام وقطاع الوقف بشكلٍ خاص في التنمية. ويمكن إدراج هذه الدورات في مستويات الأوقاف الناشئة أو غير الربحية في المملكة العربية السعودية التي تقدمها الأكاديميات والجامعات الرائدة، وبرنامج الماجستير في إدارة الأوقاف المقدم من جامعة الملك عبد العزيز، من بين البرامج التعليمية البارزة الأخرى.

في حين أن يمكن للمؤسسات التعليمية توفير برامج بناء القدرات هذه، فإن مبادئ الوقف الأساسية تنص أيضًا على أن كفاءة وفعالية مجلس الوقف على المستوى الوطني، الذي يتمثّل في حالة المملكة العربية السعودية في هيئة الأوقاف، والذي يجب تعزيزها حتى تكون جهود بناء قدرات الأوقاف اكثر فعالية. حيث تلعب الهيئات الوطنية أدوارا مهمة من خلال إجراء البحوث والتطوير التي يمكن أن تحسن برامج التطوير المؤسسي.[7] في حين أن هيئة الأوقاف لديها أكاديمية تقدم بعض الدورات

التدريبية، [8] يمكنها تطوير القاعدة المعرفية للبرامج والدورات الخاصة حول جوانب إدارة التأثير لتطوير الأوقاف بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في الدولة..

4-2-5 إدراج أنظمة قياس الأثر وإدارته

تتمثل أحد الجوانب الرئيسة لأي تدخل اجتماعي في تقييم الأثر من أجل فهم مدى فعالية المشروعات واتخاذ التدابير التصحيحية في حالة الأداء الضعيف. وعلى وجه الخصوص، يُعد قياس تأثير قطاع الوقف وإدارته من أجل تقييم مساهمته في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 أمرًا مهمًا. وتكشف المقابلات التي أُجريت في إطار الدراسة الاستقصائية عن بعض أوجه الضعف في إدارة المشروعات ورصد أثرها من حيث تحقيق الأهداف. ويجعل الافتقار إلى أنظمة القياس والرصد من الصعب تقييم الأثر، رغم أن العديد من الأوقاف قد تساهم في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. ويُشير الفصل الثاني على سبيل المثال إلى توزيع قطاع الوقف في مختلف المجالات الاجتماعية أكثر من 6 مليار ريال سعودي. ومع ذلك، لا توجد معلومات عن تأثير هذا المبلغ الكبير من الإنفاق على مختلف مستهدفات التنمية.

وتُعتبر معايير تقرير الاستثمار المؤثر التابعة لنظام قياس وإدارة الأثر الذي وضعته شبكة الاستثمار المؤثر العالمية الذي نوقش في الفصل الثالث خيارًا يمكن استخدامه، في حين يتوافر العديد من أدوات القياس وإدارة الأثر التي يمكن لقطاع الوقف في المملكة العربية السعودية استخدامها. ولا توضع معايير الإبلاغ والاستثمار المؤثر بالتشاور مع المنظمات الدولية الأخرى والجهات المعنية فحسب، بل يمكن استخدام مقاييسها لتقييم الأثر على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. ولن يتطلب استخدام الأوقاف أنظمة قياس وإدارة الأثر توافر الأنظمة فحسب، بل سيتطلب أيضًا مهنيين مدربين يمكنهم اللجوء إليهم. ويمكن أن تكيّف الجهات الخارجية الإقليمية والخارجية بعض سمات أنظمة إدارة الأثر لإتاحتها باللغة العربية وبالمصطلحات الخاصة بالأوقاف التي تراعي الثقافة. وقد تُضيف الهيئة العامة للأوقاف أيضًا محتوى أكثر شمولاً يتناول جوانب أنظمة إدارة الأثر إلى دورتها المتعلقة بقياس الأثر الاجتماعي.[9]

5-2-5 مواءمة الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030

تُسلط المناقشات الواردة في الفصل الثالث الضوء على الحاجة إلى مواءمة استثمارات الوقف مع الأهداف البيئة والاجتماعية والحكومية/أهداف التنمية المستدامة لإحداث تأثيرٍ على التنمية المستدامة. ومن بين أمور أخرى، يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار المسؤول في الصناديق المتوافقة مع الأهداف البيئة والاجتماعية والحكومية والتي تتوافق مع الشريعة ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول. وبخلاف الاستثمار في الصناديق المتوافقة مع الأهداف البيئة والاجتماعية والحكومية، تتمثّل إحدى الطرق التي يمكن للاستثمارات المساهمة من خلالها في أهداف التنمية المستدامة في الاستثمار في المشاريع



الاجتماعية المستدامة التي تُحدث آثارًا اجتماعية. [10] وفي إطار الوقف، يعني هذا إمكانية استثمار الوقف في المشاريع التي تُلبي بعض الاحتياجات الاجتماعية تجاريًا. فعلى سبيل المثال، يمكن للأوقاف الاستثمار في مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من خلال برنامج ربط. وعلى الرغم من عدم وجود معلومات عن نوع استثمارات الأوقاف الاستثمارية، تُشير البيانات المتعلقة بإنفاق الوقف الاجتماعي في المملكة العربية السعودية إلى أن نسبة 1% فقط من إجمالي العائدات تعود إلى الابتكار وريادة الأعمال.

تكشف الدراسة الاستقصائية للجهات المعنية أنهم على دراية بالاستثمار المؤثر ويقرون بأنه يجب على الأوقاف المشاركة في الاستثمار في المبادرات الموجهة نحو الأثر، إلا أنهم يواجهون عدة تحديات في أداء ذلك. وتشمل التحديات التي تواجه مواءمة استثمارات الأوقاف من أجل تعزيز رؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة تفضيل الاستثمارات المنخفضة المخاطر والصعوبات القانونية التي تحول دون تغيير الاستثمارات في الوقف الحالي والوصول إلى صناديق الاستثمار المؤثرة. وتستطيع الهيئات المالية والرأس مالية والاستثمارية المحلية تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وأهداف الحوكمة/أهداف التنمية المستدامة وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة ودعم تحقيقها لقطاع الأوقاف وكذلك المستثمرين الآخرين عمومًا بينما يجب أن تحل لجنة الأوقاف المقترحة المعنية بزيادة الأثر المشكلات الشرعية المتعلقة بتغيير استثمارات الوقف الحالي.

5-2-6 تحقيق تعاون بين الوقف والقطاعات المالية

يستطيع القطاع المالي أيضًا، بالإضافة إلى إنشاء صناديق الاستثمار البيئية والاجتماعية والحوكمة/أهداف التنمية المستدامة المتوافقة مع الشريعة، توفير التمويل لتطوير الأوقاف الحالية والمساعدة في إنشاء الأوقاف الجديدة. وتُبين المناقشات الواردة في الفصل الثاني أن متوسط معدل العائد على الوقف في المملكة العربية السعودية يبلغ 3.28% فقط وهو أقل بكثير من عوائد الأوقاف المعاصرة المماثلة [11]. ويُعد العديد من ممتلكات الأوقاف الحالية غير متطورة كما أن لديها إمكانيات نمو هائلة نظرًا لوقوع العديد منها في المناطق والمواقع الرئيسة. وتبين الأمثلة من مختلف أنحاء العالم إمكانية أن تُزيد استثمارات تطوير أصول الوقف من عوائدها زيادةً هائلةً. ومولت صكوك في المملكة العربية السعودية أبراج زمزم في عهد الملك عبد العزيز وتُعد أحد أكبر مشاريع الوقف في مكة المكرمة. وبالمثل، مولت صناديق تثمير ممتلكات الأوقاف مبنى الوقف الخاص بمركز بحوث المدينة المنورة.

ومن الطرق الأخرى التي يستطيع الوقف المساهمة من خلالها في التخفيف من حدة الفقر وإيجاد فرص العمل توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر التي لا يخدمها القطاع المالي. وتُقدم بعض الأوقاف في المملكة العربية السعودية مثل مؤسسة سليمان الراجحي للتمويل التنموي ومؤسسة المجدوعي ومؤسسة العوهلي، حسبما ورد في الفصل الثاني، التمويل المتناهي الصغر لفئات السكان الأكثر فقرًا مما يُساهم في الإدماج المالي وتمكينهم اقتصاديًا.

5-2-7 استخدام التقنيات والابتكارات

يتعين إدماج التقنية في نماذج الأعمال ومنتجاتها عند توسيع نطاق قطاع الأوقاف وتعزيز الأثر في عصر الثورة الصناعية الرابعة، كما أن بعض العقبات، مثل الافتقار إلى البينية الأساسية والوصول الرقمي والنهوض بالمهارات وإعادة تنظيم المهارات الرقمية يمكن أن تمنع استخدام التقنية في حين أنها تتمتع بإمكاناتٍ هائلة في تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة. [12] ويتطلب ذلك بنية أساسية وسياسات تمكينية من ناحية ومبادرات على المستوى التنظيمي يمكن أن تشجع على استخدام التقنية وبناء القدرات من ناحية أخرى.

أُدخلت في بعض أنحاء العالم حلولٌ مبتكرة لتطوير حجم الوقف وزيادته مثل الوقف في ماليزيا. يمكن لمؤسسات الوقف الأخرى أيضًا إطلاق مبادرات مماثلة، في حين أن الهيئة العامة للأوقاف تستخدم التقنية من أجل تعزيز أنشطتها ولديها منصة "وقفي" تمكن من جمع التبرعات من مختلف الجهات المانحة تُستخدم لأغراض التنمية. وتطلعًا للمستقبل، ثمة فرصة لتطوير قطاع الوقف من خلال إطلاق نماذج مبتكرة جديدة لا يمكن أن تعزز كفاءة مؤسسات الوقف وفعاليتها فحسب، بل تُمكّن المتبرعين الأفراد أيضًا من المساهمة في توسيع الأوقاف الجديدة. وفي هذا الصدد يستطيع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية أن يتولى زمام المبادرة في تطوير الحلول الرقمية لقطاع الأوقاف التي يمكن استخدامها في المملكة العربية السعودية وكذلك في الدول الأعضاء الأخرى في البنك الإسلامي للتنمية وذلك نظرًا لتركيز أبحاثه على الاقتصاد الرقمي.

5-3 الموجز والخاتمة

سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة وأهداف رؤية 2030 مساهماتٍ من مصادرٍ وقطاعاتٍ مختلفة. ويسرد الجدول 5-1 التوصيات الرئيسة التي يمكن أن تُساعد على زيادة فعالية قطاع الأوقاف وتُحدد الجهات المعنية الرئيسة التي يمكنها المساعدة في أدائها. وتُعَّد التوصيات ذات صلة أيضا بالبلدان الأخرى ذات قطاعات الوقف الكبرى ويمكن أن تُساعد على زيادة حجم قطاع الوقف وتعزيز أثره في المملكة العربية السعودية.

الجدول 5-1: التوصيات والجهات المعنية والإجراءات/الأمثلة

التوصيات	الجهات المعنية المسؤولة	الإجراءات/الأمثلة
على الصعيد الكلي		
تنسيق السياسات وترابطها	مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ووزارة الاقتصاد والتخطيط والهيئة العامة للأوقاف ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	تحديد أدوار الأوقاف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 على المستوى الوطني
التمكين القانوني/التشريعي	الهيئة العامة للأوقاف ووزارة العدل	تكييف عناصر الإطار التنظيمي المحددة في مبادئ الوقف الأساسية لإتاحة المرونة والحوكمة والشفافية
تشكيل لجنة أوقاف معنية بتعظيم الأثر	الهيئة العامة للأوقاف	إسداء المشورة فيما يتعلق بالمسائل التي يمكن أن تعزز الدور الاجتماعي للأوقاف في العصر الحديث
تطوير البيانات لتحديد الغرض وتقييمه ومراقبته	الهيئة العامة للأوقاف والهيئة العامة للإحصاء ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة ومركز أداء	وضع لوحة إرشادية توضح مساهمة الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030
تنمية المعارف المتعلقة باستراتيجيات الأثر وأفضل الممارسات	مراكز البحوث الجامعية وبيوت الخبرة المحلية	وضع مسار بحثي "لما يصلح" في مجالات التنمية المحلية.
مستوى الوقف		
إدماج قضايا التنمية المعاصرة في أغراض الوقف	متبرعو الأوقاف والهيئة العامة للزكاة والدخل والهيئة العامة للأوقاف	وضع حوافز ضريبية قائمة على الأثر الاستفادة من الإرشادات ذات الصلة بمساهمة الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 من أجل تحديد الأغراض
تحسين حوكمة وإدارة الأثر	متبرعو الأوقاف والمديرون والهيئة العامة للأوقاف	استخدام المبدأ الأساسي لإدارة الوقف الفعالة ومعايير حوكمة الوقف الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لوضع إرشادات الحوكمة والإدارة
بناء القدرات من أجل تعظيم الأثر	الهيئة العامة للأوقاف وبرامج تعليم إدارة المنظمات غير الربحية/الأوقاف في الجامعات	إدراج دورات حوكمة وإدارة الأثر في برامج التعليم والتنمية المهنية غير الربحية والوقف
إدراج أنظمة قياس وإدارة الأثر	متبرعو الأوقاف والمديرون والجهات الخارجية الإقليمية	استخدام أدوات (مثل معايير الإبلاغ والاستثمار المؤثر التي وضعتها شبكة الاستثمار العالمي المؤثر) أو تطوير أنظمة جديدة لقياس وإدارة الأثر على أهداف التنمية المستدامة
مواءمة الاستثمارات مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030	الهيئات المالية والرأس مالية والاستثمارية المحلية	تحقيق ودعم تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية وأهداف الحوكمة/أهداف التنمية المستدامة وصناديق الاستثمار المتوافقة مع الشريعة التي تتوافق مع إرشادات مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول وأثر أهداف التنمية المستدامة ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبادئ التوجيهية للميثاق العالمي للأمم المتحدة
إيجاد تعاون بين الوقف والقطاعات المالية	مديرو القطاع المالي الإسلامي	جمع الأموال من القطاع المالي الإسلامي للاستثمار في تنمية الأوقاف وتقديم الخدمات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر
استخدام التقنية والابتكار	المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومتبرعو الأوقاف والمديرون	إدخال التقنية الرقمية لتمكين التمويل الجماعي وتعزيز أثر الأوقاف

المصدر: المؤلف

الحواشي

[1] GSA (2018b), Towards Saudi Arabia's Sustainable Tomorrow, First Voluntary National Review 2018 – 1439, Government of Saudi Arabia, p. 28, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20230SDGs_English_Report972018_FINAL.pdf

[2] BWI, BI and IRTI (2018), Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, .p.21

[3] تُعَّد هذه اللجنة مماثلة للهيئات الأخرى الموجودة في الجهات الحكومية الأخرى. على سبيل المثال، يُتعامل مع المنازعات التجارية المتعلقة بالقطاع المصرفي في لجنة تسوية المنازعات التجارية التي تُمارس أعمالها بموجب صلاحيات وزارة التجارة. وتضم كل لجنة خبيرين شرعيين تعينهما وزارة العدل وخبير قانوني تختاره وزارة التجارة (Vogel 2000).

[4] GSA (2018b), Towards Saudi Arabia's Sustainable Tomorrow, First Voluntary National Review 2018 – 1439, Government of Saudi Arabia, p. 28, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20230SDGs_English_Report972018_FINAL.pdf

[5] BWI, BI and IRTI (2018), Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, .pp.16, 21

[6] يلاحظ أن لدى الهيئة العامة للإحصاءات بعض البيانات عن القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية. طالع https://www.stats.gov.sa/en/1085

[7] BWI, BI and IRTI (2018), Core Principles for Effective Waqf Operation and Supervision, Badan Waqaf Indonesia, https://www.bwi.go.id/wp-content/uploads/2020/05/Waqf-Core-Principles-2018.pdf, .p.21

[8] https://www.awqaf.gov.sa/ar/academy

[9] https://www.awqaf.gov.sa/ar/academy/trainings

[10] .(UNGC and Rockefeller Foundation (2012

[11] على سبيل المثال، بلغ معدل العائد على وقف هارفارد في العام المالي 2020 7.3%. طالع https://www.thecrimson.com/article/2020/9/29/harvard-endowment-fy2020/#:~:text=Harvard%20Management%20Company%20returned%207.3,note%20from%20HMC%20CEO%20N.P.

[12] WEF (2020), Unlocking Technology for the Global Goals, http://www3.weforum.org/docs/Unlocking_Technology_for_the_Global_Goals.pdf, p. 7





الفصل

06

الخاتمة

سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 مواردًا هائلةً وسيلزم الحصول على تمويل من مختلف المصادر. وتُحدد أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، نظرًا للاحتياجات المالية والفجوات الحاصلة، القطاع غير الربحي باعتباره مصدرًا مهمًا في تعزيز التنمية المستدامة. وتدعو رؤية 2030 تحديدًا إلى زيادة حجم القطاع غير الربحي من أقل من 1% إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي وزيادة نسبة مشروعات القطاع غير الربحي التي تُحدث أثرًا اجتماعيًا من نسبة 7% إلى 33% بحلول عام 2030. ومن المؤسسات الرئيسة غير الربحية في المجتمعات الإسلامية الوقف الذي أدى أدت دورًا تاريخيًا مهمًا في تقديم الخدمات الاجتماعية والمساهمة في التنمية. ومع ذلك، أصبح قطاع الوقف في العديد من البلدان الإسلامية كامنًا ولا يُسهم إلا بقدرٍ ضئيلٍ في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتمثّل الهدف من هذه الدراسة في توفير رؤية استراتيجية لكيفية الاستفادة من الوقف باعتباره مصدرًا للتمويل المستدام لرؤية 2030 وأهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

تناولت الدراسة، بعد عرض سمات الوقف وإبراز بعض التحديات من منظور عالمي، حالة قطاع الوقف في المملكة العربية السعودية وعرضت نتائج دراسة استقصائية لأصحاب المصلحة الرئيسين في قطاع الوقف في الدولة. توصلت الدراسة الى وجود أكثر من 113,000 مؤسسة وقفية في المملكة العربية السعودية تُقدر قيمة أصولها الوقفية بقيمة بمبلغ 235 مليار ريال سعودي، منها أوقاف عامة قيمتها 14 مليار ريال سعودي تُديرها الهيئة العامة للأوقاف. ويوجد نحو 80% من الأوقاف العامة في شكل عقاراتٍ وحققت أرباحًا بقيمة 459 مليون ريال سعودي بفضل تحقيق عائدات سنوية قدرها 3.28% على الأصول. ويُقدر الوقف الذي يخدم أغراضًا اجتماعية بنحو 70% من إجمالي الأوقاف التي يزيد إجمالي عائداتها على 6 مليارات ريال سعودي تُنفق على الأغراض الاجتماعية والتنموية.

في حين أن حجم قطاع الوقف في المملكة العربية السعودية كبير، فإن نتائج الدراسة الاستقصائية تسلط الضوء على بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع. وتُقدم الدراسة، إدراكًا للتحديات التي تواجهها الأوقاف، توصياتٍ مختلفة يمكن أن تساعد على زيادة مساهمة القطاع في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. وتُقدم التوصيات السبل التي يمكن لقطاع الوقف من خلالها المواءمة مع المعايير والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات الدولية من أجل تعزيز نموه وقدرته الإنتاجية وزيادة أثره. وفيما يلي موجز التوصيات الرئيسة للدراسة.

تنسيق السياسات وتلاحمها: ثمة عدم وضوح من حيث الأدوار التي يجب على الأوقاف أدائها، نظرًا لأن الدول المعاصرة تؤدي دورًا رئيسًا في توفير العديد من السلع والخدمات الاجتماعية والعامة التي اعتاد قطاع الأوقاف تقديمها. وعلى الصعيد الكلي، ثمة حاجة إلى تنسيق السياسات واتساقها بين وزارة الاقتصاد والتخطيط المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 وغيرها من الجهات الحكومية التي تتعامل مع الأوقاف على وضع إطار سياسة عامة من أجل تعزيز دور مساهمة قطاع الوقف في التنمية المستدامة ورؤية 2030. وبوسع الهيئة العامة للأوقاف (الهيئة) المختصة بتطوير الأوقاف في المملكة أن تتولى زمام القيادة والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى للتوصّل إلى إطار استراتيجي متفقٍ عليه من أجل تطوير قطاع الأوقاف.

> في حين أن حجم قطاع الوقف في المملكة العربية السعودية كبير، فإن نتائج الدراسة الاستقصائية تسلط الضوء على بعض التحديات التي تواجه هذا القطاع. وتُقدم الدراسة، إدراكًا للتحديات التي تواجهها الأوقاف، توصياتٍ مختلفة يمكن أن تساعد على زيادة مساهمة القطاع في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030

الإطار القانوني والمسائل المتعلقة بالشريعة: يُشكل غياب القوانين المرنة وبعض القيود الصارمة المتعلقة بالمسائل التشغيلية في قطاع الوقف قيودًا تحول دون تعزيز دور الوقف

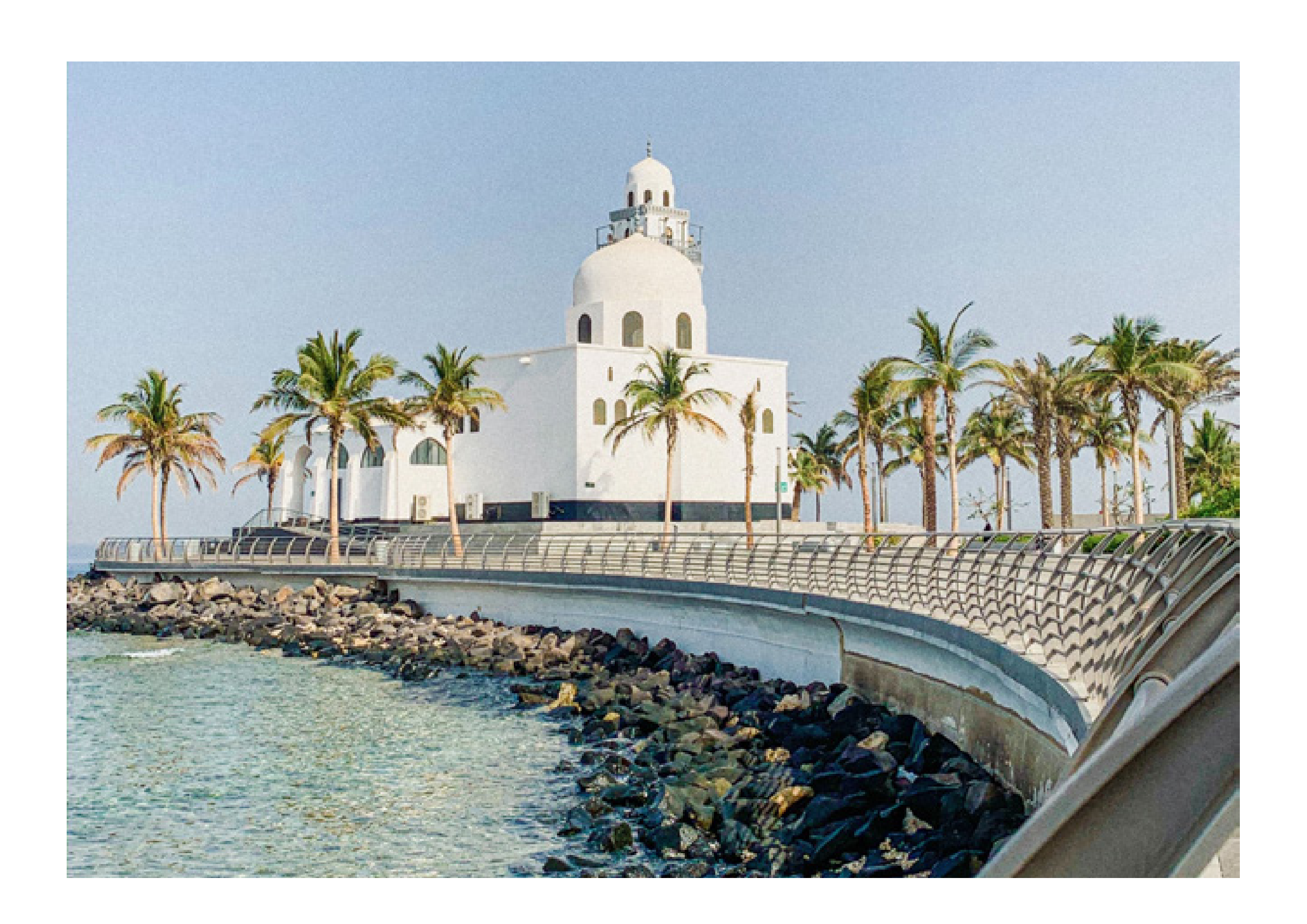


في التنمية. وثمة حاجة أيضًا إلى وضع قوانين ولوائح فعّالة تتعلق بالوقف تُراعي التطورات والوقائع المعاصرة وتُسهل تنمية الأوقاف وتزيد من أثرها. وتوصي الدراسة بأن تُشكل الهيئة لجنةً معنيةً بزيادة أثر الأوقاف تتألف من علماء الشريعة وأصحاب المصلحة في الوقف وذلك نظرًا لوجود بعض مسائل الشريعة المتعلقة بممارسات الأوقاف الحالية. ويمكن للجنة أن تُقدم إرشاداتٍ بشأن المسائل التي من شأنها أن تُعزز الدور الاجتماعي الذي تتولاه الأوقاف في العصر الحديث.

البيانات والمعلومات: يُعَّد الافتقار إلى بياناتٍ موثوقة ودقيقة بشأن كفاءة الوقف وفعاليته من بين القضايا الرئيسة في قطاع الأوقاف. وثمة حاجة إلى إتاحة البيانات/المعلومات المتعلقة بالوقف نظرًا لعدم كفاية المعلومات المتعلقة بالقطاعات والقطاعات الفرعية التي يمكن أن يساهم فيها الوقف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030، وذلك من أجل تحديد الغرض وتقييمه ومراقبته. ويمكن لقاعدة بيانات شاملة تحديد قطاعات التنمية والمناطق الفرعية التي يمكن للوقف أن يساهم فيها في مجتمعاتها المحلية. ويمكن للهيئة بالإضافة إلى الجهات الحكومية الأخرى مثل الهيئة العامة للإحصاءات ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة العربية السعودية، إطلاق مبادرة لإعداد لوحة إرشادية حول إسهام الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 بحيث تُقدم معلومات عن القطاعات/القطاعات الفرعية التي يمكن أن تُساهم فيها الأوقاف، مما سيتطلب تعزيز القدرة الإحصائية للحصول على بياناتٍ وإحصاءاتٍ مصنّفةٍ بدقة وفي الوقت المُحدد بإنشاء أنظمة جمع البيانات المناسبة في الهيئة على مختلف أبعاد قطاع الأوقاف.

الحوكمة والإدارة: تُعد حوكمة وإدارة الأوقاف مجالًا آخر من مجالات الاهتمام إذ أشارت دراسة استقصائية إلى أن 72% من الأوقاف يُديرها مدراء أفراد (ناظر) في المملكة العربية السعودية.

> ”وعلى الصعيد الكلي، ثمة حاجة إلى تنسيق السياسات واتساقها بين وزارة الاقتصاد والتخطيط المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 وغيرها من الجهات الحكومية التي تتعامل مع الأوقاف على وضع إطار سياسة عامة من أجل تعزيز دور مساهمة قطاع الوقف في التنمية المستدامة ورؤية 2030



وثمة حاجة إلى ترسيخ ممارسات الحوكمة والإدارة الرشيدة في قطاع الأوقاف، ويمكن أن تضع الهيئة مبادئ توجيهية للحوكمة والإدارة بالتشاور مع أصحاب المصلحة في الأوقاف في الدولة وذلك باتّباع معايير حوكمة الوقف الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ الأساسية للوقف. وثمة حاجة إلى إدماج التقنية في نماذج الأعمال التجارية ومنتجاتها من أجل زيادة الوقف وتعزيز أثره على أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. وللمضي قدمًا، فمن المهم قياس أثر قطاع الوقف وإدارته من أجل تقييم مساهمته في أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام أنظمة قياس الأثر وإدارته مثل تلك التي وضعتها شبكة الاستثمار المؤثر العالمية حيث يمكن استخدام مقاييسها لتقييم الأثر على أهداف التنمية المستدامة.

المعارف والمهارات وبناء القدرات: يمكن أن تُساعد المعارف والمهارات الملائمة وبناء القدرات على فعالية الأوقاف، وثمة حاجة إلى تعزيز المعارف والمهارات لدى أعضاء مجلس إدارة الوقف والمديرين لغرض تحسين جودة الحوكمة والإدارة في مؤسسات الوقف. وعلاوةً على ذلك، ثمة حاجة إلى تطوير ونشر المعارف المتعلقة بأفضل الممارسات واستراتيجيات الأثر التي أسفرت عن نتائج اجتماعية من مختلف الأمثلة الناجحة داخل المملكة العربية السعودية وخارجها على حدٍ سواء. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتولى الهيئة زمام المبادرة في وضع برامج ودورات عن مختلف جوانب تطوير الوقف وتأثيره بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في الدولة.

> يمكن أن تُساعد المعارف والمهارات الملائمة وبناء القدرات على فعالية الأوقاف، وثمة حاجة إلى تعزيز المعارف والمهارات لدى أعضاء مجلس إدارة الوقف والمديرين لغرض تحسين جودة الحوكمة والإدارة في مؤسسات الوقف

نوع الوقف والأثر الذي يُحدثه: تُشير الدراسة إلى أن نحو 70% فقط من الأوقاف في المملكة العربية السعودية تحقق أغراضًا اجتماعية، ويمكن تحسين التأثير المجتمعي، على الصعيد

التنظيمي، من خلال مواءمة الأهداف الذي ترمي الأوقاف الجديدة إلى تحقيقها مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030. وقد لا تتعلق الأغراض الاجتماعية المحددة في أعمال الوقف بالاحتياجات المعاصرة لأهداف التنمية المستدامة وأهداف رؤية 2030 نظرًا لإنشاء العديد من الأوقاف في الماضي. وفيما يتعلق بالوقف الحالي، يمكن للجنة المعنية بزيادة أثر الأوقاف المقترحة أن تُقرر كيفية استخدام عائدات الوقف دون أغراضٍ واضحةٍ أو غير ذات صلة لتعزيز التأثير على الأهداف الاجتماعية والإنمائية.

تعزيز إنتاجية وأثر أصول الوقف: يواجه الوقف العقاري مشكلاتٍ تتعلق بالأصول غير المتطورة التي تؤدي إلى انخفاض العائدات، ولا يتوافق الوقف الاستثماري مع أهداف التنمية المستدامة وفقًا للمبادئ التوجيهية الدولية. بينما يُمكن أن يوفر القطاع المالي الإسلامي التمويل لتطوير الأوقاف الحالية والاستثمار في إنشاء أوقاف جديدة، ويمكن أن تُساهم الأوقاف في تخفيف حدة الفقر وإيجاد فرص العمل بتقديم خدمات تمويل مشروعات متناهية الصغر. ويمكن مواءمة استثمارات الأوقاف الاستثمارية مع أهداف التنمية المستدامة بالامتثال للشريعة ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمارات المسؤولة أو بالاستثمار في المشروعات الاجتماعية المستدامة التي تنتج السلع والخدمات الاجتماعية. ويمكن للقطاع المالي الإسلامي في هذا الصدد إنشاء صناديق استثمار بيئية واجتماعية وحكومية تمتثل للشريعة.

لا تُشكل مكانة الأوقاف الحالية التي تنعم بها فيما يتعلق بالإسهام في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية أهميةً في العديد من البلدان، في حين أنها أدت دورًا رئيسًا تاريخيًا في تقديم الخدمات الاجتماعية والعامة في المجتمعات الإسلامية في السابق. ويمكن أن يؤدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة التي تتطلب مواردًا هائلةً وقطاع الأوقاف دورًا مهمًا في توفير التمويل الطويل الأجل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والإنمائية. هذا وأطلقت بعض البلدان مبادرات للنهوض بقطاع الوقف بتوفير إطار قانوني وتنظيمي تمكيني وتعزيز القدرات التنظيمية. ورُغم أن حجم الوقف الحالي في العديد من البلدان كبيرٌ لكنه في سباتٍ عميق، وتُعدُّ أيضًا احتمالات إنشاء أوقاف جديدة كبيرة نظرًا لخصائصها الدينية، يتمتع هذا القطاع بإمكانات هائلة للنمو وإحداث أثرٍ مجتمعي. وفي حين تُقدم هذه الدراسة توصياتٍ مختلفة لتعزيز مساهمة الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، فإنها تُعبر مهمة أيضًا ويمكن تطبيقها في بلدانٍ أخرى بغرض المساعدة في تعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

"وفي حين تُقدم هذه الدراسة توصياتٍ مختلفة لتعزيز مساهمة الأوقاف في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، فإنها تُعبر مهمة أيضًا ويمكن تطبيقها في بلدانٍ أخرى بغرض المساعدة في تعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة

